وزارة الزراعة

الاستراتيجية القطاعية للزراعة

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023
الاستراتيجية القطاعية للزراعة - 2021-2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

تقديـــم	8
القسم الأول: المقدمة	**12**
1.1 مبررات تحديث الاستراتيجية ومراجعتها الإضافية حول كوفيد 19	12
2.1 منهجية التخطيط	14
3.1 محتويات الاستراتيجية	15
القسم الثاني: تحليل الواقع	**17**
1.2 أهم المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية الكلية في فلسطين	18
2.2 أهم خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني	18
3.2 موارد القطاع الزراعي الفلسطيني	21
1.3.2 الأراضي الزراعية	21
2.3.2 الحيازات الزراعية: أعدادها وخصائصها	22
3.3.2 موارد المياه لأغراض الزراعة	23
4.2 الانتاج الزراعي	25
1.4.2 خصائص الانتاج النباتي	25
2.4.2 الانتاج الحيواني	26
5.2 الخدمات الزراعية	26
1.5.2 البحوث والتعليم الزراعي	26
2.5.2 الإرشاد الزراعي والتدريب	27
3.5.2 الخدمات البيطرية	27
4.5.2 وقاية النبات والحجر الزراعي	27
5.5.2 التامين والتمويل الزراعي والريفي	27
صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية	28
المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي	28
6.2 مؤسسات القطاع الزراعي	29

1.6.2 الإطار القانوني للزراعة	29
2.6.2 وزارة الزراعة	29
3.6.2 القطاع الخاص، المؤسسات غير الحكومية، وتنظيمات المزارعين	31
7.2 تأثير كوفيد 19 على المهمشين وعلى نظام الغذاء الزراعي الفلسطيني	31
1.7.2 الآثار المباشرة للأزمة وإجراءات احتوائها على النظم الغذائية الزراعية	32
القسم الثالث: التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الزراعي	**37**
2.3 سيطرة الاحتلال على الموارد المائية	38
3.3 اعاقة حركة الافراد والسلع والخدمات	39
4.3 التحديات الذاتية التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني	40
1.4.3 ندرة المصادر المالية لوزارة الزراعة الفلسطينية	40
5.3 تواضع الخدمات الزراعية المقدمة	41
1.5.3 التحديات التي تواجه الارشاد الزراعي	41
2.5.3 التحديات التي تواجه قطاع الصحة الحيوانية وسلامة منتجاتها:	42
3.5.3 البحوث والخدمات الزراعية: دور الجامعات والمركز الوطني للبحوث الزراعية	43
4.5.3 نقص رأس المال الكافي للقطاع الخاص للشروع في استثمارات زراعية جديدة، وتوسيع العمليات القائمة، واستخدام التكنولوجيا الجديدة.	45
· صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية: تحديات التمويل	46
5.5.3 التحديات المتفاقمة المرتبطة كوفيد 19	47
6.5.3 التنسيق والتعاون	48
القسم الرابع: الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي والنتائج التي تم تحقيقها: 2017– 2019	**52**
القسم الخامس: رؤية القطاع الزراعي الفلسطيني ورسالة وزارة الزراعة	**60**
القسم السادس: مرتكزات العمل في تنمية القطاع الزراعي	**65**
1.6 الصمود والحماية	66
2.6 الاعتماد على الذات	66

القسم السابع: سياسات القطاع الزراعي والأهداف الاستراتيجية المحدثة	**71**
1.7 الأهداف الاستراتيجية والنتائج و مجالات اولويات التدخل	72
1.1.7 الركيزة 1: الصمود والحماية	72
الهدف الاستراتيجي الأول: منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت.	73
2.1.7 الركيزة2: الاعتماد على الذات	74
الهدف الاستراتيجي الثاني: الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت.	74
3.1.7 الركيزة 3: الموارد الطبيعية	75
الهدف الاستراتيجي الثالث: الموارد الطبيعية والزراعية تدار بطريقة مستدامة ومتكيفة مع التغير المناخي	76
4.1.7 الركيزة 4: الإنتاج والإنتاجية	77
الهدف الاستراتيجي الرابع: إنتاج وإنتاجية وتنوع وتنافسية القطاع الزراعي الفلسطيني معززة	78
5.1.7 الركيزة 5: الخدمات المساندة	79
الهدف الاستراتيجي الخامس: وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت	79
6.1.7 الركيزة 6: المأسسة والإدارة	80
الهدف الاستراتيجي السادس: لدى القطاع الزراعي بيئة قانونية كفؤة وفعالة	82
2.7 مصفوفة الأهداف والنتائج والمؤشرات	84
القسم الثامن: برنامج الموازنة	**89**
القسم التاسع: الملحق	**95**

تقديم

لازالت الزراعة عماد الاقتصاد الوطني والمصدر الرئيسي للامن الغذائي الفلسطيني، وتشكل اداة رئيسية لتشبث الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة في السيطرة والاستغلال الامثل لموارده الطبيعية وحقه ايضا في التحكم في اسواقه، وكذلك الوصول الى الاسواق العالمية. وفي العقود الماضية فقد تعاظم دور واهمية الزراعة والمزارعين و شكل المزارعون الفلسطينيون وأبناؤهم رأس الحربة في ثورات الحرية المتعاقبة وشكلت الزراعة الحاضنة الاقتصادية والشعبية لتلك الثورات وأصبحت الزراعة رسالة الفلسطيني للعالم للتمسك بالأرض وسعيه الدائم للعيش بسلام على ترابه الوطني.

ما زال الاحتلال يشكل العقبة الرئيسية التي تواجه الزراعة والمزارعين الفلسطينين، ويحول دون وجود طفرة حقيقية في النمو الاقتصادي والزراعي الفلسطيني، واود ان اشير الى ان تقرير البنك الدولي حول ما يسمى مناطق «ج» قد اشار الى انه في حالة تمكين الفلسطينيين من استغلال مواردهم في ما يسمى مناطق «ج»، فإن القطاع الزراعي لوحده سيحقق دخلاً اضافياً يبلغ مليار دولار سنوياً، وهذا المبلغ يفوق جميع المساعدات السنوية التي تقدمها الدول المانحة الى الحكومة الفلسطينية.

وعلى الرغم من جميع العقبات والتحديات فإن الفرص كبيرة ومتعددة للتنمية والنهوض بالقطاع الزراعي كأحد روافد الاقتصاد الوطني والامن الغذائي الفلسطيني، وليس أدل على ذلك ما حققه القطاع في السنوات الاخيرة من إسهامات كبيرة في توفير الغذاء وفرص العمل ودعم الاقتصاد الوطني والصادرات وكذلك دور هذا القطاع في تنشيط القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتجارة والبيئة والمياه والنقل وغيرها.

إن الاستراتيجية الحالية لتنمية القطاع الزراعي للاعوام -2021 2023 جاءت تحت عنوان « زراعة منعة وتنمية مستدامة » وإدراكاً لهذا المفهوم وترجمة لما يعنيه فقد قامت الحكومة بوضع القطاع الزراعي أولوية وطنية عليا ضمن أجندة السياسات الوطنية، كأحد اهم القطاعات الاقتصادية المنتجة في فلسطين وكذلك تمكين القطاع والمزارعين من التكيف مع الظروف الدقيقة التي فرضتها جائحة «كوفيد 19» كما وركزت على الاستجابة للحاجات الملحة والطارئة للتبعات التي فرضتها الجائحة. وقد قامت الحكومة الفلسطينية باعداد السياسة الوطنية للأمن الغذائي وخطة الإستثمار الخاصة بها والتي احتوت على برامج تنموية واستثمارية لتعزيز مساهمة القطاع في بناء اقتصاد قوي كأحد أعمدة الدولة كاملة الإستقلال والمعتمدة على الذات. وترجمة لذلك فقد قامت الحكومة الحالية وضمن برنامجها الاقتصادي التنموي الشامل بوضع اساسات هامة لاطار التنمية بالعناقيد،

وفي مقدمتها العناقيد الزراعية التي قامت على اساس الميزة التنافسية للمحافظات الفلسطينية، بهدف تحقيق الاستثمار الأمثل من خلال الشراكة المجتمعية والاعتماد على الذات وتحقيق الميزة التنافسية للانتاج الزراعي، من خلال توسيع الرقعة الزراعية واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وزيادة الانتاج وتعزيز ثقافة العمل بالزراعة، لحماية الارض وتعزيز الأمن الغذائي اللذان يشكلان القاعدة الأهم للصمود والإنفكاك عن الاحتلال ودحر مشروعه الهادف الى إفراغ الارض وتهجير شعبنا من وطنه .

لقد تم اعداد هذه الاستراتيجية اعتمادا على منهجية علمية ووفقا لدليل اعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من خلال اتاحة المجال لمشاركة جميع الاطراف ذوي العلاقة في اعدادها. كما تميزت الاستراتيجية بأنها أُعدت من قبل خبرات وطنية محلية وبتعاون فني مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (الفاو).

إن تحقيق أهداف وبرامج الاستراتيجية يحتاج الى التعاون وتضافر الجهود ما بين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية الزراعية من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني وتوفير الموازنات المطلوبة بما في ذلك المزيد من التعاون والتنسيق مع الدول والهيئات الصديقة التي تقدم الدعم المالي لتنمية القطاع الزراعي وفق الأهداف والأولويات الواردة فيها.

يسعدني أن اعبر عن كل الفخر بكل مزارعة ومزارع فلسطيني الذين أعطوا وما يزالون مثالا يحتذى في الإصرار على الصمود والعطاء، ولابد لي من الإشادة بالدعم الذي تقدمه الدول والهيئات الصديقة للزراعة الفلسطينية. وأنتهز هذه المناسبة بالطلب من كافة الشركاء و الداعمين بتقديم مزيد من الدعم للقطاع الزراعي ودعم بناء الشراكات الفاعلة بين مختلف مكونات هذا القطاع على المستوى المحلي والإقليمي. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم باعداد هذه الاستراتيجية من خبراء وزارة الزراعة وأعضاء الفرق الوطنية والفنية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لما قدموه من دعم ومساندة. كلي أمل وثقة بأن جهود الجميع ستبقى متكاملة ومتناسقة لترجمة ما ورد في هذه الاستراتيجية الى حقائق على الأرض.

رياض عطاري

وزير الزراعة

القسم الأول

المقدمة

القسم الأول

المقدمة

1.1 مبررات تحديث الاستراتيجية ومراجعتها الإضافية حول كوفيد 19

تعمل الحكومة الفلسطينية على إنشاء نظام للإدارة يشمل دمج التخطيط بإعداد الموازنة ويستند إلى سياسات مدروسة توفر قواعد واضحة لاتخاذ القرارات والخطوات الخاصة بالحكومة والجهات ذات العلاقة. شملت الخطة الوطنية 2017–2022 على عنصرين، حيث يختص الأول بأجندة السياسات الوطنية التي هي عبارة عن وثيقة سياساتية تعرض الرؤية والأولويات والسياسات الوطنية. وأما العنصر الثاني فيشمل الإستراتيجيات الوطنية لثمانية عشر قطاعا وثلاث إستراتيجيات عبر قطاعية. وتعرض كل خطة قطاعية الأهداف الإستراتيجية والنتائج والسياسات التي تسعى المؤسسات العاملة في القطاع المحدد الى تحقيقها حتى العام 2023. كما تشمل البرامج الحكومية المصممة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في كل قطاع حيث يضم كل برنامج أهداف ومعايير ومخرجات ومهام محددة.

وفي ضوء المتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية، فقد قرر مجلس الوزراء الفلسطيني السير في تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للسنوات الثلاث القادمة2021–2023.

وقد حدد المجلس الإرشادات الأولية التالية لتحديث الاستراتيجية: الانفكاك من السيطرة والهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، والتنمية الاقتصادية بالعناقيد، ونتائج المراجعات النصفية والإنجازات التي تحققت خلال الفترة 2017–2019. كما تشمل الارشادات تضمين الأبعاد الجغرافية، ومستوى الخدمات المقدمة والقضايا عبر القطاعية، والتناغم مع الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية. أنظر جدول (أ) والذي يوضح كيف تم تضمين هذه الارشادات لتحديث الاستراتيجية.

علاوة على ذلك، شكلت التعليمات الأخيرة لمجلس الوزراء دليلاً لمراجعة ما ورد أعلاه في ضوء تأثير تفشي فيروس كوفيد 19 والخطة الإسرائيلية لضم الأراضي الفلسطينية في غور الاردن. والجدير بالذكر، وكما هو مطلوب، فان تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعةتغطي الآن الفترة 2021–2023.

يشكل «تحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي للاعوام 2021–2023" خارطة طريق للتنمية الزراعية وإطارا موجها للموازنات والتمويل والمساعدات الفنية والمالية خلال الفترة 2021–2023. كما يشكل مرجعا لكافة الشركاء والعاملين في القطاع

الزراعي للعمل سويا، وتفادي التضارب والازدواجية في العمل، وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية في ادارة الموارد المتاحة. سيتم متابعة وتقييم الانجاز بناء على المؤشرات المحددة للأنشطة والمخرجات المستهدفة في الاستراتيجية المحدثة.

جدول 1: آلية إدماج إرشادات مجلس الوزراء لتحديث استراتيجية القطاع الزراعي

#	القضية	آلية تضمينها وأخذها بعين الاعتبار في الاستراتيجية المحدثة
-1	التنمية بالعناقيد	تضمن تحقيق الهدف الإستراتيجي الرابع « إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة". أقرت الحكومة عنقود قلقيلية، و طوباس والأغوار الشمالية الزراعيين كمرحلة أولى لمجموعة من العناقيد الزراعية تشمل أيضا طولكرم، جنين، أريحا والأغوار (زراعي وسياحي)، وسلفيت (صناعي زراعي) بالإضافة إلى قطاع غزة (بحري زراعي) وجنين وطولكرم. كما أقرت الحكومة في هذه المرحلة استثمار حوالي 85 مليون دولار بالشراكة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عناقيد قلقيلية وطوباس فقط.
-2	أولويات تنموية جديدة	لقد تم إضافة أولويات جديدة، بشكل خاص فيما يتعلق بسياسة الانفكاك عن الاقتصاد الاسرائيلي وتعزيز المنتج الوطني (الهدف الاستراتيجي الثاني). سيتم تعزيز هذه الأولوية من خلال تنفيذ نهج العناقيد الزراعية.
-3	كوفيد 19	أخذ هذا التحديث للاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2021–2023 في الاعتبار تفشي كوفيد 19 في البلاد وتأثيره على القطاع والاستجابة له.
-4	نتائج المراجعة النصفية	تم تضمين نتائج المراجعة النصفية تحت عنوان "الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة 2017–2019". وقد تم مراجعة نتائج الاستراتيجيات المنشودة بناء على المراجعة. كذلك تم استحداث مؤشرات استهداف يسهل قياسها.
-5	البعد الجغرافي	تم ذلك من خلال اشراك كافة أصحاب العلاقة في محافظات الضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة في تحديد القضايا والمشاكل والأولويات والتدخلات المقترحة للاستجابة لحاجاتهم. كما تم ادراج خطط التنمية العنقودية المقرة من الحكومة وتكثيف الجهود لدعم صمود المزارعين في المناطق المسماة (ج). وكذلك من خلال التركيز على الميزة النسبية للمناطق الجغرافية في الجانب الزراعي، الأمر الذي ظهر من خلال الأولويات مستوى المناطق من حيث التركيز على تطوير نوعيات وممارسات محددة تتلاءم والواقع الجغرافي والمناخي للمناطق الزراعية المختلفة.
-6	واقعية الاستراتيجيات	تمت مراجعة الاستراتيجيات كي تشكل استجابة مباشرة لأولويات القطاع بحسب رؤية الحكومة فيما يتعلق بالانفكاك التدريجي عن الاحتلال ونهج التنمية بالعناقيد وقابلية الاستراتيجيات للتحقيق ضمن الإطار الزمني (2021–2023) والموازنات المقرة الواقعية من خلال برامج وزارة الزراعة.
-7	تحسين تقديم الخدمات	تم تحديد مؤشرات انجاز جديدة تقيس مدى التحسن في تقديم الخدمات الزراعية من خلال القياس المباشر لمدى تحسنها من قبل متلقي الخدمات (المزارعين ومنشآت القطاع الزراعي، القطاع الخاص).
-8	القضايا عبر القطاعية	ركزت مراجعة الاستراتيجية على توضيح الترابط والتناغم مع الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وبشكل خاص السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وخطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020–2022 واستراتيجية البحوث الزراعية.
-9	المواءمة مع المعاهدات و أجندة التنمية الدولية	ركزت مراجعة الاستراتيجية على الترابطات مع أهداف التنمية المستدامة وتم شرح ذلك بالتفصيل فيما يخص الأهداف المتعلقة بالقضاء على الجوع والأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الزراعية، وضرورة الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ودعم التواجد الفلسطيني فيها.

2.1 منهجية التخطيط

استندت عملية تحديث الاستراتيجية على الارشادات الصادرة عن مجلس الوزراء، كما وثقنا أعلاه. كما استندت الى مراجعة مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي الفلسطيني، سواء المنشورة محليا أو الصادرة عن مؤسسات دولية وتحديث الإحصاءات الزراعية بالاعتماد على ما ينشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ولإنجاز مهمة المراجعة، تم تشكيل فريق فني يشرف على أعماله فريق وطني يضم أطراف القطاع الزراعي.

تخللت المراحل الأولية لمراجعة وتحديث الاستراتيجية عقد اجتماعين منفصلين بين معالي وزير الزراعة وعطوفة وكيل الوزارة مع رئيس فريق الدراسة، وذلك للاطلاع على الموجهات العامة للحكومة والوزارة وعرض التصورات بشأن اعداد الاستراتيجية المحدثة. كما عقد اجتماع في نفس التاريخ بين الفريق الفني وممثلين عن مختلف الإدارات في وزارة الزراعة وذلك للتشاور والتنسيق بشأن آلية اعداد ومكونات الاستراتيجية المحدثة.

تم انجاز مراجعة الاستراتيجية بشكل تشاوري مع أطراف العلاقة في القطاع الزراعي. اذ تم عقد ورشتي عمل في الضفة الغربية إحداهما لمناقشة القضايا ذات العلاقة بالإنتاج النباتي بتاريخ 19 كانون الثاني للعام 2020 والثانية، بتاريخ 22 كانون الثاني، لمناقشة قضايا الانتاج الحيواني. كما تم عقد ورشة عمل، عبر الفيديو كونفرنس، مع أطراف القطاع الزراعي في قطاع غزة بتاريخ 28 كانون الثاني. أفادت مخرجات هذه الورش في تحديد التدخلات والاولويات الواجب تضمينها في الاستراتيجية المحدثة. وبالإضافة الى عقد ورش العمل، تم توزيع مسودة الاستراتيجية على الفريق الوطني من اجل مراجعتها وتقديم الاقتراحات.

بعد تفشي وباء كوفيد 19، قامت وزارة الزراعة وشركاؤها بعمل مكثف من أجل تتبع تأثير تفشي المرض على قطاع الأغذية الزراعية وتدابير احتوائه. حيث أعدت وزارة الزراعة مشروع «أزمة كوفيد 19: خطة وأولويات وزارة الزراعة للاستجابة»، وأجرت مشاورات ذات صلة ضمن «لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري» التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، وشاركت في الاجتماع الافتراضي للجنة المنعقد في 30 حزيران 2020 بشأن آثار كوفيد 19 على الأمن الغذائي والزراعة في فلسطين. علاوة على ذلك، استفادت وزارة الزراعة باستمرار من نتائج المسح الدوري بين المنتجين الصغار والمهمشين الذي تجريه منظمة الأغذية والزراعة لرصد تأثير كوفيد 19 على نظام الغذاء الفلسطيني.

3.1 محتويات الاستراتيجية

تتكون الاستراتيجية المحدثة من ثمانية أقسام وتشكل المقدمة القسم الاول منها. أما القسم الثاني، فيتناول واقع القطاع الزراعي وأهم خصائصه وترابطه مع المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص. يعرض القسم الثالث التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي ويركز على تأثير الاحتلال الإسرائيلي والعوامل الذاتية. تعرض هذه الوثيقة في القسم الرابع نتائج الأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها في الفترة ما بين 2017 و2019 ومقارنتها مع النتائج المنشودة. وفي القسم الخامس والسادس تعرض الاستراتيجية، على التوالي، رؤية القطاع الزراعي ومرتكزات العمل على تنميته، بالإضافة إلى رسالة وزارة الزراعة المؤسسة القائدة للقطاع على المستوى الوطني. يشرح القسم السابع السياسات الزراعية والاستراتيجية المحدثة. وأما القسم الثامن والأخير فيعرض برامج الموازنة للأعوام القادمة (2021–2023).

القسم الثاني

تحليل الواقع

القسم الثاني

تحليل الواقع

1.2 أهم المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية الكلية في فلسطين

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الفلسطينية المحتلة 6,220 كيلومتر مربع (أي حوالي 22% من المساحة الإجمالية لفلسطين التاريخية). بلغ إجمالي عدد السكان في عام 2019 ما مجموعه 5.039 مليون نسمة: 3.020 مليون في الضفة الغربية (9% منهم فقط في القدس الشرقية) و2.019 مليون في قطاع غزة. ويشكل اللاجئون حوالي 42.2% من السكان (26.3% منهم في الضفة الغربية و66.1% في قطاع غزة) حسب بيانات عام 2017.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بالأسعار الثابتة لسنة 2015) حوالي 15.62 مليار دولار في عام 2018 وذلك بواقع 12.8 مليار دولار في الضفة الغربية[1] و2.8 مليار دولار في قطاع غزة. ويعود تدني قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة الى الآثار الوخيمة للحصار الإسرائيلي الذي فرض عليه منذ العام 2005. وتنعكس هذه الآثار في مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت 3418 دولار خلال العام 2018 (4854 دولار في الضفة الغربية مقابل 1458 دولار في قطاع غزة). وعلى مستوى أداء سوق العمل الفلسطيني، تشير بيانات مسح القوى العاملة، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2018، ان نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين قد بلغت 46.4%. ويرجع انخفاض هذه النسبة الى تدني نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (20.7% مقابل 71.5% للذكور). أما بالنسبة لمعدل البطالة، فبلغ 30.8%، متأثرا بتردي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة والتي بلغ فيها 52% مقابل 17.6% في الضفة الغربية.

2.2 أهم خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني

يتكون القطاع الزراعي من أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني. وبشكل عام، يمكن تقسيم مكونات فرع الانتاج النباتي الى 1) الغطاء النباتي الطبيعي (البري) ويشمل الاشجار والشجيرات الحرجية والغابات والنباتات العشبية الرعوية الطبية، و2) المحاصيل الحقلية ومحاصيل الاعلاف، و3) أشجار الفاكهة والخضراوات سواء كانت زراعات محمية أو مكشوفة، و4) نباتات الزينة وأزهار القطف. كما يمكن تقسيم الزراعة الى بعلية ومروية ومختلطة (الري التكميلي) وتلك المتداخلة تحت النظام التقليدي أو شبه المكثف أو

1 لا يشمل الناتج المحلي الاجمالي الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967

المكثف. أم فرع الانتاج الحيواني فيشمل تربية حيوانات المزرعة ومنتجاتها على النحو التالي: 1) المجترات الصغيرة والمجترات الكبيرة، 2) الدواجن، 3) الأسماك، 4) النحل، 5) حيوانات العمل، و6) الحيوانات المنزلية كالأرانب والحمام والحيوانات الأليفة.

تتميز الزراعة الفلسطينية بتنوعها من حيث انماطها وانواع انتاجها نظرا لتمتعها بالتنوع المناخي السائد في فلسطين. الا أن المعيقات التي ما انفك يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، إضافة الى معيقات ذاتية أخرى، حالت دون تطور قطاع الزراعة أدى تأثير هذه المعوقات إلى خفض مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 11٪ في عام 2006 إلى 7.4٪ في عام 2018 (2.46 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية لعام 2018). وبمرور الوقت، تعرقلت القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الزراعي نتيجة للصدمات المتعددة والقيود طويلة الامد التي أدت، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، إلى تعزيز إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية نحو القطاعات غير القابلة للتداول. (UNCT, 2016) (شكل 1).

شكل توضيحي 1: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 2006–2018، (بالأسعار الثابتة–سنة الأساس 2015)

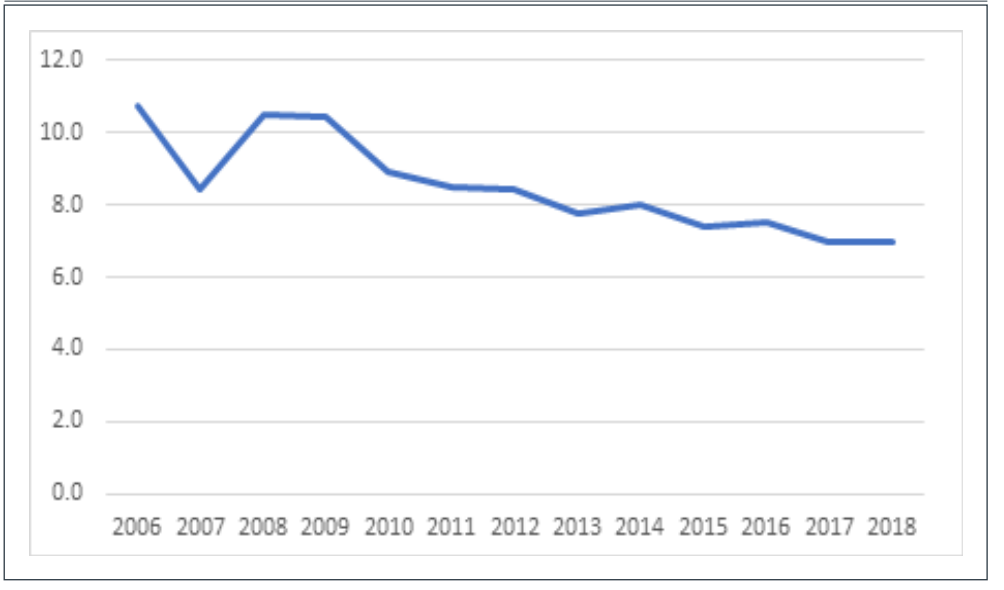

المصدر: الحسابات القومية/ الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء.

يعمل في قطاع الزراعة الفلسطينية، بحسب مسح القوى العاملة للعام 2018، حوالي 6% من مجموع العاملين ف مقارنة بحوالي 16% في العام 1999. وحاليا، يعمل معظم عاملي القطاع الزراعي في الضفة الغربية لحسابهم أو لصالح الأسرة. وتشكل هاتان

الفئتان 73% من مجمل العاملين (انظر جدول2). وتشير البيانات الى أن معظم الاناث العاملات في هذا القطاع يعملن لدى أسرهن. وأما في قطاع غزة، فيختلف التوزيع بشكل لافت، حيث يعمل الغالبية بأجر لدى مشغلين خصوصا لفئة الذكور. واما الاناث، فتعمل الشريحة الأكبر لدى أسرهن، ولكن بنسبة أقل من قريناتهن في الضفة الغربية. ولابد من الإشارة الى أن الغالبية الساحقة من العاملين في القطاع الزراعي هم من الذكور، والذين يشكلون 92% في الضفة الغربية مقابل 81% في قطاع غزة.

جدول 2: التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الزراعي، بحسب طبيعة العمل 2018

طبيعة العمل	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الكل	ذكور	اناث	الكل	ذكور	اناث
مشغل	6%	8%	0%	7%	7%	3%
يعمل لحسابه	40%	48%	13%	20%	19%	28%
يعمل بأجر	21%	26%	3%	58%	62%	23%
عامل لصالح الأسرة	33%	18%	84%	15%	12%	47%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: مسح القوى العاملة / الجهاز المركزي للإحصاء

يبلغ معدل الأجر اليوم للعاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حوالي 79 شيكل، بواقع 80 شيكل للذكور و57 شيكل للإناث. يظهر مسح القوى العاملة للعام 2018 أن حوالي 16% من مجموع العاملين في قطاع الزراعة يعملون في سوق العمل الإسرائيلي. وتشكل هذه الشريحة 6% من مجموع العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. ويبلغ معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في قطاع الزراعة الإسرائيلي 125شيكل. وفي المقابل، ينخفض معدل الأجر المناظر في قطاع غزة الى 22 شيكل من دون وجود فروقات ملموسة بين الذكور والاناث. ويمكن تفسير هذا المستوى المنخفض من الأجور كنتيجة لارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة كما بينا أعلاه.

وعلى صعيد مؤشرات التجارة، تظهر البيانات في جدول (2) أن مجموع الواردات المسجلة للضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ حوالي 607 مليون دولار للعام 2017 فيما بلغت الصادرات الزراعية المسجلة حوالي 117 مليون دولار، بعجز تجاري بلغ 483 مليون دولار. وعلى الرغم من تضاعف مبلغ الصادرات الزراعية المسجلة منذ عام 2007، الا أن الواردات الزراعية قد تضاعفت بنفس الوتيرة، مخلفة عجزا تجاريا مزمنا. كما تشير البيانات، أن قيمة الواردات الزراعية تشكل حوالي 14% من القيمة الكلية للواردات، فيما تشكل الصادرات الزراعية حوالي 9% من مجمل الصادرات. ومن اللافت أن هذه النسب لم تتغير بشكل جذري خلال السنوات السابقة. وتظهر البيانات في جدول (2) ارتباطا تجاريا عضويا بالسوق الإسرائيلي. فبالرغم من انخفاض نسبة الواردات الزراعية المسجلة

من إسرائيل خلال العقد الماضي، الا أنها ما زالت تمثل المصدر الأساس للمنتجات الزراعية. فقد شكلت الواردات الزراعية المسجلة من إسرائيل حوالي 83%. وعلى نفس المنوال، تشكل الصادرات الزراعية المسجلة الى السوق الإسرائيلي حوالي 66% من مجمل الصادرات الزراعية.

جدول 3: الواردات والصادرات الزراعية الفلسطينية والارتباط بالسوق، الإسرائيلي (مقاسا بالألف دولار): 2007 – 2017

السنة	مجموع الاستيراد والتصدير ا لمسجل		نسبة الاستيراد والتصدير المسجل من إسرائيل		نسبة الاستيراد والتصدير المسجل الى مجموع الاستيراد والتصدير	
السنة	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير
2007	372,607	52,236	93.10%	69.50%	14%	8%
2008	357,403	29,824	89.30%	93.50%	11%	6%
2009	340,035	32,684	85.80%	89.30%	11%	6%
2010	367,802	47,299	92.20%	62.40%	12%	6%
2011	397,773	58,887	89.80%	79.10%	12%	7%
2012	501,181	70,956	88.30%	62.50%	13%	7%
2013	588,064	140,725	88.60%	73.30%	14%	13%
2014	569,894	94,684	85.60%	67.70%	12%	8%
2015	560,241	106,638	82.10%	77.40%	15%	10%
2016	638,025	105,879	85.50%	73.30%	17%	10%
2017	607,216	116,653	83.40%	66.20%	16%	9%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

3.2 موارد القطاع الزراعي الفلسطيني

1.3.2 الأراضي الزراعية

تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة 6,023 مليون دونم، سوادها الأعظم (94%) في الضفة الغربية[2]، وتبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة نحو 1,2 مليون دونم (90% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة). مع ذلك، تقع معظم موارد الأراضي في منطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وتمثل 61٪ من الأراضي الزراعية الفلسطينية؛ ما يقرب من ثلثي الضفة الغربية. وعليه فلا يُسمح بالاستثمار الفلسطيني الدائم وتكثيف الزراعة في المنطقة ج.

2 وزارة الحكم المحلي. الرابط: http://www.molg.pna.ps/Palestine.aspx

وقد قدرت دراسة معروفة للبنك الدولي[3] أنه إذا تمكن الفلسطينيون من الوصول إلى المنطقة (ج)، فإن الناتج الإضافي المباشر المحتمل فقط، ضمن افتراض متحفظ، سيصل إلى 2.2 مليار دولار أمريكي على الأقل سنويًا من حيث القيمة المضافة– وهو مبلغ يعادل 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 2011 (3.4 دولار أمريكي بما في ذلك الآثار غير المباشرة / الفائضة). مع ملاحظة أن المنطقة (ج)، وهي المكان الذي توجد فيه معظم الأراضي الزراعية، ومن خلال القطاع الزراعي وحده فقط عبر ري هذه المنطقة غير المستغلة وكذلك الوصول إلى أراضي الغابات والأراضي الإضافية يمكنها أن توفر 704 مليون دولار أمريكي إضافي في القيمة المضافة للاقتصاد الفلسطيني– ما يعادل 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011.

تغلب أنماط الزراعة البعلية على النشاطات الزراعية في دولة فلسطين، حيث تغطي هذه الأنماط، بحسب وزارة الزراعة الفلسطينية، ما يقارب 77% من المساحة الكلية للأراضي المستخدمة في الزراعة ومجمل الباقي تغطيه الزراعة المروية. تسود الزراعات المروية في محافظات قطاع غزة، وفي منطقة الأغوار، والمناطق شبه الساحلية في الضفة الغربية. وأما على صعيد مساحة المراعي، فتبلغ 2,02 مليون دونم، لكن المتاح منها لا يتجاوز 621 ألف دونم. الأمر الذي يؤدي الى زيادة الحمولة الرعوية وممارسات الرعي الجائر خصوصا وأنها تعاني من تدني معدلات الأمطار، حيث تتراوح كميات الأمطار فيها بين 100 و250 ملم سنوياً فقط[4]. أما مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة فتبلغ 94 ألف دونم فيما تبلغ مساحة الأراضي المصنفة كحراج فتبلغ 320 ألف دونم.

2.3.2 الحيازات الزراعية: أعدادها وخصائصها[5]

بلغ عدد الحيازات الزراعية في فلسطين، بحسب بيانات التعداد الزراعي لعام 2010، حوالي 111 ألف حيازة، حيث تتوزع بواقع 71% حيازات نباتية، 13% حيازات حيوانية، والباقي حيازات مختلطة. وتشير البيانات أن الغالبية العظمى من مجموع الحيازات (82%) تتوزع في الضفة الغربية. كما تغلب سمة صغر مساحة الحيازات على الغالبية العظمى منها. فقد بلغ متوسط المساحة حوالي 12.1 دونم. وتمثل الحيازات الكبيرة (40 دونم فأكثر) ما لا يزيد عن 7% من العدد الإجمالي. ويعود صغر حجم الحيازات الزراعية بالأساس إلى تفتت وتقسيم الحيازات الزراعية نتيجة القضايا المتعلقة بالإرث وعدم وجود قانون يحمي الأراضي الزراعية من التفتت، عدا عن الإجراءات والاعتداءات الاسرائيلية والمتمثلة بمصادرة الأراضي، وتخريبها، وتدميرها. علما بان وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني سيتوم بتنفيذ تعداد زراعي جديد بعام 2021 كما هو مخطط وعليه سوف سيتم تحديث هذه الحيازات.

3 World Bank. (2013). Area C and the Future of Palestinian Economy.

4 وزارة الزراعة، استراتيجية القطاع الزراعي 2014–2016.

5 البيانات الواردة في هذا القسم تستند إلى مطبوعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التالية: الخصائص العامة للحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية–مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي–1020، وكذلك واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية – مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي – 2010.

وفيما يخص الحيازات الحيوانية، فمعظمها (61%) يحتوي على خليط من الثروة الحيوانية. وأما حيازات المجترات، فتشكل 30%، مقابل 8% لحيازات الدواجن، والباقي لحيازات النحل. ويتميز الانتاج الحيواني بصغر حجم الحيازات خصوصا المجترات الصغيرة (الاغنام والماعز). وتشير اخر الاحصاءات (2016/2017)، والصادرة عن وزارة الزراعة، الى ان ما يزيد عن 50% منها تضم اقل من 20 راس. وينطبق نفس الاستنتاج على الابقار، حيث تضم 70% من الحيازات اقل من 5 رؤوس. والجدير بالذكر، ان انتاج المجترات الصغيرة كان عرضة لمعيقات كثيرة اهمها تأكل مساحة المراعي الزراعية ومصادرتها من قبل دولة الاحتلال وكذلك غياب السياسات التي تراعي الاستخدام الناجع لما تبقى منها. فالسعة الرعوية لما تبقى من مساحة المراعي الطبيعية تكفي فقط 5000 راس من الاغنام والماعز. إلا أنها تستخدم لطعام ما يزيد عن 200 ألف راس.

يمكّن مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يتميز بصيف طويل وحار وجاف، وشتاء ماطر، مع المناخ المميز لغور الأردن، الأراضي الفلسطينية من زراعة العديد من المحاصيل في فترات زمنية مختلفة على مدار العام.

3.3.2 موارد المياه لأغراض الزراعة

يواجه المجتمع الفلسطيني مشكلة حادة ومتراكمة في قطاع المياه تتمثل بتناقص كميات المياه اللازمة للاستخدامات المختلفة بما فيها الزراعية. وتزداد حدة هذه المشكلة سنة بعد أخرى بسبب التزايد السكاني، وتراجع معدلات مياه الأمطار، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على مصادر المياه الاستراتيجية. يصل حجم المصادر المائية المتجددة في الضفة الغربية إلى حوالي1000 مليون متر مكعب، حيث تتكون من الأمطار السنوية والتي تسقط داخل حدود الضفة الغربية والتي تتراوح ما بين 650 و800 مليون متر مكعب إضافة الى الحصة الفلسطينية من حوض نهر الأردن والمقدرة بحوالي 250 مليون متر مكعب. وأما الوضع المائي في قطاع غزة فيزداد تدهورا بسبب ازدياد درجة الملوحة، كما ذكرنا أعلاه، وازدياد مناطق التلوث العضوي وغير العضوي، والافراط في استخراج المياه الجوفية. إذ يتم ضخ كميات مياه زائدة بنسبة تزيد على 120% من الطاقة السنوية المتجددة.

تمثل المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية وعدم قدرة الفلسطينيين في أغلب الأحيان على الاستثمار في تطوير البنى التحتية لمصادر المياه (كالينابيع مثلاً) كونها تقع في المناطق المسماة «ج».

يستخرج الفلسطينيون حوالي 20% من «الكميات المتوقعة» من المياه الجوفية الواقعة في الضفة الغربية، بينما تستخرج إسرائيل الكمية الكبرى من المياه وتفرط في سحب كميات إضافية تفوق 50% من الكميات المتجددة، أي بأكثر من 1,8 أضعاف

حصتها بموجب اتفاقية أوسلو، دون موافقة لجنة المياه المشتركة والتي من المفترض أن تعمل، وفقاً لاتفاقية أوسلو، لتنظيم وإدارة قضايا المياه المشتركة.

وينعكس وضع وأداء قطاع المياه السيء سلبا على المساحات الزراعية المروية في الأراضي الفلسطينية، حيث لا تشكل المساحة المروية سوى 14% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، بالمقارنة مع37% في الأردن و59% في إسرائيل. وتقدر استخدامات المياه لأغراض الزراعة بحوالي 150 مليون متر مكعب سنويا (60 مليون متر مكعب في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة). وقد أدى الإفراط في استخدام المياه الجوفية في قطاع غزة إلى تدني جودة المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى المياه الجوفية، حيث لا تزيد نسبة المياه الصالحة للشرب مما يتم ضخه من الآبار الجوفية عن 10%.

قد تكون مياه الصرف الصحي المُعاد تدويرها مورداً ثميناً للزراعة الفلسطينية، على الرغم من أن إمكاناتها الكامنة لم تتحقق جزئياً بسبب الافتقار إلى مشاريع ري فعالة، وتمكين الإطار المؤسسي، والقدرات لمتابعة وإدارة استخدام المياه المستصلحة في الزراعة، ومثبطات الاستثمار الخاص في الزراعة (الفاو، 2017)[6]. علاوة على ذلك، فإن إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من البنى التحتية للصرف الصحي وإعادة الاستخدام يواجه نفس القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على البنى التحتية الأخرى.

هناك اهتمام لدى المزارعين لزيادة الرقعة الزراعية المروية في الضفة الغربية، وخصوصا في الزراعات المحمية. إلا أن قدم الآبار الزراعية، وجفاف بعضها، وعدم القدرة على تجديدها نتيجة للقيود الإسرائيلية وجفاف العديد من الينابيع يحول دون تنمية الزراعات المروية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطلب المتنامي على المياه نتيجة للنمو السكاني المضطرد يؤدي إلى وجود أزمات حقيقية في توفر المياه مما يرفع أسعارها وتكلفة ايصالها على المزارعين ؛ الأمر الذي يؤدي الى تنامي ظاهرة الآبار غير المرخصة وممارسات الضخ الجائر فيها. ونتيجة لهذه القيود، يعاني قطاع الانتاج النباتي في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً في الضفة الغربية، من تدني الإنتاجية مقيما بالمساحة المزروعة. فوفقاً لتقرير أعدته اللجنة الرباعية[7]، بلغت انتاجية الدونم الواحد في الأراضي الفلسطينية 0.6 طن، في حين تبلغ 1,2 طن في الأردن و 1,4 طن في إسرائيل.

6 FAO, 2017. Palestine Context Analysis for the FAO Country Programming Framework 2018–2022 (http://www.fao.org/3/ca0627en/CA0627EN.pdf).
7 Office of the Quartet Representative, Initiative for the Palestinian Economy–Agriculture, 2014.

4.2 الانتاج الزراعي

1.4.2 خصائص الانتاج النباتي

يشهد قطاع الانتاج النباتي الفلسطيني، خاصة الزراعات البعلية، تذبذباً في الانتاجية من سنة لأخرى بسبب تذبذب كميات الأمطار. إلا أن هيكلية الإنتاج، من حيث التوزيع النسبي لأصناف المحاصيل المختلفة التي يتم زراعتها، لم تشهد تغيراً كبيراً خلال العقد الأخير. وبشكل عام تتصف هذه المحاصيل– خاصة في الضفة الغربية– في تركيزها على المحاصيل ذات القيم المتدنية.

يشغل الزيتون جل المساحة الزراعية في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، حيث يحتل ما يقارب 56% من مساحة الأراضي الزراعية. في المقابل، تحتل المحاصيل الحقلية والخضروات والأشجار المثمرة الأخرى المساحة المتبقية، بواقع 22% و11% و9% تقريباً لكل منها على التوالي. وتسود زراعة العنب في مناطق واسعة في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية (محافظتي الخليل وبيت لحم)، حيث تغطي ما يقارب 58 ألف دونم.[8] أما اللوزيات والتفاحيات وغيرها من أشجار الفاكهة المتساقطة فهي موزعة على نحو متوازن عبر المحافظات في الضفة الغربية.

شهد العقد الماضي توجهاً متزايداً نحو زراعة مختلف أصناف الفاكهة الاستوائية والحمضيات في المناطق شبه الساحلية الممتدة بين محافظات قلقيلية وطولكرم وجنين. أما في قطاع غزة، فتغلب زراعة محاصيل الخضروات والتي تشكل 31% من إجمالي المساحة المزروعة، لتتبعها بتقارب أشجار الزيتون، والمحاصيل الحقلية، والأشجار المثمرة الأخرى، بواقع 25% و23% و21% على التوالي من إجمالي المساحة المزروعة. كما يعتبر محصول الفراولة من المحاصيل المهمة في قطاع غزة والذي تغطي مساحات زراعية ما يربو على 11700 دونم.

كما شهد العقدان الماضيان توسعاً في الانتاج النباتي نتيجة لمشاريع استصلاح الأراضي ومشاريع التنمية الزراعية المختلفة التي نفذتها وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي والتي كانت –وما زال العديد منها– تركز على التوسع الافقي في الانتاج الزراعي وزيادة المساحات المزروعة. وتشير الاحصاءات الاخيرة الصادرة عن وزارة الزراعة (2017 /2018) الى ان المساحات المزروعة بأشجار الفاكهة قد وصلت الى 1,017,822 دونم موزعة ما بين بعلية (87%) والباقي مروية. كما بلغت مساحة الاراضي المزروعة بالخضروات 205,662 دونم موزعة الى بعلية (10%) ومروية/مكشوفة (62%) والباقي مروية/محمية. أما المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية فبلغت356,317 دونم شكلت البعلية منها 89%.

8 المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية.

2.4.2 الانتاج الحيواني

يقدر حجم الثروة الحيوانية في فلسطين وفقاً لوزارة الزراعة الفلسطينية كالتالي: 64426 رأساً من الأبقار (موزعة الى 30,778 بقرة منتجة و 25,680 من العجول، و7,302 من العجلات)، و671,615 رأساً من الأغنام، و230,893 رأساً من الماعز، و1,655 رأساً من الجمال، 76.4 مليون طير من الدجاج اللاحم (منها 994,6 ألف طير من الأمهات)، و2.8 مليون طير من الدجاج البياض، و318.4 ألف طير حبش، و44,163 أرنباً، و80,664 خلية نحل.

يعتمد مربوا الابقار والاغنام والماعز نظام التربية المكثفة وشبه المكثف. وتتميز التربية المكثفة بتربية الحيوانات في مساحة ملائمة حيث يتم رعايتها دون أن تخرج للرعي. وتتبع التربية المكثفة في رعاية أبقار الحليب، وكذلك بعض الأغنام والماعز.[9] وتعتمد حيوانات المزرعة التي تربى بنظام التربية شبه المكثفة في غذائها على المراعي بشكل جزئي حيث؟ تعتمد على الاعلاف المركزة في أوقات شح المراعي الطبيعية. كما تتصف التربية المكثفة بارتفاع تكلفة البنية التحتية، وتقنيات الإنتاج، والإدارة، والحاجة الى مهارة عالية مقارنة بالتربية شبه المكثفة. وفي هذا الصدد، يفتقر بعض المربين الى الخبرات الحديثة في إدارة المزارع وضعف خدمات الصحة الحيوانية المقدمة.

ومن الملفت أن التغذية أحد أهم التكاليف التشغيلية في تربية الحيوان حيث تصل الى 75–85% من تكلفة إنتاج الحليب و55–65% من إجمالي التكاليف التشغيلية في تربية الاغنام والماعز. وفي ظل شح انتاج الاعلاف، يتم استيراد كافة الحبوب وغالبية عظمى من الاعلاف المركزة والأعلاف الخشنة من السوق الاسرائيلي. وهنا لا بد من التأكيد على أن الافراط في الاعتماد على السوق الإسرائيلي يزيد من مخاطر الأمن الغذائي وارتفاع تكاليف الإنتاج.، كما ان ما نسبته 70–75 % من اللحوم الحمراء والبيضاء المستهلكة محليا تذبح خارج المسالخ ولا تخضع للإشراف البيطري.

5.2 الخدمات الزراعية

1.5.2 البحوث والتعليم الزراعي

يعد المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية الذراع البحثي لوزارة الزراعة. وعلى مستوى الجامعات الفلسطينية، فعدد الجامعات التي تضم كليات ومعاهد زراعية 9 جامعات من أصل 13 جامعة في الضفة الغربية وجامعتان من أصل 11 في قطاع غزة. ويتمحور النشاط البحثي لهذه الكليات على جوانب الانتاج الحيواني والنباتي ووقاية النبات والتغذية والتصنيع الغذائي. إضافة الى ما تقدم، هناك عدد من المنظمات غير الحكومية التي تجري بحوثاً زراعيةً أحياناً.

9 وزارة الزراعة، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثروة الحيوانية 2015–2018.

2.5.2 الإرشاد الزراعي والتدريب

تقدم وزارة الزراعة خدمات الإرشاد للمزارعين بشكل دوري ومباشر من خلال وحدات الإرشاد الموزعة على كافة المحافظات. كما يتم تقديم هذه الخدمات من خلال الشركات العاملة في مجال توريد مدخلات الإنتاج إضافة الى بعض مؤسسات المجتمع المدني.

3.5.2 الخدمات البيطرية

يقدم جهاز الخدمات البيطرية الحكومي في وزارة الزراعة جملة من الخدمات لقطاع الثروة الحيوانية والمشغلين في قطاع الصناعات الغذائية من اصل حيواني. كما يقوم القطاع الخاص البيطري بعلاج الحالات المرضية غير الوبائية عبر تشخيص ووصف وصرف المستحضرات البيطرية اللازمة للحالات المرضية تلك.

4.5.2 وقاية النبات والحجر الزراعي

تلعب خدمات وقاية النبات دوراً حيوياً في حماية الإنتاج الزراعي النباتي وصياغة وتنفيذ اللوائح وتدابير الصحة النباتية التي تحول دون دخول وانتشار الآفات الزراعية إلى البلاد. كما توفر هذه الخدمات كافة متطلبات التجارة الدولية والاتفاقيات ذات العلاقة بوقاية النبات والحجر الزراعي. كما تختص وزارة الزراعة بتسجيل ورقابة وتنظيم كافة عمليات تجارة وتداول المواد الزراعية مثل مواد مكافحة الآفات والأسمدة الزراعية. وتقوم وزارة الزراعة أيضاً بدور أساسي في تحديد الاستخدام الآمن للمبيدات والكيماويات وترشيد استعمالها. كما تتمثل خدمات وقاية النبات في مراقبة المشاتل الزراعية وتوسيم الاشتال.

5.5.2 التامين والتمويل الزراعي والريفي

بلغة قيمة الائتمان للقطاع الزراعي للعام 2018 حوالي 21 مليون دولار.[10] يحوز قطاع مؤسسات الإقراض الصغير على غالبية القروض بحصة تبلغ 90% (أنظر جدول4) والباقي للقطاع المصرفي. ويعود ضعف الطلب على الاقتراض الزراعي من القطاع المصرفي الى شروط الإقراض المتعلقة بالضمانات والتي تتطلب في كثير من الأحيان امتلاك المقترض لأصول مسجلة في سلطة الأراضي (طابو). فالعديد من الأراضي الزراعية، خصوصا في جنوب الضفة الغربية، غير مسجلة على هذا النحو. الأمر الذي يدفع العديد من المزارعين الى الاقتراض من مؤسسات الإقراض الصغير والتي تفرض فوائد باهظة، تصل الى 15%–20%.

وعن خصائص المقترضين، تظهر البيانات في جدول (4) أن ثلثي المقترضين ذكور وأن معظم القروض (حوالي الثلثين) كانت من نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة

10 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

والباقي للأفراد (المزارعين). وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى أن جزء غير يسير من التمويل الزراعي للمزارعين يتم تلبيته من خلال التجار والوسطاء أو من خلال الاقتراض عبر الشبكات الاجتماعية من الأقارب والمعارف. ولتعزيز حصول المزارعين على التمويل اللازم لزيادة نشاطاتهم الاستثمارية، أنشأت الحكومة الفلسطينية في العام 2015 المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي. الا أن خدمات المؤسسة لم يتم تفعيلها بعد (أنظر مزيدا من النقاش في الأسفل)

جدول 4: تصنيف التسهيلات الائتمانية بحسب فئة التسهيل، جهة الإقراض، والجنس للعام 2018

تصنيف فئة التسهيل		
	المبلغ بالدولار الأمريكي	توزيع المقترضين
أفراد	9,148,466.79	32%
منشآت صغيرة ومتوسطة	11,600,438.34	68%
المجموع	20,748,905.13	2934
	41,497,810.27	
جهة الإقراض	المبلغ بالدولار الأمريكي	توزيع لمقترضين
بنك	9,041,678.99	10%
مؤسسات الإقراض الصغير	11,707,226.14	90%
المجموع	20,748,905.13	2934
الجنس	المجموع	توزيع لمقترضين
ذكر	16,912,249.11	65%
أنثى	4,256,350.09	35%

مصدر البيانات: سلطة النقد الفلسطينية.

- **صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية**

أنشأت الحكومة الفلسطينية صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية اعتمادا على القرار بقانون رقم (12) لسنة 2013 والتعديلات اللاحقة التي صدرت من خلال القرار بقانون رقم 18 لعام 2018. يختص الصندوق في مجال إدارة المخاطر التي تعترض التنمية الزراعية في فلسطين والحد من آثارها.سواء كانت مخاطر سياسية او طبيعية.

- **المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي**

هي مؤسسة حكومية غير ربحية انشات بموجب قرار بقانون رقم 8 لسنة 2015 وتسعى لتقديم خدمات إقراض الية للمزارعين لدعم المشاريع الزراعية، خاصة صغار المزارعين والمزارعين ذوي الدخل المحدود.

6.2 مؤسسات القطاع الزراعي

1.6.2 الإطار القانوني للزراعة

يشكل قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003 وتعديلاته لسنة 2018، والتي صدرت كقرار بقانون رقم 14، الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم العمل في القطاع الزراعي. ويشكل هذا القانون الإطار للعديد من الأنظمة الزراعية التي تم إقراراها لاحقا كنظام مبيدات الآفات الزراعية، ونظام منع تهريب المنتجات النباتية، ونظام الأعلاف، ونظام ترقيم وتسجيل وتتبع الحيوانات، ونظام المستحضرات البيطرية، ونظام مراقبة صحة الحيوان، ونظام الحجر البيطري، ونظام المسالخ وقانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وقانون مؤسسة الإقراض الزراعي، ونظام المركز الوطني للبحوث.

أضفى القرار بقانون رقم (14) العديد من التحسينات على قانون الزراعة. الا أن هناك عدد من الجوانب المهمة التي لم تتطرق اليها التعديلات وتعتبر ضرورية لتنظيم سوق المخصبات. ومن أهمها، بحسب دراسة نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤخرا،[11] وضع معايير لتنظيم وقياس ومراقبة الأسمدة العضوية. كما لم تتطرق الى منع المخصبات التي يمنع استخدامها في بلد المنشأ، أسوة بالقانون الأردني.

2.6.2 وزارة الزراعة

تعتبر وزارة الزراعة الجسم الحكومي الرئيسي الذي يقود عمليات التنمية والتطوير للقطاع الزراعي، وهي مسؤولة عن تشكيل المظلة التي تعمل من خلالها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية في توجيه أنشطة الدعم والتطوير في القطاع الزراعي من خلال تنفيذ خطط التنمية الحكومية في المجال الزراعي.

ووزارة الزراعة هي الجهة المسؤولة عن ملف الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (SDG2) في الجهود التي تبذلها الحكومة نحو تحقيق أجندة 2030.

11 أنظر جميل حرب (2019): تقييم إدارة البيوت المحمية في شمال الضفة الغربية– فلسطين: ترشيد برامج تغذية البندورة والخيار والفلفل الملون المستزرعة في البيوت المحمية.

صندوق 1: الانضمام للمنظمات والمعاهدات الدولية

شكل اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين كدولة مراقبة غير عضو في منظومة الأمم المتحدة في تشرين ثاني 2012 إنجازا مهما للفلسطينيين ونقطة تحول في نظرة المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية. الأمر الذي مكن دولة فلسطين من البدء في الانضمام إلى المؤسسات والمنظمات والمعاهدات الدولية. يعد الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالنشاط الزراعي أمرا حيويا في تعزيز مكانة فلسطين السياسية، وفرصة مهمة للتصدي لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز سيادتها على المصادر الطبيعية. كما يلعب الانضمام دورا في تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، مثلا، من ناحية الاستفادة من المبادرات والمشاريع الخاصة بمواجهة التغير المناخي، وتطوير جودة المنتجات الزراعية، وسبل مقاومة الآفات الزراعية، والارتقاء بجودة الخدمات البيطرية المقدمة بما يعزز فرص تصدير المنتجات الحيوانية والاشتراطات الخاصة بسلامة الأغذية. كما يساهم في الاستفادة من الخبرات التقنية، والقانونية، والوصول الى التمويل،[12] والتأثير في القرارات لصالح الحقوق الفلسطينية.

ويبقى هناك العديد من المنظمات والمعاهدات التي يجب العمل على الانضمام اليها (انظر جدول 4)، وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). اذ يتيح الانضمام اليها الانضمام تلقائيا الى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات والمبادرات التي تشرف عليها المنظمة، وتضم الميثاق الدولي لوقاية النبات والمعاهدة الدولية للمصادر الوراثية النباتية للزراعة والأغذية.

وعموما، ان انضمام فلسطين للمنظمات والاتفاقيات الدولية، يوجب اتخاذ إجراءات تضمن استدامة الالتزام بشروطها. لذا يجب ان تتوازى جهود الانضمام بجهود حثيثة تهدف الى تطوير وانشاء البنى التحتية ذات العلاقة، وتعديل القوانين والتشريعات والتعليمات المتعلقة بالمعايير المنصوص عليها في المعاهدات، وعدم التراخي أو اهمال تطبيقها. وبالنظر الى تجربة فلسطين في الانضمام الى مختلف المعاهدات والمنظمات الدولية خلال السنوات السابقة، لا بد من الإشارة الى أن قرار الانضمام قد غلب عليه البعد السياسي على حساب الفني. ويبدو أن كسب مزيد من الاعترافات بفلسطين كدولة تحت الاحتلال قد كان وما يزال الهدف الأسمى لصناع القرار. سيكون لهذا النهج، ان استمر، تبعات سلبية على قدرة فلسطين على الالتزام بشروط العضوية ويحد من فوائدها المنشودة.[13]

12 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS): Preliminary Assessment of the Possible Impacts of COVID-19 Health Crisis on the Palestinian Economy: https://www.mas.ps/files/server/2020/monitorSupplement%20En%20d1%20RK%20clean.pdf (MAS, 2020)
13 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS): Preliminary Assessment of the Possible Impacts of COVID-19 Health Crisis on the Palestinian Economy: https://www.mas.ps/files/server/2020/monitorSupplement%20En%20d1%20RK%20clean.pdf (MAS, 2020)

3.6.2 القطاع الخاص، المؤسسات غير الحكومية، وتنظيمات المزارعين

لعبت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي أدوارا أساسية في التنمية الزراعية قبل وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مستفيدة من المزايا النسبية التي تتمتع بها وبخبرتها الطويلة التي تمكنها من التعامل مع المتغيرات. كما تلعب مؤسسات القطاع الخاص وجمعيات المزارعين دوراً رئيسا في سلسلة الانتاج الزراعي وفي الاستثمار في القطاع الزراعي، فضلاً عن تقديمها لخدمات الأعمال المختلفة التي يحتاجها المزارعون في مراحل الانتاج وما بعد الحصاد. ويعد القطاع الخاص اللاعب الوحيد في قطاع التصنيع الغذائي والتسويق المحلي والخارجي.

يتم تمويل نسبة كبيرة من مشاريع القطاع الزراعي من خلال المانحين والمؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الغذاء والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة. وتنفذ هذه المشاريع في العادة إما عن طريق الحكومة، من خلال وزارة الزراعة وسلطة المياه وبكدار، أو عن طريق منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أو المؤسسات غير الحكومية الأجنبية والمسجلة في فلسطين. وفي هذا الصدد، تشكل مجموعة عمل القطاع الزراعي آلية هامة لتنسيق جهود أصحاب العلاقة المباشرين في العمل الزراعي حيث تضم في عضويتها المؤسسات الفلسطينية، والمانحين، والمنظمات والمؤسسات الدولية. أنظر قائمة مفصلة في جدول (1.1) في الملحق لمؤسسات القطاع الزراعي وطبيعة دور كل منها، ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقطاع الزراعة.

7.2 تأثير كوفيد 19 على المهمشين وعلى نظام الغذاء الزراعي الفلسطيني

ضربت أزمة كوفيد 19 العالمية فلسطين في أوائل اذار 2020، عندما تم تأكيد أول حالات الإصابة بالفيروس. وأدى ذلك إلى إعلان حالة الطوارئ من قبل رئيس الوزراء الفلسطيني وفرض قيود بما يشمل القيود الشديدة على الحركة في المناطق الأكثر تأثراً، وتبنى سلسلة من الإجراءات الإضافية الهادفة إلى احتواء الجائحة. لقد تسبب جائحة كوفيد –19 في إحداث صدمة سلبية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، بما يهدد الرفاه العام، والتوظيف وسبل العيش، والفقر والأمن الغذائي، والتماسك الاجتماعي والاستقرار المالي والنقدي. الشكل 1 يوضح آلية انتقال الأزمة في نظام الغذاء الزراعي الفلسطيني.

الشكل 1: آلية انتقال الأزمة في نظام الغذاء الزراعي الفلسطيني

تفشي كوفيد 19: القيود الفورية	آثار الجائحة	التأثيرات الخاصة بالنظم الغذائية
قيود على الحركة المخاطر والمخاوف العامة على الصحة	تحويل الميزانية العامة نحو تدابير الصحة والحماية الاجتماعية (البنك الدولي، نيسان 2020)	دعم عام محدود "للحفاظ على النظام الغذائي على قيد الحياة" والحفاظ على مستويات الإنتاج الزراعي
 العلاقات الاقتصادية/ الأسواق تعمل بقيود غير مسبوقة بسبب المخاطر الصحية غير المسبوقة والغموض انخفاض الأنشطة الاقتصادية خسارة الوظائف انخفاض القوة الشرائية للأسر 	انخفاض استهلاك الغذاء وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي تآكل القوة الشرائية	مستويات أعلى من التهميش وانعدام الأمن الغذائي (قطاع الامن الغذائي، نشرة الفاو)
	ضعف الطلب على المنتجات الغذائية الزراعية انخفاض العرض من المنتجات الغذائية الزراعية المنتجة محليا الخطر المحتمل من عدم توافر الغذاء (مثل البيض)	اتساع الفجوة بين اسعار بوابة المزرعة والمستهلك ارتفاع تكاليف المدخلات هوامش مخفضة للزراعة / الإنتاج الزراعة
نقص السيولة في النظام المالي ائتمان رسمي محدود أو معدوم وتعليق الائتمان غير الرسمي (مستوى المنتج والمستهلك) المدفوعات النقدية فقط	انخفاض توافر المدخلات (العمالة، المستهلكات ...) انخفاض توافر رأس المال العامل	انخفاض الطاقة الإنتاجية للمواسم اللاحقة ما لم تتوفر مدخرات / مخزون من المدخلات [ملحوظة: توليد حلقة مفرغة مع أزمة السيولة]

1.7.2 الآثار المباشرة للأزمة وإجراءات احتوائها على النظم الغذائية الزراعية

يتوقع «التقييم الأولي للتأثيرات المحتملة للأزمة الصحية كوفيد 19 على الاقتصاد الفلسطيني» (ماس، 2020) خسائر في القيمة المضافة لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية تتراوح بين 5.1 إلى 6.2 في المائة خلال عام 2020.[14] التوقعات الاقتصادية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2020، في ضوء سيناريو استمرار جائحة كوفيد 19 لمدة ثلاثة أشهر، تتوقع أن يبلغ حجم الخسائر في الزراعة والغابات وصيد الأسماك

14 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS): Preliminary Assessment of the Possible Impacts of COVID–19 Health Crisis on the Palestinian Economy: https://www.mas.ps/files/server/2020/monitorSupplement%20En%20d1%20RK%20clean.pdf (MAS, 2020)

حوالي 200 مليون دولار أمريكي، مقارنة بالسيناريو الأساسي لعدم حدوث جائحة للعام 2020 (خسارة بنسبة 14.7% في القيمة المضافة للقطاع في سيناريو الجائحة لعام 2020 مقارنة بقيمة القطاع في عام 2019، وخسارة بقيمة 17.6% مقارنة بالقيمة المتوقعة لعام 2020 للقطاع في ظل عدم حدوث جائحة كوفيد 19)[15].

لم يُعرف بعد التأثير الكامل لكوفيد 19 على الأمن الغذائي في فلسطين. ومع ذلك، مع امتداد الأزمة إلى عدة شهور وازدياد حالات الاصابة، من الواضح أن كوفيد 19 والتدابير المعمول بها للسيطرة على انتشاره سيكون لها تأثير سلبي على الأفراد المهمشين والنظام الغذائي– من المنتجين إلى المصنعين، والمسوقين والناقلين والمستهلكين.

والجدير ذكره أن وزارة الزراعة عملت على ضمان الوصول إلى المَزارع والأسواق بالإضافة إلى استمرارية التجارة الدولية. بعد الانقطاعات قصيرة المدى بسبب القيود لاحتواء انتشار كوفيد 19، فقد استقرت اجمالا الأسواق على طول سلاسل الإمداد الغذائية الزراعية الوطنية في النهاية. وبشكل عام، وباستثناء التأثير المحدود من حيث الحجم والمدة على حليب البقر والدواجن والزهور، بقي القطاع سليمًا.

15 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS): Economic Forecasts for the Year 2020, in Light of the Current Coronavirus Pandemic http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3724 (PCBS, 2020)

القسم الثالث

التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الزراعي

القسم الثالث

التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الزراعي

يهدف هذا القسم الى تحديد أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني. وتضم بشكل أساس تلك المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها توسع المساحة الزراعية والموارد المائية والارضية، واعاقة حركة الافراد والسلع والخدمات، ومصادرة الموارد المائية. كما تضم أيضا التحديات الذاتية والمتمثلة في قلة التمويل وضعف الخدمات المقدمة للمزارعين.

نظرًا للروابط الصارمة بين التنمية الاقتصادية الفلسطينية والعلاقات السياسية مع إسرائيل، يعتمد الاقتصاد الوطني الذي يعمل تحت الاحتلال اعتمادًا كبيرًا على الاقتصاد الإسرائيلي، مع وجود نظام معقد من السياسات والإجراءات الإسرائيلية المقيِّدة من جانب واحد. على مر السنين، أصبحت فلسطين وإسرائيل، بحكم الأمر الواقع، اتحادًا جمركيًا ونقديًا من جانب واحد، حيث لا تسيطر فلسطين على حدودها، ولا تجمع ضرائبها. على سبيل المثال، تتمتع المنتجات الإسرائيلية عملياً بحق الوصول المجاني إلى الأسواق الفلسطينية، بينما تخضع الصادرات الفلسطينية (المسموح بها فقط لإسرائيل ودول أخرى مختارة) لمجموعة واسعة من القيود. هذا بالإضافة إلى القيود والضوابط المفروضة على حركة الناس والسلع والموارد – الأرض والمياه وغيرها – بسبب الاحتلال.

تؤثر قيود الاحتلال سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الفلسطينية في الأسواق المحلية والإسرائيلية وأسواق التصدير حيث تنشأ تكاليف التعاملات وتنحرف ديناميكات أسعار السوق. ومع ذلك، تشير تحليلات سلسلة القيمة التي أجرتها منظمات التنمية الدولية إلى وجود العديد من الاختناقات التي يمكن إزالتها عن طريق تحسين البيئة التمكينية وتقديم الخدمات الاستشارية المهنية. لدى قطاع الصناعات الزراعية الفلسطيني مجال لمزيد من القدرة التنافسية، والقيمة المضافة والتحول نحو اقتصاد أكثر اخضرارا، إذا ما تمت إدارة الموارد بشكل صحيح مع وجود حوافز مناسبة. تظل حالة الأمن الحيوي الصارمة (صحة الحيوان وحماية النباتات) شرطا إلزاميا للتنمية المستدامة. من الضروري إحداث تغيير من خلال الانتقال من نظام زراعي يعتمد إلى حد كبير على المعرفة المقدمة من الموردين (ومقدمي الأسعار)[16] نحو التحول الديناميكي الاستباقي المدفوع بتأثير السوق ونمو قطاع الأغذية الزراعية.

16 حاليا، يتم توفير المعرفة بمبادرة موردي المدخلات إلى حد كبير. فلا يزال المزارعون يعتمدون على التجار وموردي المدخلات في تحديد الأسعار ويعتمدون عليهم بدرجة كبيرة في ردود افعالهم على الوضع المتغير (المناخ والسوق وما إلى ذلك) بدل اتخاذ المبادرات الاستباقية.

قوض الاحتلال الطويل إمكانات القطاع الكامنة. وإلى أن تتم إزالة هذه القيود، يصبح تعزيز القطاع الخاص أكثر إلحاحاً من اجل تشجيع النمو الاقتصادي والتشغيل المستدامين. ، في حين أن مهارات الريادة والتسويق لدى المزارعين تبدو واسعة الانتشار وواعدة بدرجة كافية، إلا أن المعرفة التقنية ما زالت متأخرة. يطلع القطاع الخاص بدور متزايد الأهمية في تطوير مختلف القطاعات ذات القيمة العالية. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في فهم جميع الجوانب المتعلقة بإدارة المزرعة (على سبيل المثال، ما هي المدخلات / الممارسات التي يمكن أن تحسن الإنتاجية، وسلامة الأغذية، وجودة المنتج، وإدارة ما بعد الحصاد).

1.3 سيطرة الاحتلال على المساحات الزراعية

يتمثل العائق الرئيسي أمام توسع القطاع الزراعي في فلسطين بالقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على مختلف نواحي الحياة على مدى عقود طويلة. فوفق اتفاق أوسلو، تم تقسيم الضفة الغربية، كما بينا أعلاه إلى ثلاث مناطق («أ»، «ب» و»ج»)، بحيث تقع المنطقة «أ» تحت سيطرة السلطة الفلسطينية بالكامل، و تشكل 18% فقط من أراضي الضفة الغربية وتشمل المدن والمناطق الرئيسية المأهولة بالسكان. بينما تقع المنطقة «ب» تحت إدارة السلطة الفلسطينية مدنياً، وتشكل 22% من أراضي الضفة الغربية وتشمل المناطق الريفية. أما منطقة «ج» فتسيطر إسرائيل عليها بشكل كامل، ولا يتجاوز عدد سكانها 10% من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.[17] وعقب اعلان الإدارة الأمريكية ما يعرف اعلاميا بصفقة القرن» تخطط الحكومة الإسرائيلية لضم الأغوار الفلسطينية ومعظم أراض منطقة «ج».

فرضت إسرائيل، عقب توقيع اتفاقية أوسلو، قيوداً وانتهاكات عديدة أضعفت الزراعة في المنطقة المسماة «ج». حيث أعلنت حوالي 40% من مساحة هذه المنطقة أراضي «دولة» يحظر فيها جميع أنواع البناء أو الأنشطة الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى تخصيص 30% من أراضي المنطقة، اغلبها في وادي الأردن، كمناطق عسكرية ومحميات طبيعية، فيما حدت من الوصول إلى الـ 30% المتبقية من أراضي المنطقة فهي محدودة جداً.[18] وفعلياً، فإن أقل من1% من المنطقة «ج» متاحة حالياً للفلسطينيين كمنطقة سكنية (البنك الدولي، 2013). ويمكن القول انه بفرض هذه القيود، فقد الفلسطينيون سيادتهم على ثلثي مواردهم الزراعية (الأونكتاد، 2015). علاوة على ذلك، تسبب جدار الفصل بتدمير جزء كبير من الأراضي الزراعية الفلسطينية وحد من إمكانية الوصول إلى حوالي 170 ألف دونم من الأراضي الزراعية الخصبة، أي قرابة 10% من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى مناطق الرعي (البنك الدولي، 2008).

17 السلطة الفلسطينية مسؤولة عن توفير الخدمات الصحية والتعليم لسكان منطقة «ج» (انظر بتسيلم 2013).
18انظر فلاح (2015)، لمراجعة القيود الاقتصادية والتنموية المفروضة على المنطقة "ج".

أما في قطاع غزة، فقد أدت الحروب المتكررة والحصار المستمر منذ عام 2007 إلى تدمير القطاع الزراعي. وقد أدى منع المزارعين من الوصول إلى معظم الأراضي الزراعية ومناطق الرعي الواقعة بالقرب من الحدود مع إسرائيل إلى تفاقم الخسائر الزراعية. كما تكبد قطاع صيد الأسماك ثمناً باهظا بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال على أنشطته، فمساحة الصيد المحددة للمزارعين تتغير بحسب الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية. فعادة، لا تسمح دولة الاحتلال للمزارعين بتجاوز مسافة تبعد أكثر من 3–6 أميال بحرية عن الشاطئ؛ بينما ينص اتفاق أوسلو على 20 ميل بحري.

وبالرغم من «الانسحاب الإسرائيلي» في العام 2005، ما زالت إسرائيل تمنع وصول المزارعين إلى إراضيهم داخل المنطقة العازلة التي أقامتها اسرائيل وتمتد على طول حدود القطاع الشرقية المحاذية لإسرائيل بعمق يتراوح بين 150 متر إلى 1 كم. وتقدر مساحة الأراضي الزراعية التي تقع في المنطقة العازلة 62 كيلومتر مربع، أي ما نسبته 40% من الأراضي المستخدمة في الزراعة في قطاع غزة.

وقد كان للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 اثرٌ بالغٌ على القطاع الزراعي، إذ تضرر ما يقارب 30% من الأراضي الزراعية، وأصبح الكثير منها غير صالح للزراعة نتيجة تلويثها بمخلفات الحرب أو تخريبها بشكل يستدعي إعادة استصلاحها وتأهيلها من جديد. إلى ذلك، تم استهداف وتدمير عدد كبير من آبار وشبكات الري، والأشجار المثمرة، والمنشآت الزراعية المستخدمة في عمليات ما بعد الحصاد كالمخازن والثلاجات ومحطات التعبئة. وكانت أكثر المناطق تضرراً هي المناطق التي شهدت مركزاً للعمليات البرية للجيش الإسرائيلي والتي تركزت في خان يونس، وتليها رفح وغزة وشمال غزة ووسط غزة.

2.3 سيطرة الاحتلال على الموارد المائية

إن العوائق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على تطوير قطاع المياه قد قوضت تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني. يستغل الاحتلال موارد المياه الفلسطينية لمصلحته الخاصة، حيث يأخذ كل ما هو مطلوب لتطوير المستوطنات الإسرائيلية، متجاهلاً الاحتياجات الفلسطينية المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية الموقعة.

يستخرج الفلسطينيون حوالي 20% من «الكميات المتوقعة» من المياه الجوفية الواقعة في الضفة الغربية، بينما تستخرج إسرائيل الكمية الكبرى من المياه وتفرط في سحب كميات إضافية تفوق 50% من الكميات المتجددة، أي بأكثر من 1,8 أضعاف حصتها بموجب اتفاقية أوسلو، دون موافقة لجنة المياه المشتركة والتي من المفترض أن تعمل، وفقاً لاتفاقية أوسلو، لتنظيم وإدارة قضايا المياه المشتركة. إن استخراج المياه من الآبار العميقة، بالإضافة إلى قلة إمدادات المياه لهذه الآبار، يشكل مخاطر تهدد الآبار الجوفية ومستويات المياه المتاحة لضخها للفلسطينيين من الآبار الضحلة.

يهتم المزارعون بزيادة الأراضي الزراعية المروية في الضفة الغربية، وخاصة في المناطق المحمية. ومع ذلك، فإلى جانب تقادم الآبار الزراعية وجفاف بعضها الآخر، فإن القيود الإسرائيلية على تجديد تلك الآبار، وجفاف العديد من الينابيع، يمنعان تنمية المحاصيل المروية.

3.3 اعاقة حركة الافراد والسلع والخدمات

وضعت السلطات الإسرائيلية العديد من القيود على الصادرات الزراعية الفلسطينية، وأعاقت إدخال المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية وذلك تحت ذرائع أمنية أو تقنية. ومن جهة أخرى سهلت عملية إدخال منتجات إسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية بشكل حر. ناهيك عن تسهيلها تهريب السلع الزراعية من المستوطنات وذلك نظرا لوجود "المعابر" الاسرائيلية ضمن ما يسمى بمناطق «ج» والتي لا يمكن للضابطة الجمركية الفلسطينية الوصول اليها دون تنسيق.

وبحسب بيانات الضابطة الجمركية، بلغت قيمة المضبوطات من البضائع الزراعية المهربة حوالي 9.3 مليون شيكل وتغطي 880 صنف. أنظر شكل (2) والذي يظهر توزيع قيمة المهربات المضبوطة بحسب المحافظة.[19] وفي ظل عدم وجود سيطرة فلسطينية على المعابر ومناطق المسماة "ج" فانه من المتوقع ان تكون قيمة السلع الزراعية المهربة أعلى بكثير من قيمة المضبوطات، مما يهدد من تنافسية القطاع الزراعي الفلسطيني وقدرته على التوسع.

وتعيق دولة الاحتلال كذلك إمكانية الوصول إلى المدخلات الزراعية، فقد فرضت قيودا على استيراد عددا من مدخلات الإنتاج والآلات الزراعية تحت ذريعة الاستخدام المزدوج، مثل الأسمدة والكيماويات والأنابيب الفولاذية. وفي ظل هذه القيود، تتراوح نسبة استخدام المزارعين الفلسطينيين للأسمدة بحوالي 40% مقارنة، مثلا، بما يستخدمه المزارعون الأردنيون. مما يضطر المزارعين الفلسطينيين الى استخدام بدائل رديئة الجودة مما يؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية (معهد أريج، 2015).

19 مصدر البيانات: دراسة تنظيم وحماية سوق المنتجات الزراعية في فلسطين للباحثين نصر عبد الكريم وعبدالله مرار.

شكل توضيحي 2: التوزيع النسبي لقيمة المضبوطات من السلع الزراعية المهربة ، بحسب المحافظات للعام 2019

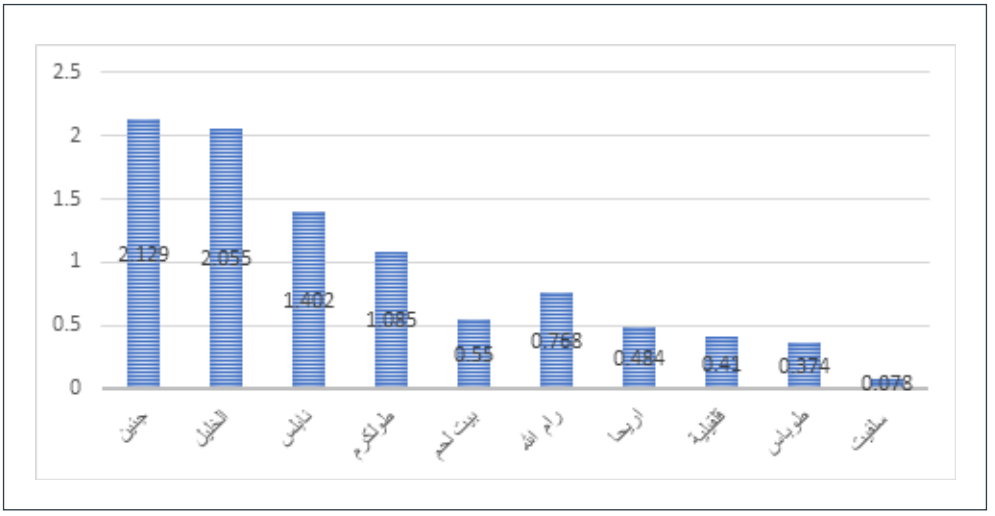

4.3 التحديات الذاتية التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني

1.4.3 محدودية المصادر المالية لوزارة الزراعة الفلسطينية

إلى جانب العوامل المتعلقة بالاحتلال، تم تحديد التمويل الضعيف للقطاع الزراعي أدناه في القسم 4 باعتباره أحد العوامل الحاسمة التي حالت دون تحقيق الأهداف المحددة للاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي في الفترة 2017–2019. فنظرا للظروف المالية الصعبة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، يتم تخصيص معظم نفقات الموازنة للنفقات التشغيلية وبشكل خاص الرواتب والأجور. ولذا، فان ما يتم انفاقه سنويا من ميزانية الحكومة على التنمية والتطوير الزراعي يبقى محدودا وفي حده الأدنى. الأمر الذي يحد من قدرة وزارة الزراعة الفلسطينية على تنفيذ خططها التطويرية والارتقاء بخدماتها. فقد بلغت الموازنة الجارية لوزارة الزراعة للعام 2018 حوالي 102 مليون شيكل، حيث يشكل هذا المبلغ أقل من 1% من اجمالي الميزانية العامة. ومن المثير للاهتمام، ان المكون التطويري لميزانية الوزارة ضئيل للغاية حيث تشكل الرواتب والأجور 74% من مجمل الميزانية. اذ تعتمد الوزارة على المنح من أجل تنفيذ المشاريع التطويرية. ويظهر هذا جليا تدني الانفاق التطويري عند تصنيف الميزانية بحسب البرامج (أنظر جدول 5).

جدول 6: ميزانية وزارة الزراعة بحسب البرامج وبنود الصرف للعام 2018

			الخدمات الزراعية	البرنامج الإداري	التنمية الزراعية	المجموع
مصاريف جارية	رواتب واجور	الرواتب والأجور	64.5%	63.4%	78.9%	95.3%
	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	0.0%	4.7%	0.0%	1.4%
		النفقات التشغيلية	4.3%	5.4%	3.3%	4.3%
		ايجارات	0.0%	6.8%	0.0%	2.0%
		أخرى تشغيلية	20.5%	5.0%	5.0%	9.7%
		بدل تنقل	4.6%	6.0%	4.8%	5.1%
		مكافئات للموظفين	0.0%	1.3%	0.0%	0.4%
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	6.0%	5.3%	8.0%	9.5%
مصاريف رأسمالية	الأصول الثابتة		0.0%	0.9%	0.0%	0.3%
	مخزون		0.0%	1.3%	0.0%	0.4%
المجموع			24107	23511	31895	102039

5.3 تواضع الخدمات الزراعية المقدمة

1.5.3 التحديات التي تواجه الارشاد الزراعي

تشير الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الزراعي 2015–2018 إلى محدودية نطاق تغطية خدمات الإرشاد والتي تعتمد بشكل أساسي على الزيارة الفردية الميدانية للمزارع. يعتبر النقص في التمويل أحد أهم العوامل التي تؤثر سلبا على كفاءة وفعالية خدمات الإرشاد الزراعي الحكومي في فلسطين، حيث لا يتم تخصيص مصادر مالية كافية لنشاطات الارشاد الميدانية. ناهيك عن نقص المخصصات المالية لأغراض تدريب المرشدين والتجارب أو المشاهدات الزراعية في محطات التجارب والتي تعتبر من أهم أدوات الإرشاد الزراعي.

يشكل صغار المزارعين الهدف الرئيس من خدمات البحوث والإرشاد الزراعي المقدمة من وزارة الزراعة. فضعف امكاناتهم المادية واللوجستية تحول دون سرعة او كفاءة الوصول الى المعلومات الزراعية. كما يعتبر صغار المزارعين أقل ميلا لتبني تقنيات محدثة خوفا من المخاطرة. إضافة الى ذلك، فان طبيعة النشاط الزراعي لهذه الفئة، والذي في أغلبه يتعلق بالزراعة البعلية والتربية غير المكثفة للمجترات الصغيرة، تتطلب في كثير من الأحيان حلول مبتكرة وآنية لتحديات الإنتاج التي يواجهونها. أما فئة المزارعين الكبار،

فتسمح امكاناتهم في الحصول على المعلومات والاستشارات سواء من خلال التواصل الفعال مع مقدمي الخدمات الارشادية أو شراء الحلول من القطاع الخاص. تتطلب هذه الفروقات في الوصول الى خدمات الارشاد الزراعي تدخلات سياساتية تزيد من فعالية الوصول الى فئة المزارعين الصغار.[20]

وعلى الرغم من الدور المهم الذي يلعبه الإرشاد الزراعي في فلسطين إلا أنه يواجه عدداً من التحديات أهمها:

- نقص مصادر المعلومات حول التقنيات الحديثة في الزراعة وضعف أسلوب نقلها للمزارع
- ضعف الامكانيات اللوجستية للوصول الى المزارع
- ضعف الثقة بين المزارع والقائمين على الارشاد الزراعي خاصة التابعين للوزارة، وتفضيل المرشدين التابعين لشركات القطاع الخاص عليهم.
- التناقص المستمر في أعداد الملتحقين بدراسة تخصص الزراعة في الجامعات الفلسطينية الأمر الذي ينعكس على حجم الكوادر الحالية والمستقبلية التي ستتولى القيام بالعملية الإرشادية.
- لا يوجد موائمة بين الأبحاث الزراعية، التي تنشرها مؤسسات التعليم العالي او المركز الوطني للبحوث الزراعية، واحتياجات الارشاد الزراعي.

لقد أظهرت النتائج[21] أن المزارع الفلسطيني يضيف كميات من الأسمدة على نحو أعلى مما هو مطلوب مما يؤثر سلبا على جودة التربة، والمزروعات، والانسان، ورفع تكاليف الانتاج الزراعي. كما أظهرت النتائج[22] وجود خسارة عالية في الغذاء تعود أسبابها، في مراحل ما قبل الحصاد، الى عدم ملائمة برامج التسميد للمزروعات أو بيئة البيوت المحمية. أما خسائر بعد الحصاد فتعود الى مشاكل في التعبئة والتبريد. وتتراوح الأسباب بين الأضرار الميكانيكية، والفيسيولوجية، والتعفن، والاصابات الحشرية. توصي هذه الدراسات بضرورة اصلاح نظام الارشاد الزراعي ودعمه بما يحسن من جودة الخدمات والبنى التحتية واللوجستية.

2.5.3 التحديات التي تواجه قطاع الصحة الحيوانية وسلامة منتجاتها:

حددت تقارير تقييم الخدمات البيطرية في فلسطين والصادرة عن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (PVS 2010/2017) الفجوات التي تحد من اداء جهاز الخدمات

20 لمزيد من النقاش، ارجع الى «استراتيجية البحث العلمي الزراعي 2019–2021» الصادرة عن المركز الوطني للبحوث الزراعية.
21 أنظر جميل حرب (2019): تقييم إدارة البيوت المحمية في شمال الضفة الغربية– فلسطين: ترشيد برامج تغذية البندورة والخيار والفلفل الملون المستزرعة في البيوت المحمية.
22 FAO (2018): Food Loss Analysis: Case Studies, Causes and Solutions of Food Losses in Avocado Production in the West Bank and the Gaza Strip (Palestine). FAO (2018): Food Loss Analysis: Case Studies, Causes and Solutions of Food Losses in Tomatto and Sweet Peper Production in the West Bank and the Gaza Strip (Palestine).

البيطرية لمهامه المنصوص عليها في التشريعات والهياكل الوظيفية وما اوصت به المرجعيات الدولية ذات العلاقة، وشخصت هذه التقارير الفجوات في:

- النقص في الموارد البشرية والمالية واللوازم وضعف البنية التحتية (مقرات، مستودعات).
- ضعف القدرات الفنية والتشخيصية وعدم تأهيل الكادر.
- ضعف البيئة التشريعية والادارية والوظيفية.
- انعدام سياسة تحليل المخاطر والتعليم المستمر.
- غياب الاعلام والتثقيف البيطري.
- ضعف الرقابة البيطرية على المنتجات الحيوانية.
- ضعف التفاعل مع الشركاء وذوي العلاقة
- ضعف الموارد المساندة وعدم المقدرة على الوصول للخدمة.
- عدم وجود المرافق المناسبة والكافية لتقديم الخدمات (محاجر، مسالخ، اسواق مواشي ومختبرات).

إن وجود هذه الفجوات والعراقيل التي يعاني منها جهاز الخدمات البيطرية أدى الى ضعف ثقة متلقي الخدمة بالخدمات البيطرية، وأدى الى انخفاض فرص تصدير المنتجات الحيوانية وعدم إقبال رأس المال الوطني على الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية.

3.5.3 البحوث والخدمات الزراعية: دور الجامعات والمركز الوطني للبحوث الزراعية

على الرغم من تعدد مؤسسات التعليم العالي التي تعنى بالبحوث الزراعية، إلا أن ضعف التنسيق والتواصل فيما بينها يؤدي الى تكرار المواضيع البحثية وضعف ارتباطه بواقع القطاع الزراعي الفلسطيني. كما أن المعدات والتجهيزات والمرافق البحثية في معظمها تواجه مشاكل في عمليات التشغيل والصيانة. وتتصف الأبحاث الزراعية في معظم الجامعات بانها أبحاث استكشافية ونظرية منعزلة عن واقع المزارع الفلسطيني ونظام الإرشاد الوطني. ويعد ضعف التمويل وارتباطه بأجندة الممولين وغياب رؤية واستراتيجية بحثية جدية في مؤسسات التعليم العالي من أهم أسباب ضعف البحث العلمي الزراعي وانعدام تأثيره على القطاع الزراعي. وفي ذات السياق، تخرج الجامعات وبرامج التدريب الزراعي العديد من الخريجين سنوياً، إلا أن معظم هؤلاء الخريجين لا تتطابق مؤهلاتهم وقدراتهم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

ومن اللافت أن مؤسسات البحث الزراعي ما زالت تعاني من العقبات في استقطاب الكفاءات البحثية نتيجة لغياب الحوافز وطبيعة بيئة العمل. كما أن ضعف التمويل الحكومي قد دفع إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، والذي لا يرتبط بالضرورة بالأولويات البحثية التي تخدم القطاع الزراعي الفلسطيني.

صندوق 2: التغير المناخي

يعد تغيرَ أنماط هطول الأمطار وارتفاع درجة الحرارة من أبرز معالم التغير المناخي في فلسطين. سيكون لهذه التغيرات تأثير على زيادة الطلب على المياه التي تعاني منذ سنوات من شح في مصادرها نتيجة التعديات الإسرائيلية، كما أشرنا أعلاه. الأمر الذي سيسرع في نضوبها ويعرض القطاع الزراعي الفلسطيني إلى انعدام الأمن المائي خصوصا وأنه يعتمد على الزراعة المروية. وفي هذا الإطار، بينت "خطة العمل الوطنية للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي" التي اعتمدتها الحكومة الفلسطينية عام 2016 الأخطار المصاحبة للتغير المناخي على الأمن الغذائي والمائي ونوهت الى ندرة البيانات اللازمة لتحديد نقاط الضعف وأولويات وخيارات التكيف البيئي.

يعد استمرار الاحتلال في السيطرة على المقدرات الطبيعية للفلسطينيين، من أراضي ومياه، من أهم العوائق التي تواجه الحكومة الفلسطينية في التصدي لآثار التغير المناخي. فقد وصف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أحد تقاريره،[23] الاحتلال الإسرائيلي بالخطر البيئي. إضافة الى ذلك، تواجه الحكومة الفلسطينية تحديات ذاتية تتمثل في ضعف التجهيز والتنسيق فيما بين الوزارات والمؤسسات للتعامل مع أثار التغير المناخي على المستوى طويل الأمد. قدرت خطة التكيف الوطني (NAP) التي نشرت عام 2016 تكاليف خيارات التكيف الزراعي والمائي حتى عام 2026 بما يزيد عن 3.2 مليار دولار. بطبيعة الحال، يحول العجز المالي المزمن للحكومة الفلسطينية دون تمويل هذه التكلفة ذاتيا ويضع تنفيذ خيارات التكيف في مهب توفر الدعم المالي الدولي.

بالرغم من تأثير العقبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على قدرة الحكومة الفلسطينية في معالجة آثار التغير المناخي إلا أن هناك عدد من خيارات التكيف التي يمكن تطبيقها حتى لو كانت جدواها محدودة. ويأتي في مقدمتها، في الضفة الغربية، استخدام المياه بكفاءة وتخطيط استخدام الأراضي. وأما في قطاع غزة، فتتمثل في الحد من الاستخدام المفرط للمياه الجوفية. وتضم الخيارات أيضا تشجيع الزراعة الأيكولوجية وتوجيه جزء من أموال الدول المانحة نحو مشاريع تكيف بيئي ومن أهمها مشاريع تحلية المياه في قطاع غزة. كما يقع على عاتق الحكومة الفلسطينية دعم وتنسيق جمع البيانات بغية تعقب التغيرات المناخية محليا. ويظل الاحتلال وإجراءاته في السيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية، كما ذكرنا، العائق الأبرز أمام نجاح الفلسطينيين في التعامل مع آثار التغير المناخي. وفي هذا الصدد، ينبغي على الحكومة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الضغط على المجتمع الدولي من أجل الضغط على إسرائيل لتغيير سياساتها.[24]

23 UNDP (2016): Climate Change Adaptation Strategy and Programme of Action for the Palestinian Authority. http://eprints.lse.ac.uk/30777/1/PA–UNDP_climate_change.pdf

24 للمزيد من النقاش حول التغير المناخي في فلسطين وإجراءات الاحتلال وخيارات التكيف البيئي، راجع دراسة زينة الأغا (2019)»التغير المناخي والاحتلال وفلسطين المعرضة للتأثر» والصادرة عن شبكة السياسات الفلسطينية.

4.5.3 نقص رأس المال الكافي للقطاع الخاص للشروع في استثمارات زراعية جديدة، وتوسيع العمليات القائمة، واستخدام التكنولوجيا الجديدة.

تحدد الدراسات الحديثة فجوة مالية كبيرة في قطاع الزراعة في المناطق الريفية. الفجوة عميقة بشكل رئيسي بالنسبة للفئات المهمشة؛ الشباب والاناث. اعتمدت السلطة الفلسطينية مؤخرًا عددًا من إصلاحات البنية التحتية التنظيمية لتعزيز إمكانية الوصول وكفاءة قطاع التمويل. وتشمل هذه إطلاق مكتب الائتمان في عام 2006، واستراتيجية الضمانات في عام 2016، وكذلك سن قانون حديث للمعاملات المضمونة في عام 2016. وقد مهد هذا الأخير الطريق لإطلاق الإقراض القائم على الأصول المنقولة. ومع ذلك، لا يزال مقدمو الخدمات المالية يعتبرون قطاع الزراعة غير جذاب بسبب الشكوك ونقص الخبرة المالية التي يمكنها التعامل مع الأدوات المالية المناسبة الخاصة بقطاع الزراعة.

في الوقت الحالي، لا تتعرض البنوك التجارية لقطاع الزراعة. يقتصر الإقراض في هذا القطاع بشكل أساسي على عدد من مؤسسات التمويل الأصغر، وإن كانت محدودة النطاق والحجم. وعلى نفس المنوال، يبدو أن تعاونيات الاقراض والادخار تلعب دورًا قويًا في قطاع التمويل الريفي، ولكن نطاق العمليات والقدرات التقنية محدودان أيضًا. الخدمات المالية الأخرى، بما في ذلك منتجات التأمين، مقيدة إلى حد كبير بالصندوق الفلسطيني للحد من مخاطر الكوارث والتأمين (PADRIF) ومؤسسة الاقراض الزراعي الفلسطينية (PACI).

كل هذه الجوانب تقدم أدلة على أن تغلغل مقدمي التمويل في قطاع الزراعة لا يزال ضعيفًا. وهذا يتطلب المزيد من التدخلات لجعل الوصول إلى المنتجات المالية أكثر شمولاً؛ تغطية قطاع الزراعة على نطاق واسع وخدمة المنتجين الزراعيين عبر سلسلة القيمة الزراعية.

- **صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية: تحديات التمويل**

تتكون المصادر المالية لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، بحسب المادة (6) من القرار بقانون رقم (12) لسنة 2013 والتعديلات اللاحقة التي صدرت من خلال القرار بقانون رقم (18) لعام 2018 كما يلي:

موارد استثمارية وتضم: أ–عوائد أموال الصندوق المودعة في البنوك، ب– أرباح الصندوق والفوائض، ج– عوائد تشغيل أموال الصندوق في المشاريع الربحية.

الموارد الحكومية: مبلغ مقطوع سنوي يدرج ويحدد بناء على دراسة يقدمها الصندوق لمجلس الوزراء قبل إقرار الموازنة للسنة المالية التالية.

الموارد المتحصلة من المزارعين والشركات:

أ. الموارد المتحصلة من الاسترداد الضريبي البالغة 16% على مدخلات الإنتاج الحيواني. اذ يتم تحويل 25% من قيمتها الى الحساب الخاص بصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، في شهر كانون الأول من كل سنة مالية. ويحول 50% من قيمة الاسترداد الضريبي الى المزارع أو الشركة، فيما يحول 25% من قيمة الاسترداد الضريبي لصالح وزارة المالية والتخطيط.

ب) تحول وزارة المالية والتخطيط 30% من قيمة الاسترداد الضريبي النباتي، التي يتم جبايتها الى الحساب الخاص بصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية في شهر كانون الأول من كل سنة مالية.

ج) نسبة 1% من تسويق المنتجات الزراعية.

د) قسط التأمين الذي يدفعه المؤمن له بموجب عقد التأمين.

بدأ الصندوق عام 2016 دفع التعويضات للمزارعين عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة العوامل الطبيعية في العام 2014 و2015.

اما بالنسبة التعويضات المدفوعة للمزارعين المتأثرين بالعوامل الطبيعية بين عامي 2016 و2018 فقد حالت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية من القيام بها.

يمكن الاستنتاج أن ضعف التمويل المباشر من الحكومة الفلسطينية يعد من أهم المعوقات التي تحد من تحقيق أهداف صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية. وبالرغم من ذلك فقد أنفق الصندوق، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، قرابة 12 مليون دولار مساعدات مقدمة للمزارعين المتضررين من الاحتلال. مع العلم أن الأضرار الزراعية الناجمة عن الاحتلال المسجلة قد فاقت نصف مليار دولار في قطاع غزة و65 مليون دولار في الضفة الغربية خلال العشرة أعوام الماضية. ومن الجدير ذكره أن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية يسعى أيضا إلى تقليل فاتورة التعويضات الزراعية من خلال رفع جاهزية المنشآت الزراعية واستعدادها لمواجهة وتحمل المخاطر الزراعية، الا أن تفعيل هذه التدخلات مشروط بتوفر التمويل الحكومي او من الدول المانحة.

- **المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي: تحديات التمويل.**

تتكون الموارد المالية لمؤسسة الإقراض الزراعي، بحسب المادة (11) من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2015 مما يلي: 1- المبالغ المالية المخصصة ضمن الموازنة العامة للدولة. 2- الموارد الاستثمارية والتي تتضمن: أ. عوائد أموال المؤسسة المودعة في البنوك. ب. عوائد أموال المؤسسة والفوائد المتحصلة من أعمالها. ج. عوائد أعمال المؤسسة الناتجة عن استثمار أموال الصندوق في الأنشطة والمشاريع الزراعية. 3- أي أموال تخصص من قبل مؤسسات الدولة أو أي مشاريع اقراضية للدولة. 4- الهبات والمساعدات التي تتلقاها المؤسسة أو أي موارد مالية أخرى يجيزها المجلس.

كان من المفترض البدء بعمليات الإقراض في بداية سنة 2019، الا ان الازمة المالية التي مرت بها الحكومة (الممول الرئيس للمؤسسة) قد حالت دون ذلك. وكان من المتوقع أن يتم البدء ببرنامج اقراضي تجريبي خلال هذه السنة (2020)، حيث كان يفترض منح عدد من القروض الزراعية، خاصة لفئة النساء والشباب، بحد أعلى 5000$ بفائدة/مرابحة مقدارها 3% ثابتة مع فترة سداد تصل إلى 18 شهر، وفترة سماح أقصاها 3 شهور.[25]

5.5.3 التحديات المتفاقمة المرتبطة كوفيد 19

أظهر المسح[26] الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة أن المنتجين الصغار والهامشيين قد تأثروا بشكل دائم بانخفاض الطلب على منتجاتهم إلى جانب تحديات غير مسبوقة في تأمين مدخلات الإنتاج والوصول إلى الائتمان والأسواق. علاوة على ذلك، على الرغم من استقرار عمل أسواق الأغذية، فمن المتوقع حدوث زيادة في انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن وسوء التغذية نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وما يرتبط به من انخفاض في العمالة والدخل والحصول على الغذاء. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للمجموعات والمناطق الضعيفة من قبل.

وأظهر مسح منظمة الأغذية والزراعة أن تعطيل ترتيبات الائتمان غير الرسمية، ونقص المدخلات (الأسمدة، ومبيدات الآفات، والاشتال، وقطع غيار الآلات، والأعلاف، والطعام، والأدوية البيطرية) وارتفاع أسعارها (أعلى من مستويات ما قبل كوفيد 19)، عندما كان ذلك متاحًا، شعر به المشاركون في الاستطلاع كواحدة من النتائج الرئيسية للقيود المفروضة على التنقل لاحتواء انتشار الفيروس. هذه العوامل، من بين عوامل أخرى، كان لها تأثير سلبي على حجم المعاملات، وزيادة مخاطر ممارسة الأعمال التجارية، وتقييد وصول المنتجين إلى المدخلات.

أبرز المنتجون المشاركون في الاستطلاع أن زيادة تكاليف الإنتاج التي تعتمد على المدخلات، إلى جانب انخفاض جودة المحاصيل والأسعار وانخفاض الطلب، تضر بربحية أنشطتهم. كذلك تم الإبلاغ عن زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة الامتثال لتدابير النظافة والتباعد المادي. تتم عمليات التصنيع عند مستويات أقل من الطاقة الإنتاجية، كما وثبت أن تسويق المنتجات محدود بسبب إغلاق السوق والقيود المفروضة على الحركة.

لقد تعطلت ترتيبات التسويق والائتمان غير الرسمية (التي تميز معظم معاملات صغار المنتجين في فلسطين) بسبب المخاطر وعدم اليقين الناجمين عن الجائحة، وكانت المعاملات تتم على أساس الدفع النقدي مقدمًا فقط. أفاد المنتجون الذين تمكنوا من الحصول على ائتمان غير رسمي للدفع مقابل المدخلات أنهم يشعرون بالإرهاق من الانكشاف للديون والخوف على استدامة أعمالهم.

25 مصدر المعلومات: مقابلة مع ممثلين عن مؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي.

26 FAO West Bank and Gaza Strip 2020; COVID–19 impacts on the Palestinian Food System – Evidences from small and marginal producers Weekly Survey.

كان لما ورد أعلاه تأثير سلبي على الإنتاج الزراعي، في حين تم الإبلاغ عن انخفاض الطلب في السوق منذ بداية تفشي كوفيد 19، خاصة بالنسبة للمنتجات الطازجة. ربط المنتجون والتجار انخفاض الطلب في السوق بالقيود المفروضة على الحركة وإغلاق المطاعم والفنادق وانخفاض دخل الأسرة والمخاوف العامة بشأن العواقب المحتملة للانكماش الاقتصادي.

علاوة على ذلك، لاحظ بعض المجيبين أن المنتجات المحلية عانت من منافسة المنتجات الإسرائيلية التي كانت متوفرة بكميات كبيرة.

تؤدي المخاطر وعدم اليقين اللذان يميزان البيئة الاجتماعية والاقتصادية أثناء تفشي كوفيد 19 أيضًا إلى دفع المنتجين الصغار والهامشيين إلى استراتيجيات ضارة للتعامل مع المخاطر. ومن ضمن تلك الاستراتيجيات مثلاً ما يلي: خفض الاستثمارات، والعودة إلى زراعة الكفاف، وإنتاج كميات أقل بجودة أقل في المناطق الأقل زراعة، وتأجيل صيانة المعدات والأصول، وإيجاد بدائل ذات جودة أدنى للمدخلات، أو بيع الأصول. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه عند تأثر المنتجين الصغار، على الرغم من رفع القيود، فلن يتمكن المنتجون الصغار بسهولة من استئناف الإنتاج بكامل طاقتهم.

أظهر مسح منظمة الأغذية والزراعة أن القوة الشرائية للمستطلعين انخفضت وسط تآكل دخل الأسرة (أيضًا بسبب الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية التي أوقفت دفع الرواتب)، مما أدى إلى تدهور مستويات استهلاك الغذاء وإطلاق استراتيجيات سلبية للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي– مثل اقتراض الغذاء، تقليل عدد الوجبات أو تناول أطعمة أرخص– مع العواقب المحتملة على المستويات الغذائية. كما وتم الإبلاغ عن ان استهلاك الأطعمة المغذية (الفواكه واللحوم والأسماك) أصبح أقل تكرارًا.

يؤدي ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص تشغيل العمال وانخفاض القوة الشرائية، بسبب القيود المفروضة على الحركة والتباطؤ الاقتصادي المرتبط بكوفيد 19، إلى عواقب وخيمة على التجمعات الفقيرة والمهمشة في فلسطين التي كانت تواجه بالفعل حالة من الصراع / انعدام الأمن الذي طال أمده، مع استمرار التدهور الاقتصادي. ويجد العمال غير الرسميين والهامشيون والضعفاء للغاية، مثل الأسر التي تعيلها النساء، سبل عيشهم في خطر أكبر. وتشمل بعض الفئات الأكثر تهميشاً النساء الحوامل والمرضعات والأطفال الذين قد لا يتمكنون من تلقي الرعاية الصحية الأساسية بسبب إعادة ترتيب أولويات الخدمات الصحية. كما وتعيش العديد من العائلات بالفعل في فقر، وقد جعلت عواقب تدابير الاستجابة لكوفيد 19 من الصعب عليهم الحفاظ على سبل عيشهم ودخلهم.

6.5.3 التنسيق والتعاون

بالإضافة إلى ضعف توافر التمويل، هناك عامل حاسم آخر، إلى جانب العوامل المرتبطة بالاحتلال، والذي حال دون تحقيق الأهداف المحددة للاستراتيجية الوطنية للقطاع

الزراعي في الفترة 2017–2019، يتعلق بضعف التنسيق وآليات التعاون القائمة (أو غير القائمة) بين مختلف أصحاب المصلحة الفاعلين في القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى التنسيق والتعاون الأفضل بين أصحاب المصلحة هي أكثر وضوحًا فيما يتعلق بقطاع الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة التي تقودها وزارة الزراعة لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة) الأهداف نحو تحقيق أجندة 2030.

أظهرت أحدث بيانات الأمن الغذائي المتاحة، والتي تم جمعها من خلال المسح الاجتماعي والاقتصادي للأمن الغذائي (SEFSec) في ايلول 2018، أن انعدام الأمن الغذائي كان شديدًا ومتفاقماً بشكل خاص في قطاع غزة حيث بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي 68.5٪ من السكان. ومن بين هؤلاء، كان حوالي 47 في المائة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد و 22 في المائة يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل. كان الوضع أقل حدة في الضفة الغربية، على الرغم من تفاوت انتشار انعدام الأمن الغذائي داخلها، حيث كانت المنطقة (ج) أسوأ حالًا، وتحمل أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي بين التجمعات المهمشة، مثل تجمعات البدو والرعاة، التي تشبه مستويات غزة. داخل هذه التجمعات، تتأثر النساء والشباب بشكل خاص.

لاحظ معهد ماس (2017) [27] بالفعل أن خطط المساعدة الموجودة تساعد في منع حدوث تدهور أكبر في هذه المؤشرات، لكن قدرة الأسر على توليد الدخل أو الاقتصاد على توليد فرص العمل وبالتالي معالجة الأسباب المباشرة لانعدام الأمن الغذائي لا تزال محدودة[28]. وفي مواجهة تراجع المساعدات الخارجية حالياً، فإن فاعلية المعونة من خلال تنسيق أحسن للجهات الفاعلة المنفذة وتصميم واستهداف وتقديم أفضل للمساعدة للشعب الفلسطيني تصبح أمراً أساسياً.

أشار معهد ماس (2017) [29] إلى أن استجابة السياسات لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وإن كانت قائمة، الا انها كانت مشتتة وغير متوازنة وغير شاملة. تم وضع السياسات والبرامج وتنفيذها بشكل عام على المستوى القطاعي، بشكل مستقل، من قبل الوزارات التنفيذية، دون تنسيق فيما بينها أو موائمة مع رؤية وطنية أوسع مشتركة للأمن الغذائي والتغذوي. لم تنص الاستراتيجيات القطاعية على وجود روابط بين الأولويات والتفاعل بين الكيانات، وبدا القطاع نفسه يواجه توزيعًا غير واضح

27 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Startegic Review of Food and Nutrition Security in Palestine, 2017: https://fscluster.org/sites/default/files/documents/strategic_review_of_food_and_nutrition_security_in_palestine_2017.pdf

28 يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والحصار المفروض على قطاع غزة وجدار الفصل الدوافع الرئيسية (التي يتم تناولها أيضًا على أنها «الأسباب الجذرية») لانعدام الأمن الغذائي، والتي تتجلى عبر «الأسباب المباشرة» لانعدام الأمن الغذائي، والتي يحركها إلى حد كبير عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية، حيث يشكل الفقر والبطالة ونقاط الضعف التي تخلقها العوامل الرئيسية. وعلى وجه الخصوص، فإن الدخل المتدني، فخ النمو الاقتصادي المنخفض، والذي أصبحت فلسطين عالقة فيه، إلى جانب النمو الديموغرافي، لا يخلق وظائف عاجلة بما يكفي لمواكبة القوة العاملة المتنامية بسرعة.

29 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Startegic Review of Food and Nutrition Security in Palestine, 2017: https://fscluster.org/sites/default/files/documents/strategic_review_of_food_and_nutrition_security_in_palestine_2017.pdf

للمسؤوليات والصلاحيات والأدوار، لدرجة ان ضعف العلاقات في بعض الأحيان تحول إلى تشتت في التركيز وتباين في الاتجاهات.

- **المتابعة والتقييم والتعلم**

إن الوضع الهش أصلاً للفلسطينيين من أصحاب الحيازات الصغيرة يخضع باستمرار لضغوط وصدمات في مقدمة حالة الأزمة طويلة الامد التي يعيشون فيها "بشكل طبيعي". لقد كانت جائحة كوفيد 19 والتدابير التقييدية المتخذة لمواجهتها دليلاً على مدى تأثير الصدمة أو الضغوط الإضافية سلبًا على سبل عيش الناس، بما في ذلك صغار المنتجين في نظام الغذاء الزراعي الفلسطيني.

أثبتت تجربة جائحة كوفيد 19 أن متابعة تأثير مثل هذه الضغوط والصدمات على نظام الأغذية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان ذلك أمرًا أساسيًا لفهم الطريقة التي يتأثر بها الفاعلون وإبلاغ الاستجابات، فقد اثبتت هذه التجربة أن عنصر المتابعة مفقود. بناءً على تجربة عملية المتابعة التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة بعنوان "تأثيرات كوفيد 19 على نظام الغذاء الفلسطيني: أدلة من صغار المنتجين والهامشيين"، سيكون من المناسب تحديد وتنفيذ أداة متابعة أكثر عمومية يمكنها أن تفسر بانتظام التأثيرات على نظام الغذاء الزراعي الفلسطيني الناتجة عن أي صدمة أو ضغوط إضافية للأزمة المستمرة التي طال أمدها.

علاوة على ذلك، بالنظر إلى التداعيات الاجتماعية والاقتصادية متعددة الأبعاد، ليس هناك شك في أن أزمة كوفيد 19 تعرض للخطر ومن المحتمل أن تؤدي إلى تآكل التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولة فلسطين.[30] على هذا النحو، أطلق مكتب رئيس الوزراء جهود تحليل تأثير كوفيد 19 على التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة في دولة فلسطين، من أجل تحديد إجراءات السياسات التحويلية التي يمكن للحكومة الفلسطينية وشركائها اتخاذها لوقف ومنع التراجع عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن الجدير ذكره أن خطة الاستثمار الوطنية تتوقع تنفيذ عملية متابعة تتمحور حول الأداء مقابل التقدم نحو مقاصد ألهدف الثاني للتنمية المستدامة.

القسم الرابع

الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي
والنتائج التي تم تحقيقها: 2017- 2019

القسم الرابع

الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي والنتائج التي تم تحقيقها: 2017- 2019

يوضح هذا القسم ما تم إنجازه في الفترة ما بين 2017 و2019 ومقارنتها مع النتائج المخطط تنفيذها كما وثقته الاستراتيجية. وتوضح البيانات الموثقة في جدول (7) أن هناك فروقا بين ما تم والاستهدافات المخططة، ويعود السبب إلى ضعف التمويل للقطاع الزراعي والذي لم يتناسب مع الاستهدافات المخطط تنفيذها، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الشركاء العاملين في القطاع.

الهدف الاستراتيجي الأول:

- **تعزيز صمود المزارعات والمزارعين وارتباطهم بأراضيهم.**

فقد حدد إطار النتائج التدخلات في هذا الجانب في مجموعة من الأنشطة الخاصة بمساعدة المزارعين المتضررين من الخسائر المختلفة التي تلحق بأعمالهم الزراعية سواءا بسبب الاحتلال الإسرائيلي، أو بسبب الأضرار المناخية المختلفة. فعلى الرغم من تكثيف الجهود في مساعدة المزارعين المتضررين من إجراءات الاحتلال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الأرقام المسجلة كانت أقل من الاستهداف، فقد تم تسجيل الاستجابة فقط لحوالي 75% من الاستهداف كما يظهر في جدول (7).

على الرغم من ضعف الاستجابة للاستهداف في الخطة، إلا أن نسبة الإنجاز المسجلة تعتبر نسبة جيدة إذ أخذنا بالاعتبار ضعف التمويل المخصص للاستجابة للأضرار سواءا من الحكومة الفلسطينية أو من الدول المانحة في ظل القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي حجم الأضرار الكبير الذي خلفته الحروب على قطاع غزة وممارسات المستوطنين في الضفة الغربية وشرقي القدس. هذا إضافة إلى ضعف في التنسيق مع المؤسسات التي تعمل في مجال الاستجابة للأضرار التي تواجه القطاع الزراعي، والتي انعكست على ضعف توثيق المستهدفين من المزارعين المتضررين في تدخلاتهم، وكذلك المبالغ المالية التي صرفت في مساعدة هؤلاء المزارعين.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

- **ادارة الموارد الطبيعية والزراعية بطريقة مستدامة ومتكيفة مع التغير المناخي**

حدد إطار النتائج التدخلات في هذا الجانب في مجموعة من الأنشطة الخاصة بحماية الأراضي من التدهور من خلال استصلاح وتأهيل الأراضي وشق الطرق الزراعية، وزيادة

كميات المياه المتاحة للاستخدامات الزراعية المختلفة. اذ يظهر جدول (7) أنه بالرغم من القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على وصول واستخدام الفلسطينيين للموارد الطبيعية والزراعية، إلا أن الطلب من قبل المزارعين الفلسطينيين على تطوير مصادرهم الطبيعية قد زاد. فقد تعددت المبادرات والتدخلات من مختلف الشركاء على عمليات تطوير الأراضي والمياه الزراعية بشكل متوازن، حيث تم تحقيق الاستهداف في مجال استصلاح وتطوير الأراضي الزراعية وتحقيق 85% في جانب توفير المياه الزراعية وحوالي 75% في الطرق الزراعية. ولا بد من الإشارة الى أن توجه الحكومة الفلسطينية للاستثمار في المناطق المهمشة والمستهدفة من قبل الاحتلال الإسرائيلي قد ساهم في تحقيق الاستهدافات المخططة.

على اي حال، من المتوقع أن تزداد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تمنع الفلسطينيين من الاستثمار في أراضيهم وتتفاقم وتتسبب في تهديد إضافي وغير مسبوق لسبل عيش المزيد من الفلسطينيين. مثل هذا الاحتمال المقلق، من المرجح أن يتجلى في شكله الكامل فيما يتعلق بالخطط الإسرائيلية للمضي قدمًا في ضم أجزاء من الضفة الغربية، خاصة للبدو في المنطقة ج، والمزارعين الصغار والهامشيين في وادي الأردن. أكثر من ثلاثة أرباع الأسر في المنطقة (ج) تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات في جزء من دخلها الاسري، مع الاعتماد الأكبر على الرعي والزراعة بالنسبة للأسر المعيشية في وادي الأردن. من المحتمل أن تعاني هذه الأسر من مزيد من القيود على الوصول إلى الموارد الأساسية، مثل الأرض والمياه، والتي تشكل أساس سبل عيشهم.[31]

الهدف الاستراتيجي الثالث:

- **تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية للقطاع الزراعي:**

حدد إطار النتائج التدخلات في هذا الجانب في مجموعة من الأنشطة الخاصة بزياد ة الاستثمار في انتاج المدخلات للأنشطة الزراعية المختلفة وتحسين السلالات والأنظمة الانتاجية، وكذلك تحسين إجراءات صحة النبات والحيوان. وكما يظهر في جدول (7)، ما زال هناك حاجة لتكثيف العمل في هذا الجانب، حيث لم تتحقق الاستهدافات المخططة. كما أن هناك تراجعا محدودا في قيمة الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة أيضا، وقد يعود السبب في هذا الجانب إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي والتي يتم استيراد معظمها من دولة الاحتلال أو من الخارج. هذا إضافة الى اعتماد المزارع الفلسطيني على الممارسات الزراعية التقليدية والتي لا تتناسب مع زيادة الإنتاجية الزراعية بسبب تقييد إمكانيات الوصول للمزارع للتقنيات والأساليب الحديثة من الاحتلال الإسرائيلي.. لذا تظهر الحاجة إلى ضرورة العمل على تطوير البدائل المختلفة لتحسين الأصناف

31 Hammami, R. (2019). Addressing the Needs of Palestinian Households in Area C of the West Bank: Findings of the First Comprehensive Household Survey. Oxfam; Birzeit University.

والسلالات في الإنتاج الزراعي ومساعدة المزارع الفلسطيني والشركات الزراعية على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، لمختلف مستويات سلسلة القيمة، ابتداءا من مدخلات الإنتاج وحتى التسويق والاستهلاك.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

- **وصول المزارعين والممارسين الزراعيين للخدمات النوعية:**

وضع إطار النتائج التدخلات ذات العلاقة في مجموعة من الأنشطة الخاصة بخدمات الإرشاد الزراعي والبيطرة والتأمينات الزراعية والإقراض الزراعي وكذلك عمليات السويق الزراعي. ما زالت الحاجة ملحة لزيادة الاهتمام والاستثمار من قبل الحكومة وباقي الشركاء في هذا الجانب، حيث لم تتحقق الاستهدافات الخاصة بزيادة عدد المرشدين الزراعيين وذلك بسبب ضعف التمويل الحكومي والخاص بتعيين مرشدين زراعيين لتقديم الخدمات للمزارعين الفلسطينيين. وعلى الرغم من زيادة كميات الصادرات الزراعية للخارج وبنسب تفوق الاستهدافات، إلا أن الخدمات الخاصة بالصحة النباتية والحيوانية مازالت بحاجة لتنمية وتطوير وخصوصا أمام العقبات الإسرائيلية والتي تعيق حرية الحركة والتعامل من الأسواق الخارجية. كما أن الإجراءات الخاصة بالإقراض الزراعي والتأمينات الزراعية بحاجة إلى تطوير وزيادة في الاستثمار من الجانب الحكومي لتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي.

الهدف الاستراتيجي الخامس:

- **تحسين القدرات البشرية والمادية للقطاع الزراعي**

تركز نتائج التدخلات في هذا الجانب على مجموعة من الأنشطة الخاصة بالأنظمة والقوانين والتشريعات المتلفة بالإضافة للقدرات البشرية في وزارة الزراعة ومؤسسات العمل الزراعي. تشير البيانات في جدول (7) الى حدوث تطور في القدرات البشرية من ناحية النوعية وخصوصا في مجال تدريب الطواقم، وكذلك في جانب القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم العمل في القطاع الزراعي على مختلف مستوياته. إلا أن هناك حاجة للدفع لإقرار الأنظمة والتشريعات وتنفيذها على الأرض بالتعاون مع مختلف الشركاء.

مع تحديد التدخلات ذات الأولوية وتقديم امثلة عليها من خلال السياسة الوطنية للامن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية، بحلول أوائل عام 2020، قبل تفشي جائحة كوفيد 19 مباشرة، أكد أصحاب المصلحة وشددوا على سلسلة من القضايا التي يجب معالجتها من أجل تحسين حوكمة وادارة الغذاء والتغذية في فلسطين وتفضيل تنفيذ التدخلات والقدرة المستقبلية على تحديدها بشكل مستقل:

- التشتت: ان أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة مشتتة وموزعة عبر

الوزارات المختلفة. وعلى الرغم من أن تكوين المجموعة العاملة المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة مناسب للمناقشة الفنية للقضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، فإن دورها محدود بسبب عدم امتلاكها أي سلطة للتأثير على السياسة العامة. وعليه، فان القرارات المتخذة لا يتم وضعها في آلية مؤسسية لتنفيذها. ان استمرار التجزئة يؤدي إلى تدخلات مشتتة وغير متوازنة وغير شاملة. علاوة على ذلك، يتم تجزئة البيانات والمعلومات إلى عدة قواعد بيانات مختلفة غير متصلة، بدلاً من تنظيمها في نظام معلومات واحد.

- نقص الموظفين / نقص القدرات الرئيسية: أداء الحكومة الفلسطينية ضعيف من حيث الموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة الحالية. وحيث الاعتماد الكبير على دعم المانحين، الذي اخذ يتقلص على مدى السنوات الماضية، فإن استمرار تبعثر الموارد البشرية والمالية المخصصة للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة يعيق قدرة الحكومة على توفير استجابات فعالة لاحتياجات السكان. ان تخصيص الموظفين للتخطيط والمتابعة والتقييم غير كاف إلى حد كبير. القدرة على التحليل الفني غائبة تقريبًا، وقليلا ما يتم استخدام المعلومات والتحليلات ذات الصلة الخاصة بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة في صنع القرار وتصميم السياسات.
- تراجع التمويل: تشهد فلسطين تراجعا في اتجاه المساعدة الإنمائية وأزمة تمويل مزمنة وتراجع كبير في المساعدات الإنسانية. وفي مواجهة الأزمات الأكثر قسوة وتهديداً للحياة في المنطقة وخارجها، فإن فرصة التدخل الإنساني في فلسطين في موضع تساؤل. وبالمثل، فإن الجهود التنموية ايضا في موضع التساؤل بناءً على السيادة المحدودة لحكومة فلسطين.

جدول 7: الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017 – 2019

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2016	القيمة المحققة 2017	الاستهداف 2018	القيمة المحققة 2018	الاستهداف 2019	القيمة المحققة 2019
النتيجة رقم 1: كمية المياه المتاحة للمزارعين تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن (التقليدية وغير التقليدية)							
كمية المياه الإضافية التي تم توفيرها للأغراض الزراعية (متر مكعب)	وزارة الزراعة	145,000,000	341,596	635,930	524,925	37,380	46239
النتيجة رقم 2: مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً							
مساحة الأراضي المستصلحة والمؤهلة سنوياً (دونم)	وزارة الزراعة	3,800	3500	3,638	2,147	3788	7900
أطوال الطرق الزراعية المنفذة سنوياً (كم)	وزارة الزراعة	207	207	352	100	372	436
النتيجة رقم 3: المزارعون والمنتجون المتضررون حصلوا على الدعم المناسب لضمان قدراتهم على الصمود وانخراطهم في الأعمال الزراعية							
قيمة التعويضات التي أعطيت للمزارعين المتضررين (مليون شيكل)	وزارة الزراعة			48.8	45.7	21	6.7
النتيجة رقم 4: تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية							
القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	الإحصاء	1,743.97	1,725.04	1,759.54	1,674.02	1,707.50	غير جاهز من دائرة الإحصاء
النتيجة رقم 5: تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين مُحسنة							
قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	الإحصاء	2,475.35	2,505.16	2,555.26	2,445.67	2,504.78	غير جاهز من دائرة الإحصاء
النتيجة رقم 6: الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات							

جدول 7: الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017 – 2019

المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2016	القيمة المحققة 2017	الاستهداف 2018	القيمة المحققة 2018	الاستهداف 2019	القيمة المحققة 2019
نسبة العينات المصابة من العينات التي تم فحصها من النباتات (عينة مصابة من كل 100 عينه مفحوصة)	وزارة الزراعة	10	6.8%	5.5%	11.8%	5%	4.5%
النتيجة رقم 7: خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي والرقابة الزراعية مُطورة							
عدد المرشدين الزراعيين العاملين في مديريات الزراعة	وزارة الزراعة	158	171	200	177	250	184
عدد الأطباء البيطريين العاملين في مديريات البيطرة		58	62	78	62	98	66
النتيجة رقم 8: خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة							
قيمة الصادرات الزراعية (مليون شيقل)	وزارة الزراعة	376.3	646.3	413.0	452.6	450	
النتيجة رقم 9: القدرات البشرية والمادية والإدارية لوزارة الزراعة مُعززة							
عدد الموظفين المدربين سنوياً	وزارة الزراعة	317	495	276	358	232	277
عدد القوانين الزراعية المصادق عليها		1	3	+2	1	1	0
عدد الأنظمة الزراعية المقرة		0	19	+7	2	5	1

القسم الخامس

رؤية القطاع الزراعي الفلسطيني ورسالة وزارة الزراعة

القسم الخامس

رؤية القطاع الزراعي الفلسطيني ورسالة وزارة الزراعة

يعرض هذا القسم رؤية القطاع الزراعي الفلسطيني استنادا الى عدة عوامل، من أهمها مراجعة استراتيجية القطاع الزراعي 2014–2016 ومراجعة ما تم تحقيقه خلال المرحلة الأولى من تنفيذ هذه الاستراتيجية (2017–2019). كما تستند أيضا الى المستجدات والمتغيرات التي حدثت خلال السنوات الثلاث السابقة، وعلى رأسها تشكيل الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر وتبنيها نهج الانفكاك الاقتصادي ونهج التنمية الاقتصادية بالعناقيد، ومتطلبات أجندة السياسات الوطنية وموجهات– إعداد الاستراتيجية المحدثة الصادرة عن مجلس الوزراء.

تتمثل الرؤية المستقبلية للزراعة الفلسطينية بما يلي:

"زراعة مستدامة، منافسة محلياً وخارجياً، تساهم بشكل فاعل في تحقيق الأمن الغذائي وتزيد من الإنتاج الزراعي وتعزز منعة وصمود المواطن الفلسطيني وارتباطه بأرضه وسيادته الوطنية على موارده بما يساهم في بناء مقومات الدولة المستقلة"

تنبع الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي من إيمان شركاء التنمية في القدرات الكامنة للقطاع الزراعي الفلسطيني وتحفيز المزارعين والمنتجين الفلسطينيين على تبني التقنيات الحديثة والاستجابة لمتطلبات وحاجات الأسواق المحلية والعالمية بجدارة بما يحقق أهداف تنمية القطاع الزراعي ويساهم بشكل فعال في أهداف التنمية الوطنية الشاملة. كما تنبع هذه الرؤية من قناعة الشركاء بأن تطوير وتنمية القطاع الزراعي هي من أهم أولويات التنمية في دولة فلسطين، لارتباطها المباشر بحماية الأرض وتثبيت الحق الفلسطيني فيها خصوصا في ظل إعلان الإدارة الأمريكية الحالية عن رؤيتها العدوانية في «حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي» وما يترتب عليها من ضم للأغوار ومعظم «مناطق ج».

لقد أثبتت جهود تنمية القطاع الزراعي خلال الأعوام الماضية بأن عمليات استصلاح وزراعة الأرض تساهم في حمايتها من الاستيطان والمصادرة وتعزز من ارتباط الفلسطيني بأرضه. ومن هنا فان شركاء التنمية ملتزمون بحشد كافة المصادر والدعم اللازمين للاستمرار في زراعة الأرض، وتأهيل واستصلاح الأراضي الزراعية، وتثبيت الحق الفلسطيني الكامل في ذلك. ويعي شركاء التنمية أن جهود استصلاح الأرض وزراعتها لا

تكفي وحدها لتطوير قطاع الزراعة بل يجب أن تترافق هذه الجهود مع تحسين تنافسية المنتجات الزراعية وتعظيم العائد من الزراعة.

يعد الاستثمار في تطوير قطاعات المياه والأراضي والمراعي والغابات أمرا حيويا في جهود تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تعزيز ارتباط المزارع الفلسطيني في أرضه كونها تعزز من جدوى الزراعة وتنافسيتها. ومن هنا، يؤكد شركاء التنمية على مركزية تطوير جميع الموارد الزراعية –الأرض والمياه والمراعي والغابات والثروة السمكية. كما يؤكدون على أهمية العمل مع جميع الأطراف الشريكة وبشكل خاص مع منظمات الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل لانتزاع الحق الفلسطيني بملكية والتصرف الكامل بجميع الموارد الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تلك التي تقع في القدس الشرقية.

كما ويعي شركاء التنمية بأن التطور الحاصل في أسواق المنتجات الزراعية المختلفة محلياً وعالمياً وفي متطلباتها وآليات عملها آخذ بفرض واقع جديد يلزم القائمين على القطاع الزراعي الفلسطيني بدعم تطوير القطاع بما يتلاءم مع متطلبات هذه الأسواق. فبدون مواكبة متطلبات الأسواق المتعلقة بالكميات وبالجودة والسعر وبدون تطوير قدرته على التأقلم المستمر مع وتيرة التغير المتسارعة في الأسواق، لن يستطيع القطاع الزراعي الفلسطيني أن يحافظ على تنافسيته ولا أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يسعى له ولا سيما في ضوء التنافس الشديد من قبل الدول الأخرى والدعم الكبير الذي تقدمه تلك الدول لصادراتها الزراعية. ومن هنا، فإن شركاء التنمية في القطاع الزراعي عازمون على العمل من أجل تطوير القطاع باتجاه زيادة تنافسيته في المجالات التي من شأنها تحقيق العائد الأكبر للمزارعين ولنمو القطاع على حد سواء. وهذا سيتحقق من خلال عمل جميع الشركاء على الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من موارد زراعية ومالية وبشرية على المستوى الوطني. فبالتوسع في الاستثمار الزراعي وبتبني التقنيات الحديثة والملائمة بما يخدم زيادة العائد من وحدة الإنتاج الزراعي، يمكن زيادة إنتاج وإنتاجية الزراعة، وتعزيز الأمن الغذائي في فلسطين.

كما أن تحسين والنهوض بالصحة الحيوانية ورفع مستوى خدماتها وتعزيز أدواتها سيؤدي ذلك الى حماية الثروة الحيوانية من المخاطر والأوبئة المستوطنة والعابرة للحدود وسيدفع نحو الاستثمار في الحيوانات المنتجة وستصبح بيئة أمنة للاستثمار، كما أن تحسن الصحة الحيوانية وتعزيز الرقابة البيطرية سيؤدي حتما الى زيادة سلامة المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني وحماية الصحة العامة وصحة الإنسان من مخاطر الأمراض المشتركة والمتبقيات العلاجية ومن الجراثيم المقاومة للمضادات الحيوانية ضمن مفهوم الصحة الواحدة.

وانسجاما مع التوجهات الجديدة للحكومة الفلسطينية، يتطلب من أطراف القطاع الزراعي التسريع في تحقيق الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي من خلال تعظيم نسبة

الاعتماد على الذات في توفير الغذاء ومستلزمات الإنتاج وتعظيم الصادرات الزراعية. إن من شأن اعتماد الحكومة نهج التنمية بالعناقيد أن يسهم في تحقيق هذه الأهداف (أنظر صندوق 3 في الأسفل لمزيد من النقاش حول خطط الحكومة المتعلقة بالعنقود الزراعي في محافظة قلقيلية).

تعتبر وزارة الزراعة الفلسطينية المؤسسة القائدة للقطاع الزراعي وقطاع الأمن الغذائي والتغذوي، ولعمليات التطوير والتنمية فيهما، وذلك بالتعاون مع مختلف شركاء التنمية من مؤسسات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني ومانحين. هذا وتؤدي وزارة الزراعة مهامها المحددة لها بالإطار القانوني الناظم ومجموعة التشريعات القانونية التي تم تناولها سابقا لتنفيذ الدور المنوط بها في تحقيق الرؤية لتنمية القطاع الزراعي من خلال رسالة محددة تتمثل في:

وزارة الزراعة مؤسسة عامة تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات النوعية للعاملين في القطاع الزراعي من خدمات البحث والإرشاد الزراعي والتدريب والبيطرة، كما وتسعى إلى تطوير كفاءة استخدام المصادر الطبيعية الزراعية في سبيل زيادة ربحية المزارع الفلسطيني، والحفاظ على استدامة استخدام المصادر الطبيعية للأجيال القادمة، والحفاظ على جودة الإنتاج الزراعي، وارتباط المزارع الفلسطيني بأرضه.

وفي سبيل تحقيق الرؤية أعلاه يقع على عاتق وزارة الزراعة تعزيز البنية المؤسسية والسياساتية والتشريعية لمنظومة إدارة القطاع الزراعي بجميع عناصره. وعلى وجه الخصوص تسهيل الإجراءات وموائمة السياسات والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة موارد الأرض والمياه واستخدام الأدوات الاقتصادية لتغيير السلوك نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد الطبيعية. وكذلك رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل والتقنيات اللازمة لترشيد وحماية الموارد الطبيعية ورفع كفاءة منظومة التقليل من فاقد الزراعة والغذاء في كافة مراحل السلسلة من بداية الإنتاج وصولا للمستهلك الزراعية. كما يتطلب الأمر رفع كفاءة البنية الأساسية والإدارية اللازمة لتطوير جهود حماية التنوع البيولوجي، ومتابعة الانضمام الى المنظمات الدولية والالتحاق بها، بما يخدم تطوير القطاع الزراعي، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الموقعة. وتنعكس هذه الأهداف بشكل جيد في نظام الحوكمة والادارة المتوخى في خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة.

وفي سبيل تحقيق الرؤية يجب التزام أطراف القطاع الزراعي في تحقيق مجموعة المبادئ والقيم كما يلي:

1. المسائلة والشفافية: أن تكون خطط وبرامج عمل جميع المؤسسات بما تشمل من أهداف ونتائج ومخرجات واضحة ومعممة على الجميع وأن نصدر تقارير دورية حول مدى تحقيقنا لهذه الأهداف والنتائج والمخرجات المخططة ونقدم تفسيرات في حال عدم التمكن من تحقيق خططنا وبرامجنا في إطار وطني ممنهج (الحق في الحصول على المعلومات للجميع)
2. المساواة والعدالة: لضمان العيش الكريم للجميع وأن التنمية حق للرجال والنساء والفتيان والفتيات دون أي تمييز أو تهميش مبني على الجنس أو المنطقة أو العمر، بل يجب أن تكون دائماً الأولوية للفئات الأقل حظاً.
3. المشاركة الفاعلة: لضمان وجود المزارعين والمنتجين من الرجال والنساء في التخطيط والتقييم والتنفيذ لأي تدخل في المجال الزراعي.
4. الاستدامة: كي تكون الزراعة والتنمية الزراعية متطلب أساسي لحماية البيئة وتحقيق الرفاه والأمن والصمود للإنسان الفلسطيني، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

القسم السادس

مرتكزات العمل في تنمية القطاع الزراعي

القسم السادس

مرتكزات العمل في تنمية القطاع الزراعي

حددت وزارة الزراعة بصفتها قائدة التنمية في القطاع الزراعي مجموعة من المرتكزات الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي والتي تعتمد أساسا على التوجهات السياساتية العامة للحكومة الفلسطينية وطبيعة الواقع الاقتصادي والسياسي للقطاع الزراعي الفلسطيني، وتضم:

1 الصمود والحماية

- معالجة آثار ونتائج التدمير والتشوهات الناجمة عن الاحتلال والتي تجعل القطاع الزراعي بجميع مكوناته عرضة للانكشاف. إذ تستمر إسرائيل في منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم خاصة في المناطق المحاذية للمستوطنات والوصول إلى نهر الأردن والوصول إلى المنطقة العازلة في قطاع غزة. كما تعمل آليات الجيش الإسرائيلي والمستوطنون باستمرار على تدمير الآبار وحرق الأشجار وجرف الأراضي؛ وخير مثال على ذلك التدمير الممنهج الذي قامت به إسرائيل للأراضي الزراعية والمنشآت والحيوانات والنحل في قطاع غزة.
- تكثيف الجهود للعمل في المناطق المسماة «ج» والأغوار والتي تقع جلها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية والمهددة حاليا بالضم بعد إعلان الإدارة الأمريكية عن «صفقة القرن». تفرض إسرائيل على هذه المناطق، كما ذكرنا أعلاه، قيوداً تعيق أي تطوير في البنية التحتية وقيوداً على الحركة وتعمل بشكل مستمر على تدمير المنشآت القائمة مثل حظائر مربي الثروة الحيوانية وخيمهم. أما منطقة القدس بشقيها داخل جدار الفصل العنصري وخارجه، بمدنها وقراها ومخيماتها ومضارب بدوها تواجه معيقات ممنهجة في استغلال أراضيها وتطوير مزارعها وخاصة مصادرة الأراضي من أجل التوسع الاستعماري وإعاقة تنفيذ أي منشآت زراعية مثل البركسات ونقل المياه.

2 الاعتماد على الذات

- التنمية الاقتصادية بالعناقيد: تبنت الحكومة الثامنة عشر منذ تكليفها نهجا تنمويا جديدا يقوم على فكرة العناقيد الاقتصادية. ويرتكز البعد التنموي لهذا النهج على الاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة وتطوير البني التحتية الملائمة. وتتقاطع مخرجات هذا النهج المنشودة مع استراتيجية الحكومة في الانفكاك التدريجي عن الاحتلال عن طريق تعزيز المنتج الوطني كبديل عن السلع الإسرائيلية. فقد أعلنت الحكومة الفلسطينية محافظات قلقيلية، طوباس، جنين، وطولكرم

عناقيدا زراعية ، بالإضافة إلى أريحا (عنقودا زراعيا سياحيا)، وسلفيت (عنقودا زراعيا صناعيا) وقطاع غزة أيضا كعنقود زراعي بحري.

- تفعيل الانفكاك الاقتصادي التدريجي عن دولة الاحتلال: لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني والقطاع الزراعي خلال العقود الماضية من تبعية عميقة لدولة الاحتلال، سواء من ناحية الواردات أو الصادرات. إن الانفكاك الاقتصادي التدريجي عن دولة الاحتلال، كنهج تبنته الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر، يعد شرطا أساسيا على طريق التحرر، وكذلك توسيع الحصة السوقية للقطاع الزراعي الفلسطيني وما يجلبه ذلك من ودعم صمود للمزارعين.
- العمل مع الشركاء الدوليين وخاصة الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية لإدانة ومساءلة إسرائيل في الأطر الدولية عن انتهاكاتها المستمرة للأرض والبيئة ونهبها الأرض والمياه. كما تأمل الوزارة بأن يتم حشد المصادر المالية اللازمة لإحياء ما يدمره الاحتلال من خلال برامج ومشاريع تنمية زراعية تساهم في تعزيز صمود الإنسان وكرامته، واستدامة استخدامات الأراضي والمياه لأغراض الزراعة.

3. الموارد الطبيعية

- تعزيز الوصول إلى الأراضي الزراعية والمصادر المائية والطبيعية والأسواق للتخفيف من تأثير إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القائمة على التوسع الاستعماري، والاستيلاء على الأرضي والمياه، ووصول المزارعين والرياديين والمستثمرين إلى الأسواق.

4. الإنتاج والإنتاجية

- زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تبني سياسات اقتصادية تقوم على تحفيز القطاع الخاص بالاستفادة من الأدوات الضريبية وغير الضريبية (التعليمات الفنية الإلزامية). هذا إضافة الى تفعيل الشراكة الثلاثية بين القطاع العام والخاص والمنتجين بهدف توسيع المشاريع التطويرية، واستصلاح الأراضي، وتبني تكنولوجيا الإنتاج الزراعي الحديث. وكذلك توفير البيئة المناسبة للمستثمرين وتوفير الخدمات والاستشارات الزراعية
- القدرة على إيجاد البدائل والحلول للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي وقضايا التصحر من أجل تعزيز استدامة الأنظمة الزراعية والحد من تدهور الأراضي وزيادة ملوحة التربة واستنزاف المصادر المائية، خصوصا في قطاع غزة، وأيضاً تعزيز نوعية المنتجات الزراعية وتعزيز صحة الإنسان والنبات والحيوان.

5. الخدمات المساندة

- تفعيل دور المؤسسات الزراعية وبشكل خاص المعنية بصغار المزارعين والمزارعات، وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية. إن التزام جميع الشركاء بأسس التشارك والحكم السليم والشفافية يستدعي أن يتم تعزيز العمل مع المؤسسات التي تجمع صغار المزارعين والمنتجين والمجموعات والتعاونيات النسوية والاتحادات والمجالس من أجل تعزيز قدراتها وعلاقتها ودورها في التنمية المستدامة وتحويلها من أطر وجمعيات ومجالس تتلقى منح ومساعدات إلى أطر تجمع المزارعين والنساء وتمثلهم أمام المؤسسات الرسمية.

6. المأسسة والإدارة

- تمكين الشراكة بين وزارة الزراعة والشركاء لتطوير القطاع الزراعي من خلال الحوار وتبادل المعرفة وتبني الشفافية في مجمل العمل والاستعداد للمساءلة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة وخاصة ممثلي المزارعين وممثلي الحركات والمجموعات المطلبية، كما يتوجب علينا جميعاً المساهمة الفاعلة في تطوير ملتقى للمؤسسات والجمعيات والمجموعات الوطنية والدولية العاملة في القطاع.
- إيلاء القطاع الزراعي أولوية متقدمة وتوفير الموازنات والدعم المناسب سواء من الموازنة العامة أو الدول والمؤسسات المانحة، مما سينعكس بشكل إيجابي على المساهمة الفاعلة في تحقيق غالبية الأولويات الوطنية وخاصة الأولويات المتعلقة في الحكومة المستجيبة للمواطن والحكومة الفعالة واستقلال الاقتصاد والعدالة الاجتماعية ومجتمع قادر على الصمود والتنمية.
- تعزيز الارتباط بأهداف التنمية المستدامة من خلال بالتنسيق الكامل مع المنظمة العربية للتنمية المستدامة والفريق الوطني المكلف بقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030
- تعزيز دور وزارة الزراعة والضابطة الجمركية والهيئة العامة للمعابر في ضبط تهريب المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية ومنع إدخال مدخلات الإنتاج من سلالات وبذور وأعلاف وأسمدة ومبيدات لا تتوافق مع المعايير والمواصفات الوطنية.

صندوق3: خطة تنمية العنقود الزراعي في قلقيلية[32]

تقع محافظة قلقيلية في الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية، وتبلغ مساحتها 170 ألف دونم تقريبا. يبلغ عدد سكانها حوالي 112400 نسمة، وتعتبر رغم صغر مساحتها واحدة من أهم المحافظات الزراعية بالضفة.

تحديات تواجه التنمية الزراعية بالمحافظة:

- الاحتلال وسياساته وممارساته.
- محدودية الأراضي الزراعية والموارد المائية.
- محدودية القدرات التقنية والتسويق.

مرتكزات الخطة:

- معالجة أثار التدمير الناجمة من الاحتلال.
- الوصول الى الأراضي الزراعية والمصادر المائية والطبيعية والأسواق.
- زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تفعيل دور المؤسسات الزراعية المبتدئة.
- استغلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لتطوير الزراعة الفلسطينية.

مكونات وتدخلات الخطة:

- إدارة المصادر الطبيعية كنقل المياه للمناطق الشرقية وتوريد وتركيب خطوط مياه رئيسية، دعم الآبار وتأهيلها، استصلاح الأراضي وحمايتها. وتأهيل طرق وإنشاء أخرى.
- زراعة مساحات جديدة بمحاصيل استراتيجية وعالية القيمة.
- تحسين بيئة الأعمال في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي.
- التسويق من خلال دعم الجمعيات التعاونية والمرأة الريفية، وإنشاء بيوت تعبئه ومنشآت ما بعد الحصاد.
- دعم المزارعين والمنتجين المتضررين من ممارسات الاحتلال.
- دعم الخريجين الجدد بقروض زراعية.
- التوعية المجتمعية واستحداث فرع زراعي ثانوي بمحافظة قلقيلية.

32 تم اقتباس المعلومات المويقة في صندوق ()(3)() كما وردت في الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء.
http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/GOVPLAN/3naqeed3.pdf

المخرجات المتوقعة

- زيادة المساحة الزراعية المروية 37% عن المساحة الحالية.
- زيادة كمية مياه الري بحوالي 2.8 مليون متر مكعب.
- زيادة كمية الإنتاج النباتي ب 25%–30% من الإنتاج الحالي.
- توفير 2310 فرصة عمل دائمة و178,000 يوم عمل مؤقت.
- زراعة 180,000 شتلة فاكهة.
- زيادة مساحات زراعية جديدة بحوالي 5000 دونم.
- شق وتأهيل 360 كم من الطرق الزراعية التي ستخدم 32,000 دونم.

القسم السابع

سياسات القطاع الزراعي والأهداف الاستراتيجية المحدثة

القسم السابع

سياسات القطاع الزراعي والأهداف الاستراتيجية المحدثة

1.7 الأهداف الاستراتيجية والنتائج ومجالات اولويات التدخل

بناء على المرتكزات أعلاه، يعرض هذا القسم الأهداف الاستراتيجية والنتائج المنشود تحقيقها والتي تم تحديدها بناءً على التعليمات التي وضعها مجلس الوزراء الفلسطيني، ومنها: الانفكاك عن الهيمنة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، والتنمية الاقتصادية العنقودية، ونتائج المراجعات النصفية السنوية والإنجازات بين 2017–2019، الأبعاد الجغرافية، مستوى الخدمات المقدمة، والقضايا المشتركة بين القطاعات، والتوافق مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية. علاوة على ذلك، الاخذ بالاعتبار تفاقم التحديات بسبب جائحة كوفيد 19.

من أجل تحقيق النتائج المقدمة أدناه، تم تحديد مجالات التدخل ذات الأولوية تحت كل هدف استراتيجي. وسيؤدي توافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمجالات التدخل هذه إلى توجيه التقدم الجماعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، لا سيما في ضوء التقاطعات الواسعة بين هذه الأهداف. هذا الإجماع المشترك سيخلق أيضًا نهجًا موحدًا بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بدائرة تأثيرهم وعلاقاتهم مع المزارعين والمنتجين..

سنقوم في القسم اللاحق بعرض المؤشرات ومستوى النتائج المستهدفة. كما نوثق في الملحق الارتباطات بين هذه الأهداف وأجندة السياسات الوطنية، والهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وبرامج خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة (2020–2022).

1.1.7 الركيزة 1: الصمود والحماية

الهدف الاستراتيجي الأول: منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت.

إن تعزيز منعة وصمود الزراعة والمزارعين والمزارعات يعتبر أحد أهم أدوات الرد على السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى ضم الأغوار و»معظم مناطق ج». لذا يتوجب على كافة أصحاب العلاقة تقديم الدعم اللازم وتكثيف جهودهم لتحقيق هذا الهدف وذلك بالعمل على تحقيق النتائج التالية:

1. المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لتحسين المنعة لديهم وزيادة قدرتهم على الصمود.

2. المزارعون والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم اللازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور.
3. المؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة تتخذ مواقف رافضة لسياسات الاحتلال التي تعيق التنمية الزراعية وخاصة السيطرة على الموارد المائية والأراضي والأسواق وتقدم الدعم اللازم للتخفيف من آثارها.
4. الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.
5. المزارعون الذين يتعرضون لانتهاكات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين يتمكنون من الوصول إلى المحاكم ذات الاختصاص.

مجالات التدخل ذات الأولوية:

- تجنيد مواقف مؤسسات ومنظمات دولية للحد من انتهاكات وممارسات الاحتلال المعيقة للتنمية الزراعية وخاصة القيود على وصول واستغلال المصادر الطبيعية والحدود وتدمير البنية التحتية وخلع الأشجار.
- مأسسة الآليات الوطنية والدولية التي تعنى في تعويض المزارعين والمنتجين من آثار ممارسات الاحتلال على الزراعة.
- مأسسة وتطوير الموارد المالية والفنية الخاصة في صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.
- توفير بيئة مناسبة للإنتاج والتنمية الزراعية للشباب والمزارعين والمزارعات في المناطق «جـ» والمنطقة العازلة والقدس عبر التنسيق المستمر مع جميع الأطراف لتوفير خدمات البنية التحتية للمزارعين والمنتجين في المناطق المهمشة وتقديم البرامج والمشاريع الزراعية للفقراء والمهمشين والنساء الرياديات.
- توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية.
- تمكين المزارعين والمنتجين من الوصول الى المحاكم المختلفة للحصول الى حقوقهم.
- الجدير بالذكر، وكواحد من اقسامها، ان خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 تشمل ما يلي:
- الشمول الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة والمهمشة

فعبر تعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي من خلال الاستثمارات في الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، سيهدف هذا القسم إلى ضمان حصول الأسر الفقيرة والمهمشة على أغذية ميسورة التكلفة ومغذية بحلول عام 2030، حتى

في حالة الصدمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. يعد الوصول إلى الفقراء والضعفاء أمرًا ضروريًا لضمان تحسين التغذية والوصول إلى الغذاء من خلال دخل أعلى، ولكن أيضًا للمساهمة في توافر الغذاء وجودته واستقراره بشكل عام من خلال نهج منتظم. وبالنظر إلى الدور الأساسي للعديد من الجهات الفاعلة المختلفة في هذا السياق، فإن البناء على نظام الحماية الاجتماعية الوطني القائم وعلى مبادرات التمكين الاقتصادي سيعظم نتائج هذه الاستثمارات.

سيعمل هذا القسم من خلال ثلاثة برامج رئيسية، بما في ذلك:

- تعزيز الوصول إلى سلة أغذية متنوعة للفقراء والمهمشين.
- تعزيز الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين.
- تعزيز القدرات لتنفيذ البرامج التي تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي.

2.1.7 الركيزة2: الاعتماد على الذات

الهدف الاستراتيجي الثاني: الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت.

يعتبر تعزيز الأمن الغذائي جزءا أساسيا وشرطا مسبقا لتحقيق الأمن الوطني ويشكل عمودا رئيسيا من أعمدة بناء الدولة ومدخلا واسعا واستجابة مباشرة للسياسات الفلسطينية للانفكاك من السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية. وسيتم الوصول الى هذا الهدف من خلال تحقيق النتائج التالية:

1. الاعتماد على الذات في توفير الغذاء الكافي والمتوازن قد تزايد.
2. الاعتماد على المدخلات والمنتجات الزراعية والغذائية الإسرائيلية قد تقلص.
3. المزارعون ومنتجو الأغذية ومستلزمات الإنتاج الزراعي الاحلالية قد تم تقديم الحوافز والدعم لهم.
4. وعي المزارعين والمستهلكين بأهمية وجدوى دعم المنتج المحلي قد تزايد.
5. دعم الشركاء الدوليين لأنشطة الأمن الغذائي والانفكاك من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية قد تزايد.

مجالات التدخل ذات الأولوية:

- تطوير التقنيات الزراعية المستخدمة لزيادة الإنتاجية والحد من خسائر الأغذية.
- تبني نهج التنمية بالعناقيد من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي.
- تنويع الإنتاج الزراعي وتبني سياسة إحلال الواردات.
- تقديم الحوافز الضريبية من أجل زيادة الاستثمار الزراعي.

الجدير بالذكر، وكواحد من اقسامها، ان خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 تشمل ما يلي:

– المنهجيات الإقليمية والمسؤولية المشتركة
يساهم هذا القسم في التماسك الاجتماعي والصمود على المستوى المحلي من خلال دعم أنماط التنمية الإقليمية. إنها منطقة مستعرضة تشمل الاستثمار المكرس خصيصًا لتعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود وتنمية المجتمع، بما في ذلك استثمارات المغتربين وتعزيز إعادة التثبيت في المناطق الريفية كشكل من أشكال تثبيت قيمة الإقليم، بما في ذلك الروابط الريفية الحضرية، وترويج الإنتاج الزراعي المستدام ونظم توزيع الغذاء على المستوى المحلي، في سياقات محددة مختلفة. بشكل خاص، سيشمل أيضًا استثمارات تهدف إلى زيادة الوعي التغذوي الحساس لدى المستهلكين والمجتمعات.

تم تنفيذ هذا النهج من قبل العديد من الجهات الفاعلة في فلسطين، وخاصة بين منظمات المجتمع المدني. وهي تقوم على أربع ركائز رئيسية، بما في ذلك: (أ) تعزيز الزراعة البيئية كممارسة زراعية مستدامة قادرة أيضًا على جذب الشباب والنساء والرجال من خلال الفرص الاقتصادية المتجددة في الزراعة؛ (ب) تعزيز النهج المجتمعي الذي ينعش المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالعناصر الجغرافية والإقليمية المشتركة؛ (ج) دعم إقامة شراكات محلية بين المنتجين والمستهلكين؛ (د) الترويج للحدائق المدرسية لفوائدها التغذوية المحتملة ولزيادة الوعي والاهتمام بالطبيعة وإنتاج الغذاء ونظم الغذاء.

سيتم تفعيل المكون من خلال البرامج التالية ذات الأولوية:

- تطوير المنتدى الوطني الإقليمي والمسؤولية المشتركة.
- تنفيذ النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي.

3.1.7 الركيزة 3: الموارد الطبيعية

الهدف الاستراتيجي الثالث: الموارد الطبيعية والزراعية تدار بطريقة مستدامة ومتكيفة مع التغير المناخي

ترتكز التنمية الزراعية على عناصر أساسية أبرزها توفر الأراضي والمياه والإدارة السليمة لهذه المصادر. إن إدارة الأراضي والمياه في دولة فلسطين أصبحت في العقد الأخير تتأثر بشكل كبير في عدد من العوامل أهمها التغيرات التي طرأت على المناخ من تناقص معدلات هطول الأمطار، وتأثير ذلك على وفرة المياه، وتراجع المساحة الزراعية لأسباب عديدة على رأسها سياسات الاحتلال الإسرائيلي والذي يحد من إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية بل ويسرقها ويهدرها في معظم الأحيان.

يتمثل الهدف الاستراتيجي الثالث بتعزيز استدامة وإدارة الموارد الطبيعية، للحد من تأثير الانتهاكات الإسرائيلية، فيما هو متاح من أرض ومياه، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والغابات والمراعي، وتعزيز التشريعات ذات العلاقة بتطوير الأرض والمياه وحمايتها من التدهور. وسيتم الوصول الى هذا الهدف عن طريق تحقيق النتائج التالية:

1. كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن.
2. مساحة الأراضي المزروعة، والمستصلحة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.
3. المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادر المياه في جميع المحافظات بسهولة ويسر.
4. إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.
5. سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.

مجالات التدخل ذات الأولوية:

- اقامة منشآت مائية كبيرة في المناطق القابلة للزراعة المروية عبر نقل المياه أو تجميع المياه بكميات كبيرة أو معالجة المياه العادمة والعمل على زيادة كفاءة المياه المتاحة.
- توفير الدعم اللازم لاستصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية التي تصل جميع الأراضي الزراعية أو الممكن زراعتها.
- ـتطوير وتبني سياسات وبرامج لزيادة قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع التغير المناخي وكذلك مساهمة القطاع في التخفيف منه.
- تكثيف جهود مراكز البحث والمؤسسات الرسمية والهيئات المحلية في حماية الغايات والمحميات وتنظيم وتطوير المراعي وحماية التنوع الحيوي الزراعي في جميع المناطق البيئة في فلسطين.
- الاستمرار في تخضير فلسطين وجعل المناطق الخضراء مسؤولية جميع المؤسسات الهيئات المحلية والمدارس والجامعات.
- حماية الأراضي الزراعية من التوسع العمراني وخاصة في المناطق السهلية والأراضي عالية القيمة الزراعية.

الجدير بالذكر، وكواحد من اقسامها، ان خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 تشمل ما يلي:

– الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ

يهدف هذا القسم إلى تعزيز استخدام وإدارة الموارد الطبيعية في فلسطين، نحو الممارسات المستدامة للحفاظ على الأجيال الحالية والمستقبلية، وتعزيز التكيف مع الضغوطات المتزايدة المرتبطة بتغير المناخ.

سيتم تفعيل القسم من خلال البرامج التالية ذات الأولوية:

- استصلاح الأراضي والمراعي.
- تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ.
- تحسين إدارة الموارد المائية.

4.1.7 الركيزة 4: الإنتاج والإنتاجية

الهدف الاستراتيجي الرابع: إنتاج وإنتاجية وتنوع وتنافسية القطاع الزراعي الفلسطيني معززة

مما لا شك فيه أن هناك إمكانات كامنة كبيرة لتطوير وتنمية القطاع الزراعي من خلال تحسين الاستفادة من الميز النسبية المناطقية واعتماد نهج التنمية العنقودية التخصصية للمناطق المختلفة وتنويع الإنتاج وزيادة الإنتاجية والتنافسية للمنتج الفلسطيني في الأسواق المحلية والخارجية؛ الأمر الذي يؤدي الى تحسين ربحية المزارعين ومستويات معيشتهم وتحسين الاستثمار في الزراعة. كما وسيؤدي ذلك بالضرورة، إن حسن تنفيذه، الى زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري وتوفير فرص عمل للشباب وزيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وسيتم الوصول الى هذا الهدف عن طريق تحقيق النتائج التالية:

1. نهج التنمية العنقودية قد تم تطبيقه في محافظة قلقيلية وغيرها من المحافظات
2. مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت.
3. تقنيات ومدخلات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تتماشى مع التحديثات والتكنولوجيا الحديثة.
4. نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بقبول وتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية.

5. أسعار المنتجات الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي.
6. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات من مصادر محلية والسيطرة ومكافحة الأمراض الدخيلة
7. بيئة الأعمال الزراعية جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال.

مجالات التدخل ذات الأولوية:

- توجيه ودعم مبادرات المزارعين نحو أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية.
- تعزيز دور الأبحاث التطبيقية في مراكز البحوث الرسمية والجامعات في تطوير الخدمات الإرشادية بفرعيها النباتي والحيواني.
- إصلاح المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية على نحو يعزز من مخرجاته.
- تحسين آليات الاتصال والتواصل بين المرشدين الزراعيين والأطباء البيطريين فيما يتعلق في نقل وتعميم المعرفة والتخطيط الزراعي السليم والالتزام في روزنامة زراعية.
- تطوير مواصفات المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.
- تطوير مبادرات وسياسات وطنية في مجال تقليل تكلفة مدخلات الإنتاج وخاصة أسعار الأعلاف الأسمدة والمبيدات.
- المحافظة على الثقافة الريفية القائمة على زراعة الأرض بالأشجار والمحاصيل وتربية الحيوانات المنزلية كجزء من مكونات الأسرة.
  إعادة هيكلة جهاز الخدمات البيطرية بما يمكنه ويعزز قيامه بدوره المتنامي والمتداخل مع القطاعات الأخرى، للحفاظ على الصحة الحيوانية وسلامة المنتج الحيواني والصحة العامة وبما ينسجم مع توصيات ومتطلبات المرجعيات الدولية ذات العلاقة.

  الجدير بالذكر، وكواحد من اقسامها، فان خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 تشمل ما يلي:

- التنمية المستدامة والشاملة لسلاسل القيمة الغذائية الزراعية.
  من خلال تعزيز التنمية المستدامة والشاملة لسلاسل القيمة الغذائية الزراعية، يهدف هذا القسم إلى تعزيز القدرة التنافسية لسلسلة القيمة والقدرة على الصمود، مع تحقيق نمو اقتصادي أقوى ومستدام للاقتصاد الوطني، يُترجم إلى فرص دخل في الزراعة كافية لجذب المزيد من الفلسطينيين، لا سيما الشباب

النساء. تشمل أولويات القسم توليد أعلى قيمة مقابل كل قطرة ماء، والحفاظ على التنوع البيولوجي في فلسطين، وتعزيز الكفاءة المكتسبة في استخدام المياه والأراضي والطاقة.

تتمثل الإستراتيجية العامة للقسم في تحسين بيئة تمكين الأعمال التجارية مع الاعتراف بدور القطاع الخاص، لقيادة حوار حقيقي بين القطاعين العام والخاص حول السياسات. يُعد تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة ومقدمي خدمات سلسلة القيمة، ودعم إنشاء شركات تكامل سلسلة القيمة وتنميتها المستدامة، من العناصر الحاسمة. وهذه الأخيرة جهات فاعلة أساسية لضمان الانتقال من خدمة استشارية تعتمد على المدخلات إلى خدمة تعتمد على العلامات. من المتوقع وجود مجموعة من الاستثمارات لتعزيز وضع السوق المتخصصة للمنتجات الفلسطينية.

سيتم تشغيل القسم من خلال البرامج التالية:

- تأمين الوصول إلى أصناف المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة، والجينات عالية الإنتاجية للحيوانات المجترة الصغيرة وإصبعيات الأسماك.
- تحسين قدرات الفاعلين في سلسلة القيمة من القطاعين العام والخاص لتعزيز واعتماد التقنيات والممارسات المستدامة اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا من خلال إنشاء مركز المعرفة.
- تحسين تسويق منتجات البستنة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية عالية القيمة من خلال إنشاء مركز معارف التصدير.

5.1.7 الركيزة 5: الخدمات المساندة

الهدف الاستراتيجي الخامس: وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت

يتطلب تحقيق التنمية الزراعية المستدامة قيام وزارة الزراعة والجمعيات الزراعية والأطر التمثيلية والتعاونية للمزارعين والقطاع الخاص والجامعات بمجموعة من الخدمات المساندة للمزارعين والمنتجين. وتضم هذه الخدمات توفير خدمات الإرشاد والخدمات البيطرية، وخدمات التسويق، والأبحاث والدراسات والتدريب والتعليم الزراعي. وكذلك الخدمات المتعلقة في التسليف الزراعي والحماية من المخاطر والتأمينات الزراعية. وسيتم تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي عن طريق تحقيق النتائج التالية:

1. خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين والتمويل الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارعين تم تطويرها بشكل مستمر.

2. خدمات التسويق الزراعي بما يشمل توفير المعلومات والإرشاد التسويقي والنقل وإدارة أسواق الجملة قد تحسنت.
3. مساهمة ومخرجات المؤسسات البحثية في توطين وإنتاج المعرفة الزراعية المرتبطة بأولويات التنمية الزراعية تزايدت.

مجالات التدخل ذات الأولوية:

- أيجاد آليات تضمن وصول المزارعين الصغار والنساء والشباب للتمويل المناسب لتطوير مزارعهم الحالية وإقامة أعمال زراعية ريادية.
- تمكين الشباب والنساء والمزارعين الرياديين من الوصول الى خدمات نوعية في مجال تطوير الأعمال الزراعية وتكثيف الجهود لدعم الريادية في القطاع الزراعي.
- إبراز دور المرأة في العمل الزراعي ومساهمتها في الناتج القومي وتمكينها من تعزيز مواردها ودخلها الناتج من العمل الزراعي.
- تحسين أنظمة المعلومات المتعلقة في التسويق وتحسين جودة المنتج وتفعيل الرقابة على المعايير والترويج للمنتج الوطني وتطوير البنية التحتية في التسويق.
- تخصيص موارد بشرية ومادية قادرة على تطوير الأبحاث الزراعية وربطها باحتياجات المزارع والمرشد.
- تفعيل إجراءات تضمن الصحة والصحة النباتية.

ومن الجدير بالذكر أن صغار المزارعين والمنتجين يعانون من المخاطر العالية المرتبطة بممارسة أعمالهم التجارية ويحتاجون إلى المساعدة لتأمين استثماراتهم الرأسمالية والتخلص من المخاطر في عملهم. أظهر كوفيد 19 بوضوح الحاجة إلى ازالة مخاطر الاستثمار الرأسمالي ودعم توافر الأدوات المالية لمساعدة استثمارات القطاع الخاص (لا سيما الصغيرة) في الزراعة. في هذا الصدد، في إطار قسم تنمية سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة، تشمل خطة الاستثمار الوطنية: تحسين البيئة التمكينية لنظام الشمول المالي المستدام.

6.1.7 الركيزة 6: المأسسة والإدارة

الهدف الاستراتيجي السادس: لدى القطاع الزراعي بيئة قانونية كفؤة وفعالة

يعتمد النهوض بالقطاع الزراعي بشكل رئيس على قوانين وتعليمات قوية وكفؤة وفاعلة وقادرة على تحقيق تنمية زراعية تضمن مصالح أطراف السوق (المنتجين والمستهلكين). كما يستلزم تنفيذ القوانين والتعليمات بحزم وشفافية. وسيتم تحقيق هذا الهدف عن طريق تحقيق النتائج التالية:

1. التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية.
2. القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي معززة.
3. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية والأخرى ذات العلاقة قد تزايد.
4. التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعل.
5. مؤسسات القطاع الزراعي تتبنى وتطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة صحة المنتجات الحيوانية والنباتية وفق متطلبات السوق والمعايير الدولية.
6. جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة.

مجالات التدخل ذات الأولوية:

- حث متواصل لصانع القرار الفلسطيني والمؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة لتخصيص موازنات للقطاع الزراعية تتناسب مع قيمة الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يساهم فيه القطاع الزراعي.
- بناء مستمر لقدرات جميع العاملين في القطاع وخاصة موظفي وزارة الزراعة الفلسطينية والمجالس والجمعيات الزراعية.
- تطوير البيئة المؤسساتية من مباني ومعدات وأجهزة ومواصلات خاصة لموظفي وزارة الزراعة والمجالس والاتحادات والتعاونيات الفاعلة.
- تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعية تجاه تحقيق الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي وتجنب أي تكرار في العمل، وتطوير منهجية الإدارة بالنتائج.
- استكمال، وتحديث التشريعات الناظمة للقطاع الزراعي.
- الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية التي تخدم أجندة السياسات الوطنية وتحقيق الأهداف الوطنية
- تطوير الهيكل الوظيفي للوزارة بما يعزز دور ويمكن الخدمات البيطرية من أداء دورها وفق التوصيات الدولية وما نصت علية التشريعات الناظمة وما يشهده العالم من نهضة في هذا المجال.

لمعالجة التنسيق والتعاون المقدم في القسم 3–5–7، واستجابة لنهج تنموي سعت إليه الحكومة الفلسطينية، قامت وزارة الزراعة (في تشرين اول 2019)، بصفتها قائدة الهدف الثاني للتنمية المستدامة، بتطوير وتقديم السياسة الوطنية

للأمن الغذائي والتغذوي 2030 (السياسة) وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 لقطاع الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة (الخطة) إلى مجلس الوزراء. تمت صياغة السياسة والخطة المذكورتين ضمن أنشطة مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، بدعم من «المشروع المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول» (FIRST) المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي.

تسمح كل من السياسة والخطة المذكورتين اعلاه بما يلي: (أ) توحيد أطر السياسات (تحديد الثغرات والأولويات والمؤشرات والأهداف)؛ (ب) تنسيق (وترسيم) التدخلات من قبل مختلف الجهات الفاعلة؛ و (ج) تحديد أولويات التدخلات. لكي يتم التنسيق وتحديد الأولويات بطريقة مستدامة وفعالة ومستقلة، تحت قيادة وزارة الزراعة، تم تحديد السبل التالية التي يجب معالجتها في السنوات القادمة:

- إنشاء مجلس وطني للأمن الغذائي والتغذوي، بدعم من مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة كأمانة فنية؛
- متابعة بناء المؤسسات والتطوير التنظيمي (الوظيفي والتقني) من أجل إنشاء وبناء قدرات حوكمة مجال الأمن الغذائي والتغذوي والجهات الفاعلة داخله؛
- تعزيز العلاقة بين التدخلات التنموية والإنسانية من خلال تحسين تنسيق الاستجابة الإنسانية الحالية وزيادة التنسيق مع تدخلات التنمية، وبالتالي ضمان المزيد من الآثار المستدامة وفعالية المساعدات.

ان تطوير القدرات المؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة هو حاجة واضحة تحددها أجندة السياسة الوطنية لحكومة فلسطين والاستراتيجيات ذات الصلة، وقد تم التأكيد عليها كأولوية في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي لعام 2030. ومما يعكس هذه الأولوية، فان أزمة كوفيد 19 وبشكل أكبر شددت على الحاجة إلى نظام متكامل ومنسق بشكل أفضل. تم تصور هذا النظام من قبل خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2020–22 ويتألف من:

- الهيئة المنظمة للاجتماع: ستكون وزارة الزراعة مسؤولة عن بدء وعقد التنسيق بين المؤسسات وحوار السياسات حول الموضوعات المختلفة التي تتناولها السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي لعام 2030؛
- هيئة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات: سيمثل مجلس الأمن الغذائي والتغذوي المركز السياسي حيث سيتم اتخاذ القرارات على المستوى الوزاري المشترك. سيكون مسؤولاً عن تنسيق تدخلات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي لعام 2030 وخطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020– 2022، والإشراف على تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

والعمليات ذات الصلة، وتقديم الأدلة (على سبيل المثال، إعداد الملف) للهيئات التداولية رفيعة المستوى.

- سيكون مجلس الأمن الغذائي والتغذوي مسؤولا بشكل خاص عن ضمان: (أ) عملية صنع قرارات سياسية رفيعة المستوى سلسة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، (ب) التنسيق بين الوزارات، خاصة للسياسات أو الاستراتيجيات أو الإجراءات المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة؛ و (ج) تعبئة الموارد لتمويل التنمية داخل الحكومة وإذا لزم الأمر مع مجتمع شركاء التنمية.

– فريق العمل الفني: ستكون مجموعة العمل الخاصة بالهدف الثاني للتنمية المستدامة هي الأمانة الفنية لمجلس الغذاء والتغذية، وبمساعدة وحدة السياسات في وزارة الزراعة، وستقوم بمتابعة وتقييم التدخلات الموجهة نحو الأمن الغذائي والتغذوي.

ستتفاعل هذه الهيئات الثلاث لضمان الوفاء بوظائف الحوكمة الخاصة بخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، بما في ذلك: (أ) متابعة التقدم المادي والمالي لعملية صنع القرار القائمة على الأدلة؛ (ب) اعداد التقارير والتواصل حول النتائج، وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ (ج) الدعوة إلى التغييرات السياساتية أو التنظيمية المطلوبة، أو فتح الاختناقات أمام تدخلات القطاع الخاص / المنظمات غير الحكومية، أو تحشيد الموارد العامة من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية. ان التكوين المتعدد الاطراف لاعضاء مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة حيث يمثلون أصحاب المصلحة، اضافة الى طبيعة مجلس الامن الغذائي والتغذوي المشترك بين عدة وزارات يضمن شمولية العملية.

3.7 مصفوفة الأهداف والنتائج والمؤشرات

تعرض المصفوفة أدناه الأهداف الإستراتيجية وما يتعلق بها من المؤشرات التي يقيس عددٌ منها، بقدر الاستطاعة، النتائج المرجوة من تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ويجدر التنويه هنا أن وزارة الزراعة هي المسؤولة عن تحقيق هذه النتائج.

جدول 9: مصفوفة الأهداف والنتائج والمؤشرات

الأهداف الاستراتيجية والنتائج	مؤشرات تحقيق النتائج حتى عام 2023
الهدف الاستراتيجي الأول:	
منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت.	
النتائج:	
1. المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لتحسين المنعة لديهم وزيادة قدرتهم على الصمود	1– قيمة القروض صغرية الفوائد للمزارعين في المناطق المهددة بالمصادرة والضم.
	2. قيمة تمويل الحكومة للمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لمباشرة نشاطات الإقراض.
	3. قيمة التعويضات المقدمة من الحكومة للمزارعين عن الأضرار المقدرة نتيجة الممارسات الإسرائيلية.
2. المزارعون والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم اللازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور.	1. قيمة التعويضات المقدمة من الحكومة للمزارعين عن الأضرار المقدرة نتيجة الكوارث الطبيعية بما يضمن قدرتهم على الاستمرار في الإنتاج الزراعي (على الأقل 50% من قيمة الأضرار المقدرة).
3. المؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة تتخذ مواقف رافضة لسياسات الاحتلال التي تعيق التنمية الزراعية وخاصة السيطرة على الموارد المائية والأراضي والأسواق وتقدم الدعم اللازم للتخفيف من آثارها	– عدد القرارات والمواقف التي صدرت عن منظمات أو مسؤولين في الأمم المتحدة أو وزارت وحكومات دول ترفض أو تشجب سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية والاستيطان وتقييد حركة المعابر.
4. الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة	1. نسبة الشباب الرياديين والنساء الرياديات المنخرطين في نشاطات زراعية قد زادت ب 15%.
	2. نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي
	3. نسبة النساء المنخرطات في مشاريع زراعية
5. المزارعون الذين يتعرضون لانتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين يتمكنون من الوصول إلى المحاكم ذات الاختصاص	– عدد المزارعين الذين يتعرضون لانتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين ويتمكنون من الوصول إلى المحاكم ذات الاختصاص.

جدول 9: مصفوفة الأهداف والنتائج والمؤشرات

الأهداف الاستراتيجية والنتائج	مؤشرات تحقيق النتائج حتى عام 2023
الهدف الاستراتيجي الثاني	
الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت.	
النتائج:	
1. الاعتماد على الذات في توفير الغذاء الكافي والمتوازن قد تزايد	– حصة القطاع الزراعي الفلسطيني في السوق المحلي قد زادت بمقدار 20%.
2. الاعتماد على المدخلات والمنتجات الزراعية والغذائية الإسرائيلية قد تقلص	– نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي قد قلت بـ 20%
3. المزارعون ومنتجو الأغذية ومستلزمات الإنتاج الزراعي الاحلالية قد تم تقديم الحوافز والدعم لهم	– قيمة الاسترداد الضريبي المقدم من وزارة المالية للمزارعين بحسب ما نص عليه قانون
4. وعي المستهلكين بأهمية وجدوى دعم المنتج المحلي قد تزايد.	– حصة القطاع الزراعي الفلسطيني في السوق المحلي قد زادت بمقدار 20%.
5. دعم الشركاء الدوليين لأنشطة الأمن الغذائي والانفكاك من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية قد تزايد	– نسبة العائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية قد قلت بمقدار 50% و20% في قطاع غزة.

جدول 9: مصفوفة الأهداف والنتائج والمؤشرات

الأهداف الاستراتيجية والنتائج	مؤشرات تحقيق النتائج حتى عام 2023
الهدف الاستراتيجي الثالث:	
الموارد الطبيعية والوراثية الزراعية تدار بطريقة مستدامة ومتكيفة مع التغير المناخي	
النتائج:	
1. كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن.	كمية المياه المتاحة للمزارعين قد زادت بمقدار 3.5 مليون متر مكعب
2. مساحة الأراضي المزروعة، والمستصلحة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً	زيادة مساحة الأراضي المزروعة قد زاد بمقدار 11400 دونم
3. المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادر المياه في جميع المحافظات بسهولة ويسر	طول الطرق الزراعية التي تم شقها وتاهيلها
4. إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.	1. عدد القرارات التي تم اتخاذها وإنفاذها من قبل المؤسسات المعنية في الأرض والمياه في دولة فلسطين وذات العلاقة في تطوير أو حماية الأراضي والغابات والمحميات
5. سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.	1. عدد التدابير الجديدة التي تم اتخاذها من المزارعين والمؤسسات المعنية للحفاظ على التنوع الحيوي والغابات والتكيف مع التغير المناخي
	2. عدد التقارير نصف السنوية لكل محافظة حول رصد التغيرات في التصحر والتنوع الحيوي الزراعي
	3. عدد الأنشطة التي تم اتخاذها نتيجة تقارير الإنذار المبكر الخاصة في المناخ والتغير المناخي

جدول 9: مصفوفة الأهداف والنتائج والمؤشرات

الأهداف الاستراتيجية والنتائج	مؤشرات تحقيق النتائج حتى عام 2023
الهدف الاستراتيجي الرابع:	
إنتاج وإنتاجية وتنوع وتنافسية القطاع الزراعي الفلسطيني معززة	
النتائج:	
1. نهج التنمية العنقودية الزراعية قد تم تطبيقه	1 عدد خطط العناقيذ المعتمدة من الجكومة نسبة التمويل لخطط العناقيد
2. مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت.	• مقدار الزيادة في مساحة المحاصيل الاستراتيجية على رأسها القمح • مقدار الزيادة في زراعة محاصيل عالية القيمة (العنب اللابذري، الكوسا، الأفوكادو، الفراولة) • مقدار الزيادة في عدد رؤوس الأغنام • مقدار الزيادة في عدد أبقار الحليب • مقدار الزيادة في المساحة المزروعة بالأعلاف • عدد محطات للحجر البيطري التي تم انشاؤها • نسبة التقص في النفوق بالمواليد والحيوانات • نسبة الحيوانات التي تصاب بالأمراض الوبائية • نسبة الماشية التي يتم ترقيمها وتحصينها باللقاحات المناسبة من إجمالي المواشي
3. تقنيات الإنتاج الزراعي الملائمة والحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها.	1. مقدار الزيادة بوحدات التسميد بالري للزراعات المروية
4. نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية.	2. الأضرار الميكانيكية قد قلت بمقدار 25%
	3. الأضرار الفيسيولوجية للنبات قد قلت بمقدار 20%
	4. الأضرار المرضية للنبات قد قلت بمقدار 20%.
5. أسعار المنتجات الزراعية الحيوانية والنباتية تصبح أكثر تنافسية.	– قيمة الاسترداد الضريبي التي تصرف للمزارعين بحسب القانون
6. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.	– نسبة الحد من استخدام المبيدات الزراعية
	– انسبة انخفاض استخدام المستحضرات البيطرية
	– نسبة التحصينات البيطرية المقدمة لمربي الثروة الحيوانية

جدول 9: مصفوفة الأهداف والنتائج والمؤشرات

الأهداف الاستراتيجية والنتائج	مؤشرات تحقيق النتائج حتى عام 2023
7. بيئة الأعمال الزراعية جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال	1– نسبة الزيادة في مساحات الاراضي المخصصة للاستثمار الزراعي للشباب نسبة القروض الصفرية المخصصة لهذا الغرض
الهدف الاستراتيجي الخامس:	
وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت	
النتائج:	
1. خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارعين تم تطويرها بشكل مستمر.	زيادة عدد المرشدين الزراعيين بما لا يقل عن 50 مرشد
	زيادة عدد الأطباء البيطريين بما لا يقل عن 30 طبيب بيطري
	عدد الدورات الريادية المساهمة في تطوير مهارات جميع المرشدين الزراعيين من خلال تلقي دورات في تسميد وتغذية النبات، ومكافحة الآفات والحشرات، وتداول المنتجات الطازجة، إضافة للمهارات الإدارية.
	عدد الدورات المقدمة لتطوير قدرات جميع الأطباء البيطريين من خلال التدريب في مجال التشخيص المرضي وتحليل المخاطر وتسجيل المستحضرات البيطرية والرقابة على سلامة المنتجات وإدارة العمل البيطري
	نسبة رضى المزارعين عن الخدمات الزراعية لا تقل عن 65% من مجموع المزارعين
	4نسبة الزيادة في عدد ونوع الفحوصات المخبرية.
	عدد أدوات درء المخاطر الزراعية النافذة
	عدد المزارعين والمنتجين المستفيدين من أدوات درء المخاطر والتأمينات الزراعية.
	عدد سلاسل القيمة التي تم استهدافها
2. خدمات التسويق الزراعي بما يشمل توفير المعلومات والإرشاد التسويقي والنقل وإدارة أسواق الجملة قد تحسنت. ومراكز معرفة جديدة تم أنشائها	زيادة الصادرات الزراعية بمقدار 30%.
3. مساهمة المؤسسات البحثية في توطين وإنتاج المعرفة الزراعية المرتبطة بأولويات التنمية الزراعية تزايدت.	– عدد المستخدمين لمصادر الأبحاث والدراسات الزراعية التطبيقية.

جدول 9: مصفوفة الأهداف والنتائج والمؤشرات

الأهداف الاستراتيجية والنتائج	مؤشرات تحقيق النتائج حتى عام 2023
الهدف الاستراتيجي السادس:	
لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية كفؤة وفعالة	
النتائج:	
1. التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية.	1. انخفاض نسبة حالات تهريب المنتجات الزراعية من المستوطنات الإسرائيلية الى النصف. 2. نسبة الامتثال لقانون الزراعة الفلسطينية والتشريعات الصادرة بمقتضاه قد ازدادت ب 50%. 3. زيادة نسبة الامتثال لتطبيق قرار بقانون رقم (14) لسنة 2018 والمعدل لقانون الزراعة رقم 23. 4. نسبة تطبيق المعايير لقياس ومراقبة استخدام وإنتاج الأسمدة. 5. عدد القوانين المعدلة . 6. عدد القوانين المقرة
2. القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي معززة.	1 نسبة التطويرفي مهارات جميع المرشدين الزراعيين من خلال تلقي دورات في تسميد وتغذية النبات، مكافحة الآفات والحشرات، وتداول المنتجات الطازجة، إضافة للمهارات الإدارية. 2 نسبة الزيادة في المعرفة والمهارات للأطباء البيطريين من خلال التعليم المستمر وتلقيهم دورات في تشخيص الأمراض وجمع العينات وتحليل المخاطر والرقابة على سلامة الغذاء 3 نسبة رضى المزارعين عن الخدمات الزراعية المقدمة لهم من مجموع المزارعين
3. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية والأخرى ذات العلاقة قد تزايد.	1 عدد الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي تم الانضمام اليها. 2 عدد الأوراق والتقارير المتعلقة بالزراعة الفلسطينية التي تم عرضها أو تقديمها في إطار اجتماعات المنظمات العربية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. 3 عدد القرارات والاتفاقيات التي يتم اعتمادها والتي من شأنها تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين
4. التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعل	1. عدد أنشطة تبادل الخبرات والمعارف بين مؤسسات القطاع الزراعي 2. عدد المؤسسات التي تلتزم في تطبيق نظام الرقابة والتقييم الخاص في استراتيجية صمود وتنمية مستدامة.
1. مؤسسات القطاع الزراعي تتبنى وتطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة صحة المنتجات الحيوانية والنباتية وفق متطلبات السوق والمعايير الدولية.	1. نسبة المزارعين والمنشآت الزراعية تلتزم بالتعليمات الفنية الإلزامية لا تقل عن 50%
2. جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة	1. نسبة الزيادة في المزارعين المنتسبين لجمعيات تعاونية ومجالس واطر زراعية 2. عدد الأنشطة التي تنفذها المجالس الزراعية وعدد المشاركين أو المستفيدين

القسم الثامن

برنامج الموازنة

القسم الثامن

برنامج الموازنة

ستعتمد موازنة وزارة الزراعة 2020–2022 على ثلاثة برامج رئيسية تتداخل وتتقاطع فيما بينها بشكل كبير. وتبلغ الكلفة الكلية لتنفيذها حوالي 196 مليون دولار. يساهم البرنامج الأول بعنوان التنمية الزراعية والانفكاك، والذي تقدر تكلفته بحوالي 108 مليون دولار، في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني (الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت)، والهدف الثالث (الموارد الطبيعية والزراعية تدار بطريقة مستدامة ومتكيفة مع التغير المناخي)، والهدف الرابع (تعزيز إنتاج وإنتاجية وتنوع وتنافسية القطاع الزراعي الفلسطيني). أما البرنامج الثاني: تحسين الخدمات الزراعية والمنعة فيساهم بشكل أساسي في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول (منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت) والهدف الاستراتيجي الخامس (وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت) بكلفة تصل الى حوالي 58 مليون دولار. يخدم البرنامج الثالث (البرنامج الإداري) تحقيق الهدف الاستراتيجي القطاعي السادس والذي يسعى أن تكون لدى القطاع الزراعي بيئة قانونية كفؤة وفعالة بكلفة تصل الى حوالي 30 مليون دولار. يوثق جدول (10) تكلفة البرامج مفصلة على مستوى النتائج المتوخاة من كل هدف استراتيجي. أنظر جدول (17) في الملحق والذي يوثق الموارد المالية المتاحة، خلال السنوات الثلاث المقبلة، للقطاع الزراعي من قبل الحكومة والدول المانحة. أنظر كذلك جدول (18) في الملحق للتعرف على الترابط بين نتائج الأهداف الاستراتيجية المحدثة، والموثقة في جدول (9)، وماهية برامج الموازنة، وغاياتها، وأهدافها، والمؤسسة (الجهة) المسؤولة عن تطبيق الأهداف.

جدول 10: الموازنة السنوية لوزارة الزراعة الفلسطينية: البرنامج الأول، (التنمية الزراعية والانفكاك) (بالآلف دولار)

الهدف الاستراتيجي	النتائج	2021	2022	2023	المجموع
الهدف الثاني: الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت	الاعتماد على الذات في توفير الغذاء الكافي والمتوازن قد تزايد	100	2000	2000	4100
	الاعتماد على المدخلات والمنتجات الزراعية والغذائية الإسرائيلية قد تقلص	50	1000	1000	2050
	3. المزارعون ومنتجو الأغذية ومستلزمات الإنتاج الزراعي الاحلالية قد تم تقديم الحوافز والدعم لهم	100	3000	3000	6100
	وعي والمستهلكين بأهمية وجدوى دعم المنتج المحلي قد تزايد	50	100	100	250
	5. دعم الشركاء الدوليين لأنشطة الأمن الغذائي والانفكاك من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية قد تزايد	50	50	50	150
المجموع		350	6150	6150	12650
الهدف الثالث: الموارد الطبيعية والوراثية الزراعية تدار بطريقة مستدامة ومتكيفة مع التغير المناخي	كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن.	5000	6000	6000	17000
	مساحة الأراضي المزروعة والمستصلحة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.	3000	4000	5000	12000
	المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادر المياه في جميع المحافظات بسهولة ويسر.	4000	4000	5000	13000
	إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.	3000	2500	2000	7500
	سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة	2000	4000	4000	10000
المجموع		17000	20500	22000	59500

جدول 10: الموازنة السنوية لوزارة الزراعة الفلسطينية: البرنامج الأول، (التنمية الزراعية والانفكاك) (بالآلف دولار)

الهدف الاستراتيجي	النتائج	2021	2022	2023	المجموع
الهدف الرابع: إنتاج وإنتاجية وتنوع وتنافسية الزراعة قد تزايدت وتنمية العناقيد الزراعية قد طبقت	نهج التنمية العنقودية في محافظة قلقيلية قد تم تطبيقه	5000	10000	10000	25000
	مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت.	250	500	250	1000
	تقنيات ومدخلات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تتماشى مع التحديثات والتكنولوجيا الحديثة.	200	1000	1000	2200
	الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات من مصادر محلية والسيطرة ومكافحة الأمراض الدخيلة.	2000	4000	4000	10000
المجموع		7450	13500	15250	38200
المجموع الكلي للبرنامج الأول		24800	40150	43400	108350

جدول 11: تكملة الموازنة السنوية لوزارة الزراعة الفلسطينية: البرنامج الثاني، (تحسين الخدمات الزراعية والمنعة) (بالآلف دولار)

الهدف الاستراتيجي	النتائج	2021	2022	2023	المجموع
الهدف الأول: منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت.	المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لتحسين المنعة لديهم وزيادة قدرتهم على الصمود.	6000	6000	6000	18000
	المزارعون والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم اللازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور.	1000	2000	2000	5000
	الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.	300	500	500	1300
المجموع		7300	8500	8500	24300
الخامس: وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت	خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين والتمويل الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارعين تم تطويرها بشكل مستمر.	4000	4000	5000	13000
	خدمات التسويق الزراعي قد تحسنت. ومراكز المعرفة قد أنشأت.	5000	5000	5000	15000
	3. مساهمة ومخرجات المؤسسات البحثية في توطين وإنتاج المعرفة الزراعية المرتبطة بأولويات التنمية الزراعية تزايدت.	2000	2000	2000	6000
المجموع		**11000**	**11000**	**12000**	**34000**
مجموع البرنامج الثاني		**18300**	**19500**	**20500**	**58300**

جدول 12: تكملة الموازنة السنوية لوزارة الزراعة الفلسطينية: البرنامج الثالث (البرنامج الإداري) (بالألف دولار)

الهدف الاستراتيجي	النتائج	2021	2022	2023	المجموع
الهدف الاستراتيجي السادس: لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية كفؤة وفعالة	القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي معززة.	13000	5000	4000	220000
	التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعل.	300	1000	1000	2300
	مؤسسات القطاع الزراعي تتبنى وتطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة صحة المنتجات الحيوانية والنباتية وفق متطلبات السوق والمعايير الدولية.	200	1000	1000	2200
	جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة	200	1500	1500	3200
المجموع		13700	8500	7500	39700
مجموع البرنامج الثالث		13700	8500	7500	39700
المجموع الكلي لتنفيذ الاستراتيجية		56800	68150	71400	196350

القسم التاسع

الملحق

القسم التاسع

الملحق

جدول 13: تحليل أدوار ومدى مساهمة أطراف القطاع الزراعي في تنفيذ أهداف الاستراتيجية

	الشريك	الدور في التنمية الزراعية	مدى المساهمة في تنفيذ أهداف الاستراتيجية 2020–2022		
			عالية جدا	عالية	متوسطة
1-	القطاع الحكومي				
	وزارة الزراعة ومؤسساتها	التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات العامة للقطاع الزراعي بكافة أوجهه، إدارة ورقابة وإشراف وتقديم خدمات وتوجيه الإنفاق على أنشطة القطاع الزراعي واستقطاب وتنسيق التمويل والمساعدات وإدارة الأزمات.	X		
	– سلطة المياه	تنظيم وإدارة المياه. ومياه الصرف الصحي.		X	
	– سلطة جودة البيئة	العمل على توفير بيئة سليمة (سلامة التربة والهواء والماء) لضمان نجاح وجودة الإنتاج الزراعي، مراقبة وحماية التنوع الحيوي الزراعي. الترويج لممارسات زراعية صديقة للبيئة. والتوعية والتثقيف بالقضايا البيئية.		X	
	– وزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	إعداد المواصفات والمقاييس الزراعية. تنظيم تجارة مدخلات الإنتاج الزراعي. متابعة الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى. تنظيم ومتابعة وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية.		X	
	– وزارة الصحة	القيام بالخدمات والتدخلات الداعمة للقطاع الزراعي من الجانب الصحي المتعلق بالنبات أو الحيوان أو الإنسان. تطوير وتنفيذ الأنظمة والتعليمات والأنشطة الهادفة الى المحافظة على نوعية المنتج والتعامل مع الأمراض المشتركة والعابرة للحدود.		X	
	– وزارة الحكم المحلي	اعتماد وإقرار الخطط الاستراتيجية للمجالس المحلية. وإدارة أنشطة زراعية مثل الأسواق المركزية والمحلية وأسواق الماشية والمسالخ		X	
	– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	تطوير النظام الإحصائي الرسمي الفلسطيني والارتقاء به من أجل تنظيم إجراءات جمع البيانات واستخدامها لأغراض إعداد الإحصائيات. جمع البيانات المتصلة بقطاع الزراعة وإصدار التقارير الإحصائية حوله.		X	

جدول 13: تحليل أدوار ومدى مساهمة أطراف القطاع الزراعي في تنفيذ أهداف الاستراتيجية

	الشريك	الدور في التنمية الزراعية	مدى المساهمة في تنفيذ أهداف الاستراتيجية 2020–2022		
			عالية جدا	عالية	متوسطة
	– سلطة الأراضي	اتخاذ الإجراءات التي من شأنها وقف الزحف العمراني على الأراضي ذات الطابع الزراعي من خلال التعاون مع التنظيم والبناء.		X	
	– وزارة التربية والتعليم	تضمين التوعية والبرامج الزراعية ضمن المناهج والأنشطة التربوية والتعليمية.			X
	– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دعم كليات الزراعة والبحث العلمي والإرشاد الزراعي.			X
	– مؤسسة التدريب المهني	تنمية المهارات للعاملين في الزراعة والصناعات الغذائية والتنمية الريفية.			X
	– وزارة العمل	الإشراف على إنشاء تعاونيات زراعية وتنظيم العمالة الزراعية وتنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالتشغيل وتوفير التمويل ودعم الأنشطة الزراعية الأخرى.		X	
	– المجلس التشريعي	إقرار القوانين والأنظمة واعتماد الموازنات.			X
	وزارة المالية والتخطيط	تحفيز الإنتاج الزراعي من خلال سياسات الإرجاع الضريبي.	X		
	– الضابطة الجمركية	التنسيق مع وزارة الزراعة بشكل يضمن انسياب وتنقل المدخلات والمنتجات الزراعية.			X
	– الإعلام	تحسين الوعي بالقضايا ذات العلاقة بالزراعة والمنتجات الزراعية المحلية.		X	

جدول 13: تحليل أدوار ومدى مساهمة أطراف القطاع الزراعي في تنفيذ أهداف الاستراتيجية

	الشريك	الدور في التنمية الزراعية	مدى المساهمة في تنفيذ أهداف الاستراتيجية 2020–2022		
			عالية جدا	عالية	متوسطة
2-	القطاع الخاص				
	– المزارعون	الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء وحماية الأراضي الزراعية من الاستيطان والمصادرة والحد من آثار التغير المناخي وتدهور الأراضي والغطاء النباتي.	X		
	– تجار المواد الزراعية " المدخلات "	توفير مدخلات الإنتاج الزراعي.		X	
	– تجار الجملة والتجزئة للسلع الزراعية	توفير المنتجات الزراعية للمستهلكين والتصنيع والصادرات وتوفير التمويل ومدخلات الإنتاج للمزارعين.		X	
	– المصدرون	ترويج وتسويق المنتج الزراعي الفلسطيني في الأسواق الخارجية.	X		
	– أصحاب الصناعات الزراعية والغذائية	تصنيع المنتجات الزراعية.		X	
	– أصحاب وسائط النقل	نقل الإنتاج الزراعي ومدخلاته.		X	
	البنوك ومؤسسات التمويل	توفير وتنظيم التمويل المالي للمشاريع الزراعية.		X	
3-	منظمات المجتمع المدني				
	–المجالس الزراعية	خدمة المزارعين المشاركين في إنتاج سلع محددة وتنظيمهم لتعظيم وتعميم الفائدة والربحية لهم.	X		
	– جمعيات حماية المستهلك	توفير الحماية للمستهلكين من حيث النوعية والسعر.		X	
	– هيئة مكافحة والجدار والاستيطان	التصدي لإجراءات الاحتلال المتمثلة بمصادرة الأراضي والاستيطان والجدار ودعم المزارعين وتعزيز صمودهم وتوفير الدعم القانوني واللوجستي لذلك.		X	
	الغرف التجارية والصناعية والزراعية	إصدار الرخص والتصاريح للأعمال الزراعية والتجارية وشهادات المنشأ.			X

جدول 13: تحليل أدوار ومدى مساهمة أطراف القطاع الزراعي في تنفيذ أهداف الاستراتيجية

	الشريك	الدور في التنمية الزراعية	مدى المساهمة في تنفيذ أهداف الاستراتيجية 2020–2022		
			عالية جدا	عالية	متوسطة
4-	منظمات التعاون الدولي				
	– مؤسسات التعاون الثنائي	توفير الدعم الفني للقطاع الزراعي.		X	
	– منظمات الأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المنظمة العالمية لصحة الحيوان الاتحاد الأوروبي	توفير الدعم الفني للقطاع الزراعي.		X	
	– الصناديق والبنوك الدولية	توفير التمويل الداعم للقطاع الزراعي سواء لوزارة الزراعة أو للجهات التنفيذية المساندة للقطاع.			X
	– المنظمات غير الحكومية الدولية	توفير الدعم والإسناد للزراعة والمزارعين.		X	

جدول 14: الترابط بين الأهداف الاستراتيجية المحدثة وأجندة السياسات الوطنية 2017–2022

الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية: الأولويات والسياسات الوطنية
.1	صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز	الأولوية الوطنية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون. السياسة الوطنية: – توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة. الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية السياسات الوطنية: توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية والنهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية
.2	الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت.	الأولوية الوطنية الأولى: تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال. السياسة الوطنية: تصعيد الجهود وطنيا ودوليا لإنهاء الاحتلال. الأولوية الوطنية السادسة: تحقيق الاستقلال الوطني السياسة الوطنية: بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني.
.3	إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية	الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية السياسة الوطنية: ضمان استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي
.4	إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي قد زادت	الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية. السياسة الوطنية: النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية.
.5	وصول المزارعين الى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت.	الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية السياسة الوطنية: النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية. الأولوية الرابعة: الحكومة المستجيبة للمواطن. السياسة الوطنية: الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن.
.6	لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة	الأولوية الوطنية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون السياسة الوطنية: تعزيز وصول المواطنين للعدالة. الأولوية الوطنية السادسة: تحقيق الاستقلال الاقتصادي: السياسة الوطنية: توفير بيئة استثمارية ملائمة.

جدول 15: الربط بين أهداف استراتيجية القطاع الزراعي المحدث والهدف، الثاني للتنمية المستدامة (القضاء على الجوع)

غايات الهدف الثاني للتنمية المستدامة	العلاقة مع الاستراتيجية المحدثة
القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030	تشمل الأهداف الاستراتيجية الأول والثاني والرابع نتائج محددة تهدف الى تعزيز الأمن الغذائي بشكل مباشر كما يشمل الهدف الاستراتيجي الأول نتيجتين تعملان على حماية المزارعين والمنتجين من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق وممارسات الاحتلال وذلك من خلال توفير الدعم اللازمة وزيادة قدرتهم على التكيف والاستمرار في العمل.
إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام 2025	تضمن الهدف الاستراتيجي الثاني / النتيجة الأولى والتي تنص على الاعتماد على الذات في توفير الغذاء الكافي والمتوازن قد تزايد كما وتضمنت النتيجة الخامسة للهدف الاستراتيجي السادس على أن مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات السوق. هذا بالإضافة الى مجموعة لنتائج الأخرى والتي تؤدي بمجموعها الى تحسين الوضع التغذوي عن طريق تحسين الإنتاج والإنتاجية والدخل والخدمات الإرشادية والخدمات البيطرية وتوفير فرص العمل وسبل العيش وغيرها.
مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030	تم تخصيص مجموعة من النتائج في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع والمرتبطة بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية: تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها. أسعار الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.
ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030	في إطار الأهداف الاستراتيجية الثالث والرابع تم تحديد مجموعة من النتائج التي تضمن زيادة الإنتاج والاستدامة وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ. مساحات أراضي جديدة تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع ثروة حيوانية ذات عائد. بيئة الأعمال في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال. كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن. مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.

جدول 15: الربط بين أهداف استراتيجية القطاع الزراعي المحدث والهدف، الثاني للتنمية المستدامة (القضاء على الجوع)

غايات الهدف الثاني للتنمية المستدامة	العلاقة مع الاستراتيجية المحدثة
الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020	في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث « الموارد الطبيعية والزراعية تدار بطريقة مستدامة ومتكيفة مع التغيرات المناخية». تم تخصيص نتيجتين تعملان بشكل مباشر على الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات والحيوانات الأليفة إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية. سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.
A.2 زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا	تسعى الاستراتيجية بشكل عام الى توفير بيئة جاذبة للشباب والمستثمرين للعمل والاستثمار في القطاع الزراعي. وتم تخصيص أكثر من نتيجة في إطار الهدف الاستراتيجي الأول الخاص في تعزيز صمود المزارعين والهدف الاستراتيجي الخامس والسادس، وصول المزارعين الى الخدمات الزراعية ومأسسة وتنظيم القطاع الزراعي، حيث حددت النتيجة رقم 4، في الهدف الاستراتيجي رقم 1، أن الشباب الرياديين والنساء والمزارعين والمستثمرين منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.
B.2 منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية	يسعى الهدف الاستراتيجي السادس «لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة» الى ضمان توفر البيئة المؤسساتية والتشريعية المتكاملة والمتوافقة مع المواثيق والمعاهدات الدولية وبشكل محدد تم تحديد النتائج التالية ذات العلاقة: التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية.
C.2 اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها	تم تخصيص مجموعة من النتائج ذات العلاقة في سلامة الأسواق وسلامة السلع: 1.النتيجة رقم 2، في الهدف الاستراتيجي الخامس، خدمات التسويق الزراعي بما يشمل توفير المعلومات والإرشاد التسويقي والنقل وإدارة أسواق الجملة قد تحسنت. 2.النتيجة رقم 3، في الهدف الاستراتيجي الرابع، نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية. 3. النتيجة رقم 5، في الهدف الاستراتيجي السادس مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات السوق.

جدول 16: الارتباطات بين نتائج الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي وبرامج خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020–2022

		الهدف الاستراتيجي الأول	الهدف الاستراتيجي الثاني	الهدف الاستراتيجي الثالث	الهدف الاستراتيجي الرابع	الهدف الاستراتيجي الخامس	الهدف الاستراتيجي السادس
		أرقام النتائج ذات العلاقة كما حددت في جدول رقم (7)					
أقسام خطة الاستثمار الوطني	برامج خطة الاستثمار الوطنية						
القسم 1: استثمارات خاصة بالتغذية	1.1. الحد من سوء التغذية عن طريق معالجة أسبابها المباشرة						
القسم 2: الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين	2.1. تعزيز الوصول إلى سلة الطعام المتنوعة للفقراء والمهمشين:						
	2.1.أ زيادة تغطية تدخلات الحماية الاجتماعية المحددة للأمن الغذائي والتغذوي بنسبة 15٪ ولها تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي						
	2.1.ب تنفيذ التدخلات المستهدفة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين في حالة الصدمات	1، 2، و5					
	2.1.ج تقديم التثقيف التغذوي لجميع المستفيدين من برامج التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية						
	2.2. تعزيز الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين:						
	2.2.أ تشجيع العمل الحر للفقراء والمهمشين – وخاصة بالنسبة للبدو والشباب والنساء– في النظم الغذائية	4			7		

جدول 16: الارتباطات بين نتائج الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي وبرامج خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020–2022

		الهدف الاستراتيجي الأول	الهدف الاستراتيجي الثاني	الهدف الاستراتيجي الثالث	الهدف الاستراتيجي الرابع	الهدف الاستراتيجي الخامس	الهدف الاستراتيجي السادس
		أرقام النتائج ذات العلاقة كما حددت في جدول رقم (7)					
	2.2.ب دعم فرص توظيف الفقراء والمهمشين – وخاصة الشباب والنساء	4					
	2.2.ج تسهيل وصول الفقراء والمهمشين إلى قروض التمويل الأصغر في القطاع الزراعي وصيد الاسماك	1، 2، و5					
	2.3. تعزيز القدرات على تنفيذ البرامج التي تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي:						
	2.3.أ. تعزيز القدرات التشغيلية (الاستهداف، نظم المتابعة والتقييم، والقدرات المالية، والتسليم والموارد البشرية) للحكومة من أجل الشمول الاجتماعي والاقتصادي	1					
	2.3.ب. تعزيز السياسات والبرامج المشتركة بين الوزارات مع القطاعات الأخرى التي تشجع الشمول الاجتماعي والاقتصادي						4
	2.3.ج. توفير الإجراءات اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي أو التنسيقي على برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي التي ينفذها الشركاء الخارجيون	3					
القسم 3: تنمية سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة	3.1 تأمين الوصول إلى أصناف المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة، وذات الصفات الوراثية عالية الإنتاجية من المجترات الصغيرة وإصبعيات الأسماك		1		1 و 2		

جدول 16: الارتباطات بين نتائج الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي وبرامج خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020–2022

		الهدف الاستراتيجي الأول	الهدف الاستراتيجي الثاني	الهدف الاستراتيجي الثالث	الهدف الاستراتيجي الرابع	الهدف الاستراتيجي الخامس	الهدف الاستراتيجي السادس
		أرقام النتائج ذات العلاقة كما حددت في جدول رقم (7)					
	3.2 تحسين قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من القطاعين العام والخاص* على تعزيز واعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا من خلال إنشاء "مركز للمعرفة".				3	3	
	3.3 تحسين تسويق المنتجات عالية القيمة من البستنة والثروة الحيوانية والأحياء المائية من خلال إنشاء "مركز المعرفة التصديرية".					2	
	3–4 تعزيز البيئة التمكينية للتمويل الريفي الشامل والمستدام						
القسم 4: الادارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياق تغير المناخ	4.1 استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المراعي			2	1		
	4.2 تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ			5			
	4.3 تحسين إدارة الموارد المائي			1			
القسم 5 : حماية المستهلك وسلامة الأغذية	5.1 دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية للصحة النباتية لزيادة القدرات القانونية والمخبرية لصحة النبات.						1، 2، و5

جدول 16: الارتباطات بين نتائج الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي وبرامج خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020–2022

		الهدف الاستراتيجي الأول	الهدف الاستراتيجي الثاني	الهدف الاستراتيجي الثالث	الهدف الاستراتيجي الرابع	الهدف الاستراتيجي الخامس	الهدف الاستراتيجي السادس
		أرقام النتائج ذات العلاقة كما حددت في جدول رقم (7)					
	5.2 تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ "الخطة الاستراتيجية لصحة الحيوان "(على أساس معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان).				4 و 6		4
	5–3 تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ "خطة استراتيجية مستدامة لسلامة الأغذية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية" (استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية)				4 و 6	1	
القسم 6: النُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة	6.1 تطوير المنتدى الوطني للعمل الاقليمي والمسؤولية المشتركة				1		3
	6.2 تنفيذ النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي	3					6

جدول 17: الموارد المالية، بالألف دولار، المتاحة للقطاع للأعوام 2021–2023

الجهة	2021	2022	2023
حكومة	107,000	48,000	17,000
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع	77,000	36,000	10,000
موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع	30,000	12,000	7,000
الدول المانحة	69,000	50,000	17,500
القطاع الخاص	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
المجاميع	186,000	98,000	34,500

يوضح الجدول أعلاه التقديرات للموازنات المخصصة للقطاع الزراعي المخصصة لتنفيذ الأنشطة والأهداف المحددة في الاستراتيجية، هذا مع الإشارة إلى أن الأرقام تقديرية وذلك بسبب عدم إقرار الموازنة الحكومية لغاية الآن والتوجه نحو موازنة الطوارئ للعام 2020، وكذلك بسبب عدم توفر بيانات ومعلومات حول موازنات المؤسسات الشريكة، حيث تم التقدير بناء على المشاريع القائمة المسجلة في وزارة الزراعة وموازناتها من مختلف الدول المانحة والمنفذة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأجنبية والأممية.

جدول 18: الترابط بين نتائج الأهداف الاستراتيجية المحدثة وبرامج الموازنة والجهات المخولة بتنفيذ الأهداف

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي:					
الهدف الاستراتيجي: (1) صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز.	الخدمات الزراعية وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي	صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز	المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لضمان قدرتهم على الصمود.	المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لضمان قدرتهم على الصمود.	وزارة الزراعة
الهدف الاستراتيجي: (2) وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي			المزارعون والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم الازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور	والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم الازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور	

جدول 18: الترابط بين نتائج الأهداف الاستراتيجية المحدثة وبرامج الموازنة والجهات المخولة بتنفيذ الأهداف

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
			الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.	الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة.	
			خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمن الزراعي والتسليف الزراعي والرقابة الزراعية تم تطويرها بشكل مستمر.	خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمن الزراعي والتسليف الزراعي والرقابة الزراعية تم تطويرها بشكل مستمر.	
			خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة.	خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة.	
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					

جدول 18: الترابط بين نتائج الأهداف الاستراتيجية المحدثة وبرامج الموازنة والجهات المخولة بتنفيذ الأهداف

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي:					
الهدف الاستراتيجي: (3 إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية	التنمية الزراعية إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي قد زادت	إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية	كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن.	كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن.	وزارة الزراعة
الهدف الاستراتيجي: (4) إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي قد زادت.			مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.	مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنوياً.	
			المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادرهم المائية في جميع المحافظات بسهولة ويسر.	المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادرهم المائية في جميع المحافظات بسهولة ويسر.	

جدول 18: الترابط بين نتائج الأهداف الاستراتيجية المحدثة وبرامج الموازنة والجهات المخولة بتنفيذ الأهداف

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
			إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسن إدارة	إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسن إدارة	
			سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف	سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف	
		إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي قد زادت	تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها.	تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها.	
			نوعية وسامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع	نوعية وسامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع	

جدول 18: الترابط بين نتائج الأهداف الاستراتيجية المحدثة وبرامج الموازنة والجهات المخولة بتنفيذ الأهداف

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
			تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية.	تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية.	
			الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.	الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.	

جدول 18: الترابط بين نتائج الأهداف الاستراتيجية المحدثة وبرامج الموازنة والجهات المخولة بتنفيذ الأهداف

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
الهدف الاستراتيجي:					
الهدف الاستراتيجي: (6) لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة	البرنامج الاداري	لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة	التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة	التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة	وزارة الزراعة
			القدرات البشرية والمادية والادارية لوزارة الزراعة معززة	القدرات البشرية والمادية والادارية لوزارة الزراعة معززة	
			الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات	الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات	

جدول 18: الترابط بين نتائج الأهداف الاستراتيجية المحدثة وبرامج الموازنة والجهات المخولة بتنفيذ الأهداف

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
			التعاون وتبادل المعرفة والشراكة، بن المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يعزز منهجية الإدارة	التعاون وتبادل المعرفة والشراكة، بن المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يعزز منهجية الإدارة	
			مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات	مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات	
			جمعيات وأطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين	جمعيات وأطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين	